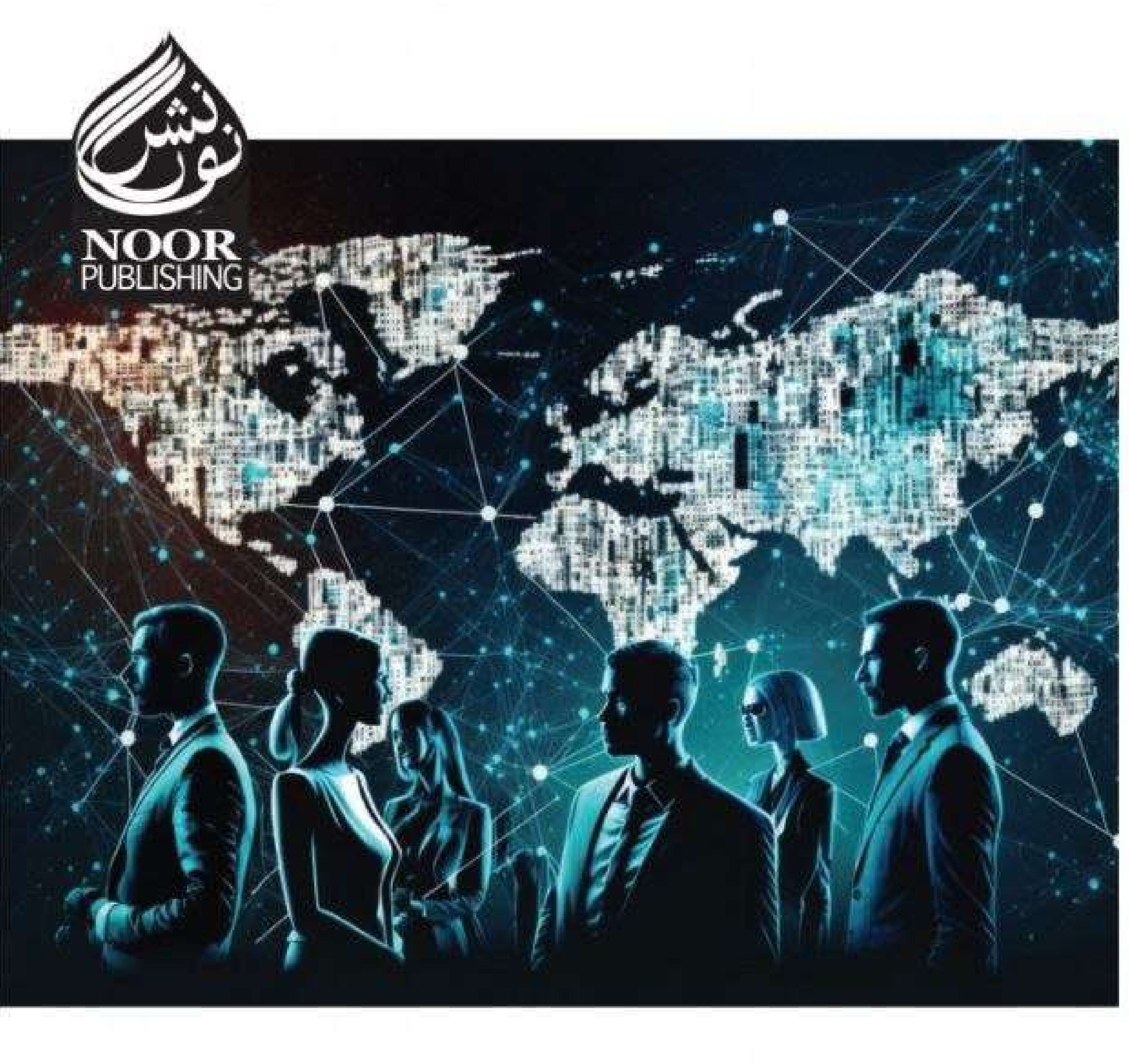


ترجمة : حيدر زهير جاسم
رسل ياسين مزعل

نظرية العلاقات الدولية

Imprint

Cover image: www.ingimage.com

Publisher

Noor Publishing

is a trademark of Dodo Books Indian Ocean Ltd. And OmniScriptum S.R.L Publishing group

120 High Road, East Finchley, London, N2 9ED, United Kingdom Str. Armeneasca 28/1 , office 1 , Chisinau MD-2012 , Republic of Moldova, Europe Printed at: see last page

ISBN: 978-620-5-63797-5

ترجمة : حيدر زهير جاسم

رسل ياسين مزعل

نظرية العلاقات الدولية

Noor Publishing

نظرية العلاقات الدولية

مجموعة مؤلفين

ترجمة:

ا.م.د. حيدر زهير جاسم   م.د. رسل ياسين مزعل

"في العدد الكبير من الكتب حول العلاقات الدولية، لا يكون اي منها خارج مبدأ "اللعب بطريقة آمنة"، ويقدم أشكالًا من التعليمات حول أساسيات النظريات الراسخة، ويقدم الجزء الثاني من هذا الكتاب اقتراح طرق جديدة جذرية للنظر إلى العالم، لذلك يمكن القول عنه انه "آمنًا" و"غير آمن" وفي كليهما يكون في بعض الأحيان لافتاً للنظر بطريقة سيستمتع بها الطلاب، اذ سيتعلمون ما العلاقات الدولية وما يمكن أن تكون عليه. ويعد كتاب جميل يكون فيه حتى عمداء العلاقات الدولية القديمة" جريئين في بعض الأحيان".

ستيفن تشان، أستاذ السياسة العالمية، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن.

"يقدم هذا المجلد الغني مقدمة سهلة الوصول للغاية وواسعة النطاق بشكل استثنائي في مجال نظرية العلاقات الدولية في ٢٠ فصلاً قصيرًا، ويقدم الكتاب نظرة عامة سهلة القراءة وشاملة للأطر النظرية الأساسية التي تتراوح من الواقعية "السائدة" والليبرالية وصولاً إلى النظرية الكويرية(المثلية) والجغرافيا النقدية. وعن طريق وضع كل نظرية في سياقها، وتقديم ثروة من الأمثلة التي يسهل فهمها، يوفر الكتاب "تسوقًا شاملاً" لمجموعة كاملة من الأطر والمفاهيم النظرية - إلى جانب الاهتمام المرحب به لوجهات النظر غير الغربية."

ميتي إيلستروب-سانجيوفاني، محاضرة جامعية أولى في العلاقات الدولية بجامعة كامبريدج.

" هذا كتاب رائع، إنه يقدم قائمة شاملة يتم تقديمها بشكل جيد، ويمكن الوصول إليها بشكل كبير. ومن المفيد أيضًا أن تتخذ نظرية العلاقات الدولية شكل محادثة عالمية في أفضل حالاتها".

بيتر فالي، أستاذ العلوم الإنسانية، جامعة جوهانسبرج؛ أستاذ السياسة العامة والشؤون العالمية، جامعة نانيانغ التكنولوجية وأستاذ نيلسون مانديلا للسياسة الفخري، جامعة رودس.

المؤلفون

١- فيكتور أديتولا هو رئيس قسم الأبحاث في معهد شمال أفريقيا في أوبسالا، السويد، وأستاذ العلاقات الدولية ودراسات التنمية في جامعة جوس، نيجيريا.

٢- أميتاف أشاريا هو أستاذ متميز في العلاقات الدولية وكرسي اليونسكو للتحديات العابرة للحدود الوطنية والحوكمة في الجامعة الأمريكية بالولايات المتحدة الأمريكية.

٣- ساندرينا أنتونيس هي أستاذة مساعدة في قسم العلاقات الدولية والإدارة العامة في جامعة دو مينهو، البرتغال، وزميلة علمية في مركز دراسة السياسة، جامعة بروكسل الحرة، بلجيكا.

٤- لينا بن عبد الله أستاذ مساعد في العلوم السياسية بجامعة ويك فورست بالولايات المتحدة الأمريكية.

٥- إيزابيل كاميساو هي أستاذة مساعدة في العلاقات الدولية في جامعة إيفورا، البرتغال.

٦- إيرينا ليسبيت سيريدوين كونون هي زميلة أبحاث ما بعد الدكتوراه في الجغرافيا البشرية بجامعة دندي بالمملكة المتحدة.

٧- جيف كورنتاسيل هو أستاذ مشارك ومدير حوكمة السكان الأصليين في جامعة فيكتوريا، كندا. وهو مواطن من أمة شيروكي.

٨- أليكس ديتزل محاضر في الأخلاقيات العالمية في جامعة بريستول بالمملكة المتحدة.

٩- هيو سي داير هو أستاذ مشارك في السياسة العالمية بجامعة ليدز بالمملكة المتحدة.

١٠- كلارا إيروخمانوف محاضرة في العلاقات الدولية في جامعة لندن ساوث بانك، المملكة المتحدة.

١١- فيكتور أديتولا هو رئيس قسم الأبحاث في معهد شمال أفريقيا في أوبسالا، السويد وأستاذ العلاقات الدولية ودراسات التنمية في جامعة جوس، نيجيريا.

١٢- أميتاف أشاريا هو أستاذ متميز في العلاقات الدولية وكرسي اليونسكو للتحديات العابرة للحدود الوطنية والحوكمة في الجامعة الأمريكية بالولايات المتحدة الأمريكية.

١٣- ساندرينا أنتونيس هي أستاذة مساعدة في قسم العلاقات الدولية والإدارة العامة في جامعة دو مينهو، البرتغال، وزميلة علمية في مركز دراسة السياسة، جامعة بروكسل الحرة، بلجيكا.

١٤- ماركوس فارياس فيريرا هو محاضر في العلاقات الدولية في جامعة لشبونة والمعهد الجامعي في لشبونة (ISCTE-IUL)، مركز الدراسات الدولية، البرتغال.

١٥- دانا جولد طالبة دكتوراه في جامعة ويسترن أونتاريو في لندن، كندا.

١٦- ريتشارد نيد ليبو هو أستاذ النظرية السياسية الدولية في كلية كينجز في لندن، المملكة المتحدة، وزميل كلية بيمبروك، جامعة كامبريدج، المملكة المتحدة، وأستاذ جيمس أو. فريدمان الرئاسي (الفخري) للحكومة في كلية دارتموث، الولايات المتحدة الأمريكية.

١٧- ستيفن ماكجلينشي محاضر أول في العلاقات الدولية بجامعة غرب إنجلترا في بريستول ورئيس تحرير مجلة العلاقات الدولية الإلكترونية.

١٨- آيشلينج ماك مورو محاضر في العلاقات الدولية في جامعة كوينز بلفاست، المملكة المتحدة.

١٩- جيفري دبليو مايزر هو أستاذ مساعد في العلوم السياسية بجامعة بورتلاند بالولايات المتحدة الأمريكية.

٢٠- كارلوس موريللو زامورا هو أستاذ في جامعة كوستاريكا والجامعة الوطنية في كوستاريكا.

٢١- شيلا ناير أستاذة السياسة والشؤون الدولية بجامعة شمال أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية

٢٢- مايا بال هي محاضرة أولى في العلاقات الدولية في جامعة أكسفورد بروكس بالمملكة المتحدة.

٢٣- أليكس بريتشارد هو محاضر أول في العلاقات الدولية في جامعة إكستر بالمملكة المتحدة.

٢٤- فيليكس روش هو محاضر أول في العلاقات الدولية في جامعة كوفنتري بالمملكة المتحدة.

٢٥- كريستيان شينبفلوغ هو المحرر الرئيسي لمجلة العلاقات الدولية الإلكترونية وكاتب عمود في صحيفة سانتياغو تايمز. آرتشي دبليو سيمبسون هو زميل تدريس في السياسة والعلاقات الدولية في جامعة باث، المملكة المتحدة.

٢٦- سارة سميث هي أستاذة مساعدة زائرة في دراسات النوع الاجتماعي في جامعة أوروبا الوسطى، بودابست. وقد شغلت أيضًا مناصب محاضرة في جامعة موناش، وجامعة سوينبورن للتكنولوجيا، والجامعة الأسترالية الكاثوليكية، ملبورن.

٢٧- يانيس أ. ستيفاتشتيس هو أستاذ مشارك في العلوم السياسية ومدير برنامج الدراسات الدولية في جامعة فرجينيا للتكنولوجيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

٢٨- سارينا ثيس هي محاضرة مساهمة في قسم السياسة بجامعة نيوكاسل بالمملكة المتحدة.

٢٩- ماركوس ثيل هو أستاذ مشارك في السياسة والعلاقات الدولية ومدير مركز الاتحاد الأوروبي/جان مونيه للتميز في جامعة فلوريدا الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية.

٣٠- روزي والترز طالبة دكتوراه في جامعة بريستول بالمملكة المتحدة ومحررة متجولة للعلاقات الدولية الإلكترونية.

٣١- مارك وونز هو زميل دكتوراه في Fonds Wetenschappelijk Onderzoek – Vlaanderen (مؤسسة الأبحاث – فلاندرز) ومعهد الأبحاث في الفلسفة السياسية لوفين (RIPPLE) بجامعة لوفين في بلجيكا.

٣٢- بيشامون يوفانتونج هو محاضر في العلاقات الدولية والتنمية في جامعة نيو ساوث ويلز (UNSW سيدني)، أستراليا.

ان العلاقات الدولية تعنى بدراسة التفاعل بين الدول القومية والمنظمات غير الحكومية والفواعل الدوليين في مجالات مثل السياسة والاقتصاد والأمن وغيرها. يعمل الباحثون في الأوساط الأكاديمية والحكومية والمنظمات غير الربحية لفهم وتطوير التبادلات التعاونية بين الدول التي تعزز التجارة والأمن ونوعية الحياة والبيئة فضلا عن تفسير اسباب نشوء الصراعات والحروب في العلاقات الدولية. لذ يتطلب عالمنا المعقد محترفين ماهرين في العلاقات الدولية، للتوصل الى وضع اسس قابلة للتطبيق في عالمنا ويعد مجال مثير للدراسة ويقدم منظورًا عالميًا حول القضايا التي تتجاوز الحدود الوطنية.

يأتي هذا الكتاب الذي يعد من الكتب المهمة التي تدعم اختصاصات العلوم السياسية ولا سيما حقل العلاقات الدولية محاولة للإجابة على العديد من التساؤلات التي غالبا ما شغلت اذهان الباحثين في تفسيرها للظواهر الدولية سواء عن طريق نظرياتها الاساسية الكلاسيكية او عن طريق تلك النظريات السائدة والتي بدأت يتصاعد دورها في السياسات الدولية التي تضمنها الكتاب في جزئيه الاثنين ، لا سيما وان عدد كبير من المختصين ساهموا بظهور هذا الكتاب من مختلف الجامعات الاجنبية ومن مختلف المدارس الفكرية الاوروبية والامريكية والاسيوية، واغنوا بآرائهم محتويات هذا الكتاب ليظهر بصورة جذابة استدعت منا الخوض في غمار ترجمته ليكون رافد من روافد دعم المكتبات في الكليات والجامعات، سواء الوطنية منها او العربية.

المترجمان

المحتويات

البدء بنظرية العلاقات الدولية

ستيفن ماكلينشي، روزي والترز ودانا جولد

تم تصميم هذا الكتاب ليكون بمثابة نقطة دخول أساسية لنظرية العلاقات الدولية (IR). بوصفه دليلًا للمبتدئين، فقد تم تصميمه لتكثيف المعلومات الأكثر أهمية في أصغر مساحة وتقديم تلك المعلومات بالطريقة الأكثر سهولة في هذا المجال من الدراسة بطريقة جديدة.

تسمح لنا نظريات العلاقات الدولية بمحاولة فهم العالم من حولنا عن طريق رؤى مختلفة، ويمثل كلاً منها منظورًا نظريًا مختلفًا، فهي طرق لتبسيط عالما معقداً في تشبيه المألوف، فالنظريات تشبه الخرائط، اذ يتم إنشاء كل خريطة لغرض معين وما يتم تضمينه في الخريطة يعتمد على ما يعد ضروري لتوجيه مستخدم الخريطة. وتم ترك جميع التفاصيل الأخرى لتجنب الالتباس وتقديم صورة واضحة. وبما أن الصورة تغني عن ألف كلمة، انتقل إلى Google واكتب "Singapore MRT" ثم انقر على الصور، سترى هناك خريطة لشبكة النقل الجماعي السريع في سنغافورة، وعند التحديق فيها سترى الخطوط والمحطات وبعض معلومات الوصول الأساسية. لن ترى المراحيض العامة والطرق والبنوك والمحلات التجارية مخططة، لأنها ليست ضرورية للسفر على النظام. فالنظريات تفعل شيئا مماثلا. تضع كل نظرية مختلفة للعلاقات الدولية أشياء مختلفة على خريطتها، بناءً على ما يعتقد منظروها أنه مهم. فالمتغيرات التي سيتم رسمها على خريطة العلاقات الدولية ستكون أشياء مثل الدول والمنظمات والأشخاص والاقتصاد والتاريخ والأفكار والطبقة والجنس وما إلى ذلك. ثم يستخدم المنظرون المتغيرات التي اختاروها لبناء رؤية مبسطة للعالم يمكن استخدامها لتحليل الأحداث - وفي بعض الحالات للحصول على درجة من القدرة التنبؤية. ومن الناحية العملية، يمكن النظر إلى نظريات العلاقات الدولية بشكل أفضل على أنها مجموعة أدوات تحليلية لأنها توفر طرقًا متعددة للطلاب لاستخدامها للإجابة على الأسئلة.

يحب بعض الطلاب دراسة نظريات العلاقات الدولية لأنها تفتح أسئلة مثيرة للاهتمام حول العالم الذي نعيش فيه، وفهمنا للطبيعة البشرية وحتى ما يمكن معرفته، فتجدهم حريصون على الوصول مباشرة إلى دراسات الحالة الواقعية (التي توصف غالبًا بأنها "تجريبية") للأحداث العالمية التي جعلتهم يرغبون في دراسة العلاقات الدولية في المقام الأول. بالنسبة لهؤلاء الطلاب، قد تبدو دراسة نظرية العلاقات الدولية بمثابة إلهاء. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى

أن الشروع في دراسة العلاقات الدولية دون فهم النظرية يشبه الانطلاق في رحلة دون خريطة. فقد تصل إلى وجهتك، أو إلى مكان آخر مثير للاهتمام للغاية، ولكن لن يكون لديك أي فكرة عن مكان وجودك أو كيف وصلت إلى هناك. ولن يكون لديك أي رد على أي شخص يصر على أن طريقه كان سيكون أفضل بكثير أو أكثر مباشرة. فالنظريات تعطينا الوضوح والتوجيه؛ وتساعدنا على الدفاع عن حججنا وفهم حجج الآخرين بشكل أفضل.

يقدم هذا الكتاب مجموعة واسعة من نظريات العلاقات الدولية، مقسمة إلى قسمين. يغطي القسم الأول النظريات الراسخة التي يتم تدريسها بشكل شائع في برامج العلاقات الدولية الجامعية. في حين يتوسع القسم الثاني ليقدم المناهج الناشئة ويقدم وجهات نظر أوسع حول نظرية العلاقات الدولية، عن طريق إعطاء مساحة متساوية للقسمين، فإننا نشجع القراء على تقدير تنوع هذه النظريات. ويحتوي كل فصل من فصول الكتاب على مجموعة بسيطة من الأهداف:

أولاً، ضغط وتبسيط أساسيات كل نظرية. على الرغم من أن النظريات معقدة، إلا أن هدفنا من هذا الكتاب توفير أساس يمكن الوصول إليه لمزيد من الدراسة بدلاً من محاولة مسح مجال كامل من المعرفة. وبالعودة إلى التشبيه بالخريطة من الأعلى، فإن هدفنا في كل فصل إعطاؤك نقطة انطلاق في رحلتك - سيتعين عليك القراءة بشكل أعمق وأوسع لتقدير مدى تعقيد كل نظرية بشكل كامل. مثل الخريطة الجيدة ، وتشير الفصول إلى المكان الذي يمكنك العثور فيه على هذه الأدبيات.

ثانيًا، ولمساعدتك على مواصلة رحلتك في نظرية العلاقات الدولية، يقدم كل فصل أيضًا دراسة حالة لحدث أو قضية في العالم الحقيقي. ويتيح لك هذا رؤية كل نظرية في العمل كأداة للتحليل وفهم الرؤى التي يمكن أن تجلبها النظرية.

وعلى عكس معظم الكتب الأخرى، لا توجد مربعات أو مخططات أو صور أو تمارين مضمنة، فالفلسفة التي يقوم عليها هذا الكتاب أن هذه الأشياء يمكن أن تكون مصدر إلهاء.

قبل أن نبدأ، هناك ملاحظة مهمة جدًا. أن بعض النظريات التي تعرفت عليها هنا يُشار إليها بأسماء موجودة أيضًا في تخصصات أخرى. وقد تكون مرتبطة بتلك النظريات، أو لا علاقة لها على الإطلاق. قد يكون هذا مربكًا في بعض الأحيان - على سبيل المثال، الواقعية في العلاقات الدولية ليست مثل الواقعية في الفن. وبالمثل، قد تسمع كلمة "ليبرالي" تُستخدم لوصف وجهات النظر الشخصية لشخص ما، ولكن الليبرالية في العلاقات الدولية تعني شيئًا مختلفًا تمامًا. ولتجنب أي لبس، ستكون هذه المذكرة بمثابة تحذير بأننا في هذا الكتاب نشير إلى النظريات

المعنية فقط كما تم تطويرها في مجال العلاقات الدولية. وعندما تكون هناك حاجة إلى استثناءات بسيطة لهذه القاعدة، سيتم ذكر ذلك بوضوح لتجنب إرباك القارئ.

مقدمة موجزة لنظرية العلاقات الدولية

مع تزايد تعقيد العلاقات الدولية، زاد عدد النظريات التي تقدمها ، مما يمثل تحديًا للوافدين الجدد إلى نظرية العلاقات الدولية. ومع ذلك، يجب أن تمنحك هذه المقدمة الثقة للبدء. ففي البداية، سيقدم هذا القسم بإيجاز نظرية العلاقات الدولية عبر مجموعة من ثلاثة أجزاء من النظريات التقليدية ونظريات الوسط والنظريات النقدية. عندما تقرأ المزيد في الكتاب، يجب أن تتوقع أن تذوب هذه الصورة البسيطة المكونة من ثلاثة أجزاء إلى حد ما - على الرغم من أنها أداة مفيدة للعودة إليها إذا شعرت بالارتباك.

فالنظريات تظهر باستمرار وتتنافس مع بعضها البعض. هذا يمكن أن يكون مربكا. بمجرد أن تعتقد أنك قد وجدت نفسك مع نهج نظري واحد، تظهر لك نظرية أخرى. ومن ثم، سيكون هذا القسم بمثابة تمهيد وتحذير من توقع التعقيد في المستقبل! على الرغم من أن هذا الكتاب يقدم نظرية العلاقات الدولية بطريقة بسيطة وأساسية بشكل خاص، إلا أن التعقيد لا يزال قائما. تتطلب نظرية العلاقات الدولية اهتمامك الكامل ويجب عليك بذل قصارى جهدك وتوقع حدوث اضطرابات في رحلتك.

لقد مهد كتاب توماس كون "بنية الثورات العلمية" (١٩٦٢) الطريق لفهم كيف ولماذا يتم إضفاء الشرعية على بعض النظريات وقبولها على نطاق واسع. كما حدد العملية التي تحدث عندما لم تعد النظريات ذات صلة وظهور نظريات جديدة. على سبيل المثال، كان البشر في يوم من الأيام مقتنعين بأن الأرض مسطحة. ومع تقدم العلوم والتكنولوجيا، حدث اكتشاف مهم وتخلى البشر عن هذا الاعتقاد، فعندما يحدث مثل هذا الاكتشاف، ينتج عن ذلك "نقلة نوعية" ويتم استبدال طريقة التفكير السابقة بطريقة جديدة. على الرغم من أن التغييرات في نظرية العلاقات الدولية ليست مثيرة كما في المثال أعلاه، إلا أنه كانت هناك تطورات كبيرة في هذا التخصص. ومن المهم أن نأخذ ذلك في الاعتبار عندما نفكر في كيفية ممارسة نظريات العلاقات الدولية دورًا في تفسير العالم وكيف، بناءً على فترات زمنية مختلفة وسياقاتنا الشخصية، وقد نتفاعل مع أحد الأساليب أكثر من الآخر.

جميع النظريات التي تم عرضها في هذا القسم (وغيرها الكثير) تمت تغطيتها في فصول خاصة بها في الكتاب.

تقليديا، كانت هناك نظريتان مركزيتان للعلاقات الدولية: الليبرالية والواقعية . وعلى الرغم من أنها تعرضت لتحدي كبير من نظريات أخرى، إلا أنها تظل مركزية في هذا التخصص. ففي أوجها، تمت الإشارة إلى الليبرالية على أنها نظرية "طوباوية"، ولا تزال إلى حد ما معترف بها على هذا النحو حتى اليوم. وينظر أنصارها إلى البشر على أنهم طيبون بالفطرة، ويعتقدون أن السلام والوئام بين الأمم ليس أمراً قابلاً للتحقيق فحسب، بل مرغوباً فيه. وفي أواخر القرن الثامن عشر، طور (إيمانويل كانت) فكرة مفادها أن الدول التي تتقاسم القيم الليبرالية لا ينبغي أن يكون لديها سبب لخوض الحرب ضد بعضها البعض. من وجهة نظر (كانت)، كلما كانت الدول أكثر ليبرالية في العالم، كلما أصبحت أكثر سلمية، لأن الدول الليبرالية يحكمها مواطنوها ونادرا ما يميل المواطنون إلى خوض الحرب. وهذا على النقيض من حكم الملوك وغيرهم من الحكام غير المنتخبين الذين لديهم في كثير من الأحيان رغبات أنانية لا تتناسب مع المواطنين. وقد لاقت أفكاره صدى واستمر تطويرها من قبل الليبراليين المعاصرين، وعلى الأخص في نظرية السلام الديمقراطي، التي تفترض أن الديمقراطيات لا تخوض حربًا مع بعضها البعض.

فضلا عن ذلك، يؤمن الليبراليون بفكرة أن الوقف الدائم للحرب هدف يمكن تحقيقه. عن طريق وضع الأفكار الليبرالية موضع التنفيذ، وجه الرئيس الأمريكي (وودرو ويلسون) "نقاطه الأربع عشرة" إلى الكونجرس الأمريكي في يناير/كانون الثاني ١٩١٨ خلال العام الأخير من الحرب العالمية الأولى. وكانت آخر "نقاطه" - أفكاره لإعادة بناء عالم ما بعد الحرب - إنشاء رابطة عامة للأمم: والتي أصبحت عصبة الأمم. يعود تاريخ عصبة الأمم إلى عام ١٩٢٠، وقد تم إنشاؤها إلى حد كبير لغرض الإشراف على الشؤون بين الدول وتنفيذ السلام الدولي والحفاظ عليه. ومع ذلك، عندما انهارت العصبة بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، كان فهم فشلها صعبًا على الليبراليين ، اذ بدا أن الأحداث تتعارض مع نظرياتهم. لذلك، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها شخصيات مثل (كانت وويلسون)، فشلت الليبرالية في الاحتفاظ بقبضة قوية وظهرت نظرية جديدة لتفسير الوجود المستمر للحرب. أصبحت هذه النظرية تعرف بالواقعية.

اكتسبت الواقعية زخماً خلال الحرب العالمية الثانية، عندما بدا أنها تقدم تفسيراً مقنعاً لكيفية ولماذا جاءت الحرب الأكثر انتشاراً وفتكاً في التاريخ المعروف بعد فترة من السلام والتفاؤل

المفترضين. وعلى الرغم من أنها نشأت في شكل مسمى في القرن العشرين، إلا أن العديد من الواقعيين ينظرون إلى الوراء إلى ما أبعد من ذلك بكثير. في الواقع، نظر الواقعيون إلى العالم القديم، اذ اكتشفوا أنماطًا مماثلة من السلوك البشري كتلك الواضحة في عالمنا الحديث. وكما يوحي اسمها، يزعم أنصار الواقعية أنها تعكس "واقع" العالم وتفسر بشكل أكثر فعالية التغيير في السياسة الدولية. كثيرا ما يُذكر (توماس هوبز) في مناقشات الواقعية بسبب وصفه لوحشية الحياة خلال الحرب الأهلية الإنجليزية ١٦٤٢-١٦٥١. وصف (هوبز) البشر بأنهم يعيشون في "حالة طبيعية" غير منظمة، والتي وصفها حرب الجميع ضد الجميع. ولمعالجة ذلك، اقترح "عقدًا اجتماعيًا" بين الحاكم وشعب الدولة للحفاظ على النظام النسبي. اليوم، نحن نعد مثل هذه الأفكار أمرا مفروغا منه لأنه عادة ما يكون من الواضح من يحكم دولنا. كل زعيم، أو "سيد" (الملك أو البرلمان، على سبيل المثال)، يضع القواعد ويضع نظام العقوبات لمن يخالفها. نحن نقبل هذا حتى تتمكن حياتنا بالإحساس بالأمن والنظام. قد لا تكون مثالية، لكنها أفضل من حالة الطبيعة. وبما أنه لا يوجد مثل هذا العقد على المستوى الدولي، ولا توجد سيادة مسؤولة عن العالم، فإن الفوضى والخوف يحكمان العلاقات الدولية. وبالنسبة للواقعيين، نحن نعيش في نظام من "الفوضى الدولية". ولهذا السبب تبدو الحرب أكثر شيوعًا من السلام بالنسبة للواقعيين؛ وفي الواقع، يرون أن الأمر لا مفر منه.

من المهم أن نفهم أنه، على الرغم مما قد يوحي به تصميم الفصول في هذا الكتاب، فإنه لا يوجد متغير واحد لكل نظرية. نادراً ما يتفق العلماء مع بعضهم البعض بشكل كامل، حتى أولئك الذين يشتركون في نفس النهج النظري. كل عالم لديه تفسير خاص للعالم، والذي يتضمن أفكار السلام والحرب ودور الدولة فيما يتعلق بالأفراد. ومع ذلك، لا يزال من الممكن تجميع وجهات النظر هذه في عائلات نظرية (أو تقاليد)، وهذه هي الطريقة التي نظمنا بها المادة في هذا الكتاب. ستحتاج في دراستك إلى توضيح الاختلافات المتنوعة، ولكن في الوقت الراهن، يعد فهم الافتراضات الأساسية لكل نهج أفضل طريقة للحصول على اتجاهاتك. على سبيل المثال، إذا فكرنا في التناقض البسيط بين التفاؤل والتشاؤم يمكننا أن نرى علاقة عائلية في جميع فروع الواقعية والليبرالية. يشترك الليبراليون في وجهة نظر متفائلة بشأن العلاقات الدولية، معتقدين أنه يمكن تحسين النظام العالمي، اذ يحل السلام والتقدم محل الحرب تدريجيًا. وقد لا يتفقون على التفاصيل، لكن هذه النظرة المتفائلة توحدهم بشكل عام. وعلى العكس من ذلك، يميل الواقعيون إلى رفض التفاؤل بوصفه شكلاً من أشكال المثالية في غير محله، ويصلون بدلاً من ذلك إلى وجهة نظر أكثر تشاؤماً. ويرجع ذلك إلى تركيزهم على مركزية الدولة وحاجتها للأمن

والبقاء في نظام فوضوي، اذ لا يمكنها الاعتماد إلا على نفسها. ونتيجة لذلك، توصل الواقعيون إلى مجموعة من التفسيرات التي تصف العلاقات الدولية كنظام تشيع فيه الحرب والصراع، وتعد فترات السلام مجرد أوقات تستعد فيها الدول للصراع في المستقبل.

غالبًا ما يُنظر إلى تفكير المدرسة الإنجليزية على أنه حل وسط بين النظريات الليبرالية والواقعية. فتتضمن نظريتها فكرة مجتمع الدول الموجود على المستوى الدولي. اتفق (هيدلي بول)، أحد الشخصيات الأساسية في المدرسة الإنجليزية، مع النظريات التقليدية القائلة بأن النظام الدولي كان فوضويًا. ومع ذلك، أصر على أن هذا لا يعني غياب المعايير (السلوكيات المتوقعة)، ومن ثم المطالبة بجانب مجتمعي للسياسة الدولية. وبهذا المعنى، تشكل الدول "مجتمعًا فوضويًا" الامر الذي يتطلب وجود نوع من النظام مبني على معايير وسلوكيات مشتركة.

وتعد البنائية نظرية أخرى ينظر إليها عادة على أنها حل وسط، ولكن هذه المرة بين النظريات السائدة والنظريات النقدية التي سنستكشفها لاحقا. كما أن لديها بعض الروابط العائلية مع المدرسة الإنجليزية. وخلافا للباحثين من وجهات نظر أخرى، يسلط البنائيون الضوء على أهمية القيم والمصالح المشتركة بين الأفراد الذين يتفاعلون على المسرح العالمي. وصف (ألكسندر ويندت)، البنائي البارز، العلاقة بين الفاعلين (الأفراد) والهياكل (مثل الدولة) بأنها علاقة لا تقوم فيها الهياكل بتقييد الفاعلين فحسب، بل تبني أيضًا هوياتهم ومصالحهم. إن عبارته "الفوضى هي ما تصنعه الدولة" تلخص هذا جيدًا. وهناك طريقة أخرى لتفسير ذلك، ولشرح البنائية، يمكن القول ان جوهر العلاقات الدولية موجود في التفاعلات بين الناس. ففي نهاية المطاف، الدول لا تتفاعل؛ لكن عملاء تلك الدول، مثل السياسيين والدبلوماسيين، هم الذين يتفاعلون. وبما أن أولئك الذين يتفاعلون على المسرح العالمي قبلوا الفوضى الدولية كمبدأ محدد لها، فقد أصبحت جزءا من واقعنا. ومع ذلك، إذا كانت الفوضى هي ما نصنعه منها، فيمكن للدول المختلفة أن تنظر إلى الفوضى بشكل مختلف ويمكن أن تتغير صفات الفوضى بمرور الوقت. بل ويمكن استبدال الفوضى الدولية بنظام مختلف إذا قبلت الفكرة مجموعة مؤثرة من الأفراد الآخرين (وبالوكالة الدول التي يمثلونها). إن فهم البنائية يعني فهم أن الأفكار، أو "المعايير" كما يطلق عليها غالبًا، تتمتع بالقوة. على هذا النحو، يسعى البنائيون إلى دراسة العملية التي يتم عن طريقها تحدي المعايير واستبدالها بمعايير جديدة.

تشير المناهج النقدية إلى مجموعة واسعة من النظريات التي تم إنشاؤها استجابة للمناهج السائدة في هذا المجال، ولا سيما الليبرالية والواقعية. باختصار، يشترك المنظرون النقديون في سمة معينة - فهم يعارضون الافتراضات الشائعة في مجال العلاقات الدولية والتي كانت مركزية منذ إنشائها التي تدعو إلى اتباع أساليب جديدة أكثر ملاءمة لفهم العالم الذي نجد أنفسنا فيه ومساءلته. والنظريات النقدية ذات قيمة لأنها تحدد المواقف التي عادة ما يتم تجاهلها أو التغاضي عنها في العلاقات الدولية. كما أنها تعطي صوتًا لمجموعات الأشخاص الذين تم تهميشهم في كثير من الأحيان، ولا سيما النساء وأولئك الذين ينتمون إلى الجنوب العالمي. تتناول الجزء الثاني لهذا الكتاب النظريات الموضوعة ضمن هذه الفئة الأكبر. فالماركسية هي مكان جيد للبدء بالنظريات النقدية. ويرتكز هذا التوجه على أفكار (كارل ماركس) الذي عاش في القرن التاسع عشر في ذروة الثورة الصناعية. يشير مصطلح "الماركسي" إلى الأشخاص الذين تبنوا آراء ماركس ويعتقدون أن المجتمع الصناعي ينقسم إلى فئتين - طبقة رجال الأعمال "المالكين" (البرجوازية) والطبقة العاملة (البروليتاريا). إن البروليتاريا تقع تحت رحمة البرجوازية التي تتحكم في أجورها ومن ثم مستوى معيشتها. كان ماركس يأمل في الإطاحة بالبرجوازية على يد البروليتاريا ونهاية المجتمع الطبقي في نهاية المطاف. كثيراً ما يزعم المنظرون الناقدون الذين يتبنون الزاوية الماركسية أن تنظيم السياسة الدولية حول الدولة أدى إلى انقسام الناس العاديين في مختلف أنحاء العالم وعزلتهم، بدلاً من الاعتراف بما يشتركون فيه جميعاً ــ ربما ــ بوصفهم بروليتاريا عالمية. ولكي يتغير هذا، لا بد من التشكيك في شرعية الدولة وحلها في نهاية المطاف. وبهذا المعنى، فإن التحرر من الدولة بشكل أو بآخر غالباً ما يكون جزءاً من الأجندة الحاسمة الأوسع.

تختلف حقبة ما بعد الاستعمار عن الماركسية عن طريق التركيز على عدم المساواة بين الأمم أو المناطق، بدلا من الطبقات. لا تزال آثار الاستعمار محسوسة في العديد من مناطق العالم اليوم، اذ يواصل السكان المحليون التعامل مع التحديات التي خلقتها وتركتها القوى الاستعمارية السابقة مثل المملكة المتحدة وفرنسا. ويمكن إرجاع أصول ما بعد الاستعمار إلى فترة الحرب الباردة عندما كان الكثير من النشاط في العلاقات الدولية يتركز حول إنهاء الاستعمار والرغبة في التراجع عن تراث الإمبريالية الأوروبية. ويعترف هذا النهج بأن دراسة العلاقات الدولية ركزت تاريخياً على وجهات النظر والتجارب الغربية، مستبعدة أصوات الناس من مناطق أخرى من العالم. ومن الأهمية بمكان أن علماء ما بعد الاستعمار جادلوا بأن التحليلات المستندة إلى وجهات النظر النظرية الغربية، أو التي لا تأخذ في الاعتبار وجهات نظر أولئك الذين كانوا

في المستعمرات السابقة، قد تقود المؤسسات الدولية وقادة العالم إلى اتخاذ إجراءات تحابي الغرب بشكل غير عادل. لقد خلقوا فهمًا أعمق للطريقة التي يمكن بها لعمليات الاقتصاد العالمي وعمليات صنع القرار في المؤسسات الدولية وتصرفات القوى العظمى أن تشكل في الواقع أشكالًا جديدة من الاستعمار. وصف كتاب الاستشراق لإدوارد سعيد (١٩٧٨) كيف تم تشويه المجتمعات في الشرق الأوسط وآسيا بشكل منتظم في الكتابة الأدبية والعلمية الغربية بطريقة جعلتها أدنى مرتبة من الغرب. ولذلك فإن علماء ما بعد الاستعمار هم مساهمون مهمون في هذا المجال اذ يقومون بتوسيع نطاق التركيز في البحث إلى ما أبعد من العقلية "الغربية" التقليدية للعلاقات الدولية.

النظرية الأخرى التي تكشف عدم المساواة المتأصلة في العلاقات الدولية هي النسوية. اذ دخلت الحركة النسوية الميدان في الثمانينيات كجزء من الحركة النقدية الناشئة. وركزت على شرح سبب وجود عدد قليل جدًا من النساء في مناصب السلطة ودراسة آثار ذلك على كيفية هيكلة السياسة العالمية. وما عليك سوى إلقاء نظرة على الصورة المرئية لأي اجتماع لزعماء العالم لترى كيف يبدو عالم الرجال. إن إدراك ذلك يقدم قراءة "جندرية" للعلاقات الدولية، اذ نضع قضية مثل النوع الاجتماعي ككائن رئيس على خريطتنا. فكيف يمكن أن يُنظر إلى بعض الخصائص التقليدية على أنها ذكورية - مثل العدوان والانفصال العاطفي والقوة - على أنها صفات أساسية لزعيم عالمي؟ وما الصفات والخصائص التي يستبعدها هذا (قد يكون التعاطف والتعاون) وما نوع الأفعال التي ينتج عنها ذلك؟ وعن طريق الاعتراف بأن النوع الاجتماعي ـ الأدوار التي يبنيها المجتمع للرجال والنساء ـ يتخلل كل شيء، فإن الحركة النسوية تتحدى تلك الأدوار بطريقة تعود بالنفع على الجميع. وإنها ليست مجرد مسألة إحصاء أجساد الذكور والإناث. بدلاً من ذلك، يتساءل الناشطون في مجال حقوق المرأة كيف أن هياكل السلطة القائمة على النوع الاجتماعي تجعل من الصعب على النساء أو الرجال الذين يُظهرون سمات أنثوية مفترضة الوصول إلى أعلى مستويات السلطة. وبما أن هذه المواقف تنطوي على اتخاذ قرارات الحياة والموت، فمن المهم بالنسبة لنا جميعا ما إذا كان الشخص الذي يصل إلى هناك معروفا بعدوانيته أو تعاطفه. مع كل هذا الحديث عن أدوار الجنسين المبنية اجتماعيًا، ربما بدأت ترى بعض التداخلات - مع البنائية، على سبيل المثال. نحن نبذل قصارى جهدنا لتقديم كل نهج على حدة حتى يكون لديك نقطة بداية أكثر وضوحًا، ولكن من الحكمة تحذيرك من أن نظرية العلاقات الدولية عبارة عن شبكة كثيفة ومعقدة وليست محددة بشكل واضح دائمًا. ضع ذلك في الاعتبار أثناء قراءتك ومع تطور دراستك.

ولعل أكثر النظريات النقدية إثارة للجدل نظرية ما بعد البنيوية. هذا النهج الذي يشكك في المعتقدات ذاتها التي عرفناها جميعًا ونشعر بأنها "حقيقية". تشكك ما بعد البنيوية في السرديات السائدة التي تم قبولها على نطاق واسع من قبل النظريات السائدة. على سبيل المثال، يقبل كل من الليبراليين والواقعيين فكرة الدولة ويعدونها في الغالب أمرا مفروغا منه. مثل هذه الافتراضات تعد «حقائق» أساسية ترتكز عليها تلك النظريات التقليدية، لتصبح «هياكل» تبني حولها تفسيرها للواقع. لذلك، على الرغم من أن هذين المنظورين النظريين قد يختلفان في بعض النواحي فيما يتعلق بوجهات نظرهما الشاملة للعالم، إلا أنهما يشتركان في فهم عام للعالم. ولا تسعى أي من النظريتين إلى تحدي وجود الدولة؛ إنهم ببساطة يعدونها جزءًا من واقعهم. تسعى ما بعد البنيوية إلى التشكيك في هذه الافتراضات الشائعة حول الواقع، ليس فقط الدولة ولكن أيضًا طبيعة السلطة على نطاق أوسع. كانت مساهمة (ميشيل فوكو) في ما بعد البنيوية عن طريق تحديده للعلاقة بين المعرفة والقوة. ما يعنيه هذا أن الأشخاص الذين هم في موقع السلطة، بما في ذلك السياسيون والصحفيون وحتى العلماء، لديهم القدرة على تشكيل فهمنا المشترك لقضية معينة. وفي المقابل، يمكن أن تصبح هذه المفاهيم للمسألة متأصلة جدًا بحيث تبدو وكأنها منطقية ويصبح من الصعب التفكير خارجها، مما لا يترك مجالًا إلا لأنواع معينة من الإجراءات. فالقوة هي المعرفة والمعرفة هي القوة. وعن طريق تحليل الطريقة التي يصبح بها فهم معين لقضية ما، المهيمن، يهدف ما بعد البنيويين إلى كشف الافتراضات الخفية التي يستند إليها هذا الفهم. كما أنها تهدف أيضًا إلى فتح طرق أخرى ممكنة للوجود والتفكير والعمل في السياسة الدولية.

كما أظهرت هذه المقدمة الموجزة لنظرية العلاقات الدولية، فإن كل نظرية من نظريات العلاقات الدولية تمتلك رؤية مشروعة، ولكنها مختلفة للعالم. في الواقع، هناك العديد من النظريات ووجهات النظر الأخرى التي ستجدها في قسم الجزء الثاني في هذا الكتاب. ومن المهم أيضًا ملاحظة أن النظريات التي يغطيها هذا الكتاب ليست شاملة، وهناك المزيد مما يمكن فحصه. ومع ذلك، يعتقد محررو الكتاب أننا قدمنا نقطة انطلاق جيدة لتحقيق فهم شامل للمجال وأين توجد المناهج ووجهات النظر الأكثر شيوعًا والأكثر حداثة. ليس من الضروري – وربما ليس من الحكمة في وقت مبكر من دراستك – أن تتبنى نظرية واحدة على أنها نظريتك الخاصة. من الأهم أن تفهم النظريات المختلفة كأدوات للتحليل، أو رؤى تحليلية، يمكنك تطبيقها في دراستك. إنها ببساطة توفر وسيلة يمكن عن طريقها محاولة فهم عالم معقد.

التفكير مثل عالم

نظرًا لأن دراسة نظرية العلاقات الدولية تتطلب تركيزًا حقيقيًا، فيجب أن تبدأ في التفكير في كيفية توفير المساحة والوقت للتركيز أثناء قراءة هذا الكتاب. ستحتاج إلى وضع أجهزتك على الوضع الصامت، وإغلاق متصفحات الإنترنت لديك، وإيجاد مساحة هادئة للعمل. خذ فترات راحة صغيرة مدتها عشر دقائق كل ساعة تقريبًا للقيام بأشياء أخرى وتأكد من تناول وجبة لائقة في منتصف جلسة الدراسة لتمنحك استراحة أطول. وأخيرًا، حاول الحصول على نوم جيد قبل وبعد الدراسة. لا يمتص دماغك المعلومات أو يحتفظ بها بشكل جيد عندما تكون محرومًا من النوم أو جائعًا. ستكون هناك أوقات في العام تشعر فيها بالذعر مع اقتراب المواعيد النهائية، ولكن إذا كنت قد طورت بالفعل استراتيجية قراءة جيدة، فستجد أنك في حالة جيدة للمهمة التي بين يديك. لذا، قبل أن نتعمق أكثر في نظرية العلاقات الدولية، سنحاول أن نقدم لك بعض النصائح لمساعدتك على التفكير كباحث.

القراءة لأغراض علمية ليست مثل القراءة للمتعة. تحتاج إلى اعتماد استراتيجية القراءة. كل شخص لديه طريقته الخاصة للقيام بذلك، ولكن النصيحة الأساسية هي: تدوين الملاحظات أثناء القراءة. إذا وجدت أنه ليس لديك الكثير من الملاحظات أو أن عقلك فارغ قليلاً، فربما تقرأ بسرعة كبيرة أو لا تولي اهتمامًا كافيًا. هذا على الأرجح إذا كنت تقرأ رقميًا على جهاز كمبيوتر أو جهاز لوحي، اذ أنه من السهل جدًا أن تتجول أعينك أو أن تنجرف إلى موقع التواصل الاجتماعي. إذا حدث هذا، فلا تقلق: فقط عد وابدأ من جديد. في كثير من الأحيان، قراءة شيء ما مرة ثانية يكون عند النقر عليه.

أفضل الممارسات تدوين ملاحظات تقريبية أثناء قراءتك لكل فصل. عندما تصل إلى نهاية الفصل، قم بتجميع ملاحظاتك التقريبية في قائمة "النقاط الرئيسة" التي ترغب في تذكرها. سيكون هذا مفيدًا عندما تقوم بمراجعة أو تلخيص مشكلة ما لأنك لن تضطر بالضرورة إلى قراءة الفصل بأكمله مرة أخرى. يجب أن تنشط ملاحظاتك ذاكرتك وتذكرك بالمعلومات الأساسية. تقوم بعض الكتب المدرسية بذلك نيابةً عنك وتقدم قائمة بالنقاط الرئيسة في نهاية كل فصل. هذا الكتاب، كونه كتابًا أساسيًا للمبتدئين، لا يفعل ذلك: نريد من القراء أن يطوروا مهارات القراءة وتدوين الملاحظات المهمة لأنفسهم وألا يتخذوا طرقًا مختصرة.

على الرغم من عدم وجود بديل للقراءة، إذا وجدت نظرية معينة لا يتم النقر عليها، فانتقل إلى قسم الموارد عبر الإنترنت في بوابة طلاب E-IR (الرابط أدناه) وستجد موارد صوتية ومرئية مختارة بعناية في كل نظرية لتقديمها لنفسك منظورًا مختلفًا:

/http://www.e-ir.info/online-resources-international-relations-theory

وعن طريق تدوين ملاحظات حول كل ما تواجهه، ستشكل استراتيجية تسمح لك بالاحتفاظ بالمعلومات الأكثر أهمية وضغطها في مجموعة أصغر من الملاحظات التي تعد جزءًا لا يتجزأ من المراجعة للامتحانات أو التحضير للمناقشات والواجبات. من الأفضل استخدام الوسائل الرقمية (الكمبيوتر المحمول/الكمبيوتر اللوحي) حتى تتمكن من إنشاء نسخ احتياطية وعدم المخاطرة بفقدان الملاحظات الورقية القيمة المكتوبة بخط اليد. إذا كنت تستخدم الملاحظات الورقية، فالتقط صورًا لها على هاتفك حتى يكون لديك نسخة احتياطية تحسبًا لذلك. يجب عليك أيضًا تدوين معلومات الاقتباس لكل مجموعة من الملاحظات في أعلى الصفحة حتى تتمكن من تحديد المصدر الذي أخذت منه الملاحظات إذا كنت بحاجة إلى الرجوع إليه لاحقًا في أي عمل مكتوب. نظرًا لأن النظريات غالبًا ما يتم تطويرها في شكل مكتوب، فمن المهم فهم كيفية الرجوع بشكل صحيح إلى أعمال المنظرين عندما تواجههم. وان المصادر المرجعية مهمة جدًا في الأوساط الأكاديمية. إنها الطريقة التي ينسب بها العلماء والطلاب أعمال الآخرين، سواء استخدموا كلماتهم بالضبط أم لا. ولهذا السبب، من المعتاد أن ترى العديد من المراجع في أدبيات الخبراء التي ستنتقل إليها بعد الانتهاء من هذا الكتاب إنه عنصر مهم في الكتابة العلمية، ويجب عليك إتقانه لدراساتك الخاصة. لقد حاولنا في هذا الكتاب تلخيص القضايا من وجهة نظر الخبراء لنقدم لك رواية متواصلة عندما نحتاج إلى توجيهك إلى أدبيات أكثر تخصصًا، على سبيل المثال لدعوتك إلى قراءة أعمق قليلاً، فإننا نفعل ذلك عن طريق إدراج استشهادات في النص تبدو كما يلي: (Hutchings 2001). توجهك هذه إلى الإدخال المقابل في قسم المراجع في الجزء الخلفي من الكتاب حيث يمكنك العثور على المرجع الكامل ومتابعته إذا كنت ترغب في ذلك. عادةً ما تكون هذه الكتب أو المقالات الصحفية أو مواقع الويب. تتضمن الاستشهادات داخل النص دائمًا لقب المؤلف وسنة النشر. ونظرًا لأن قائمة المراجع منظمة أبجديًا حسب اللقب، يمكنك تحديد موقع المرجع الكامل بسرعة. في بعض الأحيان ستجد أيضًا أرقام الصفحات داخل الأقواس. على سبيل المثال، (هتشينجز ٢٠٠١، ١١-١٣). تتم إضافة أرقام الصفحات عند الإشارة إلى وسيطات معينة، أو اقتباس، من مصدر. يُعرف هذا النظام المرجعي باسم نظام "تاريخ المؤلف" أو نظام "هارفارد". إنه النظام المرجعي الأكثر شيوعًا، ولكنه ليس الوحيد، المستخدم في العلاقات الدولية.

عندما يحين الوقت لتقديم حججك الخاصة وكتابة مهامك الخاصة، فكر في استخدام المصادر كما لو كنت محاميًا يعدُ قضية أمام المحكمة. ستكون مهمتك هناك إقناع هيئة المحلفين بأن

حجتك يمكن الدفاع عنها بما لا يدع مجالاً للشك. سيتعين عليك تقديم أدلة واضحة ومنظمة بشكل جيد بناءً على الحقائق والخبرة. إذا قدمت دليلاً كان مجرد رأي شخص ما دون علم، فلن تجده هيئة المحلفين مقنعًا وستخسر القضية. وبالمثل، في الكتابة الأكاديمية، عليك التأكد من أن المصادر التي تستخدمها موثوقة. يمكنك عادةً معرفة ذلك عن طريق البحث عن المؤلف والناشر. إذا لم يكن المؤلف خبيرًا (أكاديميًا أو ممارسًا أو ما إلى ذلك) و/أو كان الناشر غير معروف/غامضًا، فمن المحتمل أن يكون المصدر غير موثوق. قد تحتوي على معلومات مثيرة للاهتمام، لكنها ليست ذات سمعة طيبة وفقًا للمعايير العلمية.

يجب أن تفترض أنك تعرف ما هو الكتاب (بما أنك تقرأه!) وأنك تفهم ما الإنترنت. ومع ذلك، هناك نوع واحد من المصادر التي ستجدها مقتبسة في هذا الكتاب وربما لم تصادفها من قبل مثل مقالة المجلة. وعادةً لا يمكن الوصول إلى مقالات المجلات إلا من مكتبة جامعتك لأنها باهظة الثمن وتتطلب اشتراكًا. وإنها أوراق أعدها أكاديميون للأكاديميين. وعلى هذا النحو، فهي تمثل أحدث الأفكار وقد تحتوي على رؤى متطورة. لكنها غالبًا ما تكون معقدة وكثيفة نظرًا لكون جمهورها من زملائها الخبراء، مما يجعل من الصعب على المبتدئين قراءتها. فضلا عن ذلك، تخضع مقالات المجلات لمراجعة النظراء. وهذا يعني أنها خضعت لعملية تقييم من قبل خبراء آخرين قبل نشرها. خلال هذه العملية، قد يتم إجراء العديد من التغييرات والتحسينات - وغالبًا ما تفشل المقالات في اجتياز مراجعة النظراء ويتم رفضها. لذا، تعد المقالات الصحفية معيارًا ذهبيًا في الكتابة العلمية.

تتوفر الآن معظم المقالات الصحفية على الإنترنت، مما يؤدي إلى الارتباك اذ قد يجد الطلاب صعوبة في التمييز بين مقال صحفي ومجلة عبر الإنترنت. ولا تخضع الأعمال الصحفية أو الرأي لمراجعة النظراء وتتوافق مع المعايير المهنية المختلفة. إذا اتبعت النصيحة أعلاه و"بحثت" عن الناشر والمؤلف، فيجب أن تكون قادرًا على تمييزهما. نصيحة أخرى مفيدة تتعلق بالطول. عادةً ما يتراوح طول مقالة المجلة من ١٠ إلى ٢٠ صفحة (٧٠٠٠ إلى ١١٠٠٠ كلمة)؛ عادة ما تكون المقالات الصحفية أو التعليقات أقصر.

ملاحظة أخيرة حول موضوع المصادر: الإنترنت يشبه الغرب المتوحش. هناك معلومات رائعة، ولكن هناك أيضًا الكثير من القمامة. قد يكون من الصعب في كثير من الأحيان التمييز بينهما. ولكن، مرة أخرى، إذا اتبعت القاعدة الذهبية المتمثلة في البحث عن المؤلف والبحث عن الناشر (باستخدام الإنترنت)، فيمكنك عادةً العثور على طريقك. و حتى بعض أكبر مواقع الويب

في العالم يمكن أن تكون غير موثوقة. فتعد ويكيبيديا، على سبيل المثال، مصدرًا رائعًا، ولكنها غالبًا ما تحتوي على معلومات غير صحيحة لأنها مؤلفة ومحررة عادةً من قبل أشخاص عاديين هم عادةً متحمسون وليسوا خبراء. فضلا عن ذلك، فإن صفحاته تتغير دائمًا (بسبب تعديلات المستخدم)، مما يجعل من الصعب الاعتماد عليها كمصدر. لذا فإن القاعدة الأساسية في التعامل مع الإنترنت محاولة تأكيد أي شيء تجده على موقعين جيدين على الأقل/من مؤلفين ذوي سمعة طيبة على الأقل. ومن ثم يمكنك استخدام الإنترنت بثقة والاستمتاع بفوائده مع تجنب مخاطره. وعند إعداد الواجبات، يجب عليك فقط استخدام الإنترنت لتكملة المعلومات الأكثر قوة التي ستجدها في المجلات والكتب الأكاديمية.

جزء آخر مهم من تعلم التفكير كباحث فهم اللغة التي يستخدمها العلماء. كل تخصص له لغته الفريدة. يتضمن هذا مجموعة من المصطلحات المحددة التي طورها العلماء لوصف أشياء معينة. ونتيجة لذلك، فإن الكثير من الوقت الذي تقضيه في تعلم أحد التخصصات يتم إنفاقه في تعلم المصطلحات الخاصة به حتى تتمكن من الوصول إلى الأدبيات وفهمها. بدلاً من تعبئة هذا الكتاب بالمصطلحات، فحاولنا قدر الإمكان شرح الأشياء باللغة العادية مع تسهيل استخدام المصطلحات الأكثر غرابة الموجودة في نظرية العلاقات الدولية. ومن المفترض أن يبقيك هذا النهج منخرطًا بينما يمنحك الثقة لقراءة الأدبيات الأكثر تقدمًا التي ستواجهها قريبًا.

إن فهم المصطلحات الأساسية ينطبق حتى على شيء أساسي مثل كيفية التعبير عن مصطلح "العلاقات الدولية". تتمثل الاتفاقية الأكاديمية في رسملة (العلاقات الدولية، والمختصرة بـ "IR") عند الإشارة إلى التخصص الأكاديمي - أي الموضوع الذي يتم تدريسه في الجامعات في جميع أنحاء العالم. لا يصف العلاقات الدولية الأحداث؛ بل نظام علمي يسعى إلى فهم الأحداث - مع كون نظرية العلاقات الدولية أداة رئيسة في هذا المسعى. من ناحية أخرى، يتم استخدام "العلاقات الدولية" - بدون كتابة بالأحرف الكبيرة - بشكل عام من قبل كل من العلماء وغير العلماء لوصف العلاقات بين الدول والمنظمات والأفراد على المستوى العالمي. هذا المصطلح قابل للتبديل مع مصطلحات مثل "السياسة العالمية" أو "السياسة الدولية". كلهم يعني نفس الشيء إلى حد كبير. لقد حافظنا على اتفاق الكتابة العلاقات الدولية باختصار (IR).

يجب أن نذكر أيضًا أنه بما أن هذا الكتاب منشور في المملكة المتحدة، فهو مقدم باللغة الإنجليزية البريطانية. وهذا يعني أن كلمات مثل "العولمة 'globalisation'" و"المنظمة organisation" مكتوبة بالحرف "s" بدلاً من "z".

خلاصة القول: جميع النظريات غير كاملة. فلو كان أحدهم دقيقًا في حساب السلوكيات والإجراءات في العلاقات الدولية، فلن تكون هناك حاجة لأي شخص آخر. ويجب أن يكون الحجم الهائل لنظريات العلاقات الدولية المختلفة بمثابة تحذير لك من أن العلاقات الدولية لا تزال مجالًا يافعاً يمر بتطور تكويني كبير. وفي إطار هذا التطور، توجد في بعض الأحيان مجموعة من الحجج العنيفة حول طبيعة الدولة، والفرد، والمنظمات الدولية، والهوية، وحتى الواقع نفسه. والنقطة المهمة التي يجب أن نتذكرها أن النظريات تعد أدوات للتحليل. وغالبًا ما تكون ذات صلة وثاقبة عند تطبيقها بشكل صحيح لفهم حدث ما. ولكن في كثير من الأحيان تكون غير كاملة وستجد نفسك تبحث عن أداة نظرية أكثر قابلية للتطبيق. سيزودك هذا الكتاب بنقطة انطلاق أساسية لتطوير مجموعة أدوات نظرية العلاقات الدولية الخاصة بك، بحيث بغض النظر عن مهمتك، فأنت مسلح بكل ما تحتاجه للبدء في تحليلك وموجه بشكل جيد للوصول إلى - وفهم - النصوص الرئيسة والكتب الأكثر تقدما في هذا المجال. حظ سعيد!

الجزء الأول
النظريات الراسخة

اولا: الواقعية

ساندرينا أنتونيس وإيزابيل كاميسيو

في مجال العلاقات الدولية (IR)، الواقعية مدرسة فكرية تؤكد على الجانب التنافسي والصراع في العلاقات الدولية. غالبًا ما يقال إن جذور الواقعية موجودة في بعض الكتابات التاريخية المبكرة للبشرية، ولا سيما تاريخ (ثوسيديديس) عن الحرب البيلوبونيسية، التي اندلعت بين عامي ٤٣١ و٤٠٤ قبل الميلاد. لم يكن ثوسيديدس، الذي كتب قبل أكثر من ألفي عام، "واقعيًا" لأن نظرية العلاقات الدولية لم تكن موجودة في شكل مسمى حتى القرن العشرين. ومع ذلك، عند النظر إلى الوراء من وجهة نظر معاصرة، اكتشف المنظرون العديد من أوجه التشابه في أنماط التفكير والسلوكيات بين العالم القديم والعالم الحديث. ثم اعتمدوا على كتاباته، وكتابات الآخرين، لإضفاء وزن على فكرة وجود نظرية خالدة تغطي كل تاريخ البشرية المسجل. وقد سميت هذه النظرية بـ "الواقعية".

أساسيات الواقعية

الافتراض الأول للواقعية أن الدولة القومية (عادة ما يتم اختصارها إلى "الدولة") تعد الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية. وتوجد هيئات أخرى، مثل الأفراد والمنظمات، ولكن قوتها محدودة. ثانياً، الدولة تعد فاعل وحدوي، فالمصالح الوطنية، لا سيما في زمن الحرب، تدفع الدولة إلى التحدث والتصرف بصوت واحد. ثالثاً، يعد صناع القرار فاعلين عقلانيين، بمعنى أن اتخاذ القرار العقلاني يؤدي إلى السعي لتحقيق المصلحة الوطنية. وهنا، فإن اتخاذ إجراءات من شأنها أن تجعل دولتك ضعيفة أو معرضة للخطر لن يكون عقلانيًا. وتشير الواقعية إلى أن كافة القادة، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، يدركون ذلك وهم يحاولون إدارة شؤون دولتهم من أجل البقاء في بيئة تنافسية. وأخيرا، تعيش الدول في سياق من الفوضى ــ في غياب أي شخص يتولى المسؤولية على المستوى الدولي. إن التشبيه الشائع بأنه "لا يوجد من يمكن الاتصال به" في حالات الطوارئ الدولية يساعد في التأكيد على هذه النقطة. داخل دولتنا، لدينا عادة قوات الشرطة والجيوش والمحاكم وما إلى ذلك. وفي حالة الطوارئ، هناك توقع بأن هذه المؤسسات سوف "تفعل شيئًا" استجابةً لذلك.

على المستوى الدولي، لا يوجد توقع واضح من أي شخص أو أي شيء "لقيام بشيء ما" اذ لا يوجد تسلسل هرمي ثابت. ولذلك، لا يمكن للدول في نهاية المطاف أن تعتمد إلا على نفسها.

وبما أن الواقعية تعتمد في كثير من الأحيان على أمثلة من الماضي، فهناك قدر كبير من التركيز على فكرة أن البشر محتجزون بشكل أساسي كرهائن لأنماط سلوكية متكررة تحددها طبيعتهم. ومن الأمور المركزية في هذا الافتراض وجهة النظر القائلة بأن البشر أنانيون ويرغبون في السلطة. يعتقد الواقعيون أن أنانيتنا وشهيتنا للسلطة وعدم قدرتنا على الثقة بالآخرين تؤدي إلى نتائج يمكن التنبؤ بها. ولعل هذا السبب وراء شيوع الحرب عبر التاريخ المسجل. وبما أن الأفراد منظمون في دول، فإن الطبيعة البشرية تؤثر على سلوك الدولة. وفي هذا الصدد، ركز (مكيافيلي) على كيفية تأثير الخصائص الإنسانية الأساسية على أمن الدولة. وفي عصره، كان القادة عادة من الذكور، الامر الذي يؤثر أيضًا على النظرة الواقعية للسياسة. في كتابه "الأمير" (١٥٣٢)، شدّد مكيافيلي على أن الاهتمام الأساسي للقائد تعزيز الأمن القومي. ومن أجل أداء هذه المهمة بنجاح، يحتاج القائد إلى أن يكون يقظًا وأن يتعامل بفعالية مع التهديدات الداخلية والخارجية لحكمه؛ ويجب أن يكون أسدًا وثعلبًا. إن القوة (الأسد) والخداع (الثعلب) من الأدوات الحاسمة لإدارة السياسة الخارجية. ومن وجهة نظر مكيافيلي، فإن الحكام يطيعون "أخلاقيات المسؤولية" بدلاً من الأخلاق الدينية التقليدية التي توجه المواطن العادي ـ بمعنى أنه ينبغي لهم أن يكونوا صالحين عندما يستطيعون ذلك، ولكن يجب عليهم أيضاً أن يكونوا على استعداد لاستخدام العنف عند الضرورة لضمان البقاء للدولة.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، سعى (هانز مورغنثاو) (١٩٤٨) إلى تطوير نظرية دولية شاملة، إذ كان يعتقد أن السياسة، مثل المجتمع بشكل عام، تحكمها قوانين لها جذور في الطبيعة البشرية. كان اهتمامه منصبًا على توضيح العلاقة بين المصالح والأخلاق في السياسة الدولية، واعتمد عمله بشكل كبير على رؤى الشخصيات التاريخية مثل ثوسيديدس ومكيافيللي. وعلى النقيض من المثاليين الأكثر تفاؤلاً الذين توقعوا أن يتم حل التوترات الدولية عن طريق مفاوضات مفتوحة تتسم بحسن النية، فقد وضع مورغنثاو نهجاً أكد على القوة وعلى الأخلاق. والواقع أن الأخلاق تم تصويرها بوصفها شيئاً ينبغي تجنبه في عملية صنع السياسات. ففي تفسير مورغنثاو، كل عمل سياسي موجه نحو الحفاظ على السلطة أو زيادتها أو إظهارها. والفكرة هنا هي أن السياسات القائمة على الأخلاق أو المثالية من الممكن أن تؤدي إلى الضعف ـ بل وربما إلى تدمير الدولة أو هيمنتها على يد منافس. وبهذا المعنى فإن السعي إلى تحقيق المصلحة الوطنية هو أمر «غير أخلاقي» ـ بمعنى أنه لا يخضع لحسابات أخلاقية.

في نظرية السياسة الدولية (١٩٧٩)، قام (كينيث والتز) بتحديث نظرية العلاقات الدولية عن طريق إبعاد الواقعية عن افتراضاتها غير القابلة للإثبات (وإن كانت مقنعة) حول الطبيعة البشرية. وقد أطلق على مساهمته النظرية اسم "الواقعية الجديدة" أو "الواقعية البنيوية" لأنه أكد على فكرة "البنية" في شرحه. وبدلاً من أن تكون قرارات الدولة وأفعالها مبنية على الطبيعة البشرية، يتم التوصل إليها عبر صيغة بسيطة. أولا، جميع الدول مقيدة بالوجود في نظام فوضوي دولي (هذا هو الهيكل). ثانياً، يعتمد أي مسار عمل يتبعونه على قوتهم النسبية عند قياسها مقابل الدول الأخرى. لذا، قدم والتز نسخة من الواقعية التي أوصى المنظرين بفحص خصائص النظام الدولي للحصول على إجابات بدلاً من الخوض في العيوب في الطبيعة البشرية. وعن طريق قيامه بذلك، أطلق حقبة جديدة في نظرية العلاقات الدولية التي حاولت استخدام أساليب العلوم الاجتماعية بدلاً من أساليب النظرية السياسية (أو الفلسفية). والفرق أن متغيرات والتز (الفوضى الدولية، مقدار القوة التي تمتلكها الدولة، وما إلى ذلك) يمكن قياسها تجريبيًا/ماديًا. إن الأفكار المشابهة للطبيعة البشرية تعد افتراضات مبنية على وجهات نظر فلسفية معينة لا يمكن قياسها بنفس الطريقة.

يعتقد الواقعيون أن نظريتهم تصف بشكل وثيق صورة السياسة العالمية التي يحملها ممارسون فن الحكم. ولهذا السبب، غالبا ما يتم استخدام الواقعية، ربما أكثر من أي نظرية أخرى في مجال العلاقات الدولية، في عالم صنع السياسات ــ وهو ما يعكس رغبة مكيافيلي في كتابة دليل لتوجيه القادة. ويرى منتقدو الواقعية أن الواقعيين يمكن أن يساعدوا في إدامة عالم العنف والمواجهة الذي يصفونه. عم طريق افتراض الطبيعة غير المتعاونة والأنانية للبشرية وغياب التسلسل الهرمي في نظام الدولة، ويشجع الواقعيون القادة على التصرف بطرق تقوم على الشك والقوة. ومن ثم يمكن النظر إلى الواقعية على أنها نبوءة تحقق ذاتها. وبشكل أكثر مباشرة، كثيرا ما يتم انتقاد الواقعية بوصفها مفرطة في التشاؤم، لأنها ترى أن طبيعة المواجهة التي يتسم بها النظام الدولي أمر لا مفر منه. ومع ذلك، وفقًا للواقعيين، يواجه القادة قيودًا لا نهاية لها وفرصًا قليلة للتعاون. وثم، فإنهم لا يستطيعون فعل الكثير للهروب من واقع سياسات القوة. وبالنسبة للواقعي، فإن مواجهة حقيقة المأزق الذي يعيشه المرء ليست تشاؤما، بل حكمة. وتؤكد الرواية الواقعية للعلاقات الدولية أن إمكانية التغيير السلمي، أو في الواقع أي نوع من التغيير، محدودة. ومن الحماقة أن يعتمد القائد على مثل هذه النتيجة المثالية.

وربما لأنها مصممة لتفسير التكرار ونمط السلوك الخالد، لم تكن الواقعية قادرة على التنبؤ أو تفسير تحول كبير حديث في النظام الدولي، وعندما انتهت الحرب الباردة، خضعت السياسة

الدولية لتغير سريع أشار إلى عصر جديد من المنافسة المحدودة بين الدول وفرص التعاون الوفيرة. وقد أدى هذا التحول إلى ظهور رؤية متفائلة للسياسة العالمية تتجاهل الواقعية بوصفها "تفكيرًا قديمًا". كما يُتَّهم الواقعيون بالتركيز أكثر من اللازم على الدولة كوحدة صلبة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تجاهل الجهات الفاعلة والقوى الأخرى داخل الدولة، وكذلك تجاهل القضايا الدولية التي لا ترتبط بشكل مباشر ببقاء الدولة. على سبيل المثال، انتهت الحرب الباردة لأن المواطنين العاديين في الدول التي كانت تحت السيطرة السوفييتية في أوروبا الشرقية قرروا التمرد ضد هياكل السلطة القائمة. وقد اجتاح هذا التمرد من دولة إلى أخرى داخل إمبراطورية الاتحاد السوفييتي الشاسعة، الأمر الذي أدى إلى انهيارها تدريجياً في الفترة بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩١. ولم تأخذ أدوات الواقعية في الاعتبار مثل هذه الأحداث: تصرفات المواطنين العاديين (أو المنظمات الدولية، في هذا الصدد) وليس لها دور كبير في حساباتها. ويرجع ذلك إلى طبيعة التفكير التي تقوم عليها الواقعية والتي تتمحور حول الدولة. وترى الواقعية هذه الحالات على أنها كرات بلياردو صلبة ترتد حول طاولة - ولا تتوقف أبدًا للنظر داخل كل كرة بلياردو لترى ما تتكون منه ولماذا تتحرك بالطريقة التي تتحرك بها. ويدرك الواقعيون أهمية هذه الانتقادات، ولكنهم يميلون إلى النظر إلى أحداث مثل انهيار الاتحاد السوفييتي بوصفها استثناءات للنمط الطبيعي للأشياء.

ويركز العديد من منتقدي الواقعية على إحدى استراتيجياتها المركزية في إدارة الشؤون العالمية - وهي فكرة تسمى "توازن القوى". اذ يصف هذا الوضع الذي تتخذ فيه الدول باستمرار خيارات لزيادة قدراتها الخاصة مع تقويض قدرات الآخرين. وهذا يولد "توازنًا" من نوع ما، (فنظريًا) لا يُسمح لأي دولة أن تصبح قوية جدًا داخل النظام الدولي. وإذا حاولت دولة ما استغلال حظها وتحقيق النمو أكثر مما ينبغي، كما حدث في ألمانيا النازية في ثلاثينيات القرن العشرين، فسوف تشعل فتيل حرب لأن دولاً أخرى ستشكل تحالفاً لمحاولة إلحاق الهزيمة بها ــ وهذا يعني استعادة التوازن. ويعد نظام توازن القوى هذا أحد الأسباب التي تجعل العلاقات الدولية فوضوية. ولم تتمكن أي دولة بمفردها من أن تصبح قوة عالمية وتوحيد العالم تحت حكمها المباشر. ومن هنا تتحدث الواقعية مراراً وتكراراً عن أهمية التحالفات المرنة كوسيلة لضمان البقاء. لا يتم تحديد هذه التحالفات عن طريق أوجه التشابه السياسية أو الثقافية بين الدول بقدر ما يتم تحديدها من الحاجة إلى العثور على أصدقاء في الوضع المناسب، أو "أعداء عدوي". وقد يساعد هذا في تفسير سبب تحالف الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥): فقد رأى كل منهما تهديداً مماثلاً من ألمانيا

الصاعدة وسعى إلى موازنة ذلك التهديد. وفي غضون عامين من انتهاء الحرب، أصبحت الدولتان أعداء لدودين وبدأ ميزان القوى يتغير مرة أخرى مع تشكيل تحالفات جديدة خلال ما أصبح يعرف بالحرب الباردة (١٩٤٧-١٩٩١). وبينما يصف الواقعيون توازن القوى بأنه استراتيجية حكيمة لإدارة عالم غير آمن، يرى المنتقدون أنه وسيلة لإضفاء الشرعية على الحرب والعدوان.

على الرغم من هذه الانتقادات، تظل الواقعية مركزية في مجال نظرية العلاقات الدولية، اذ تهتم معظم النظريات الأخرى (جزئيًا على الأقل) بنقدها. ولهذا السبب، سيكون من غير المناسب تأليف كتاب دراسي عن نظرية العلاقات الدولية دون تغطية الواقعية في الفصل الأول. فضلا عن ذلك، تستمر الواقعية في تقديم العديد من الأفكار المهمة حول عالم صنع السياسات نظرًا لتاريخها في تقديم أدوات فن الحكم لصانعي السياسات.

الواقعية وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)

ان جماعة الدولة الإسلامية المعروفة باسم (داعش) هي جماعة مسلحة تتبع عقيدة أصولية للإسلام السني. وفي يونيو/حزيران ٢٠١٤، نشر التنظيم وثيقة زعم فيها أنه نسب زعيمه أبو بكر البغدادي يصل إلى النبي محمد (ص). ثم عينت الجماعة البغدادي "خليفة" لها. بصفته خليفة للنبي، وطالب البغدادي بالولاء للمسلمين المتدينين في جميع أنحاء العالم، وشرعت الجماعة وأنصارها في القيام بمجموعة من الأعمال المتطرفة والهمجية. وقد استهدفت العديد من المدن منها مدنًا في الدول الغربية مثل ملبورن ومانشستر وباريس، مما أدى إلى أن تصبح المشكلة عالمية. في نهاية المطاف، القصد إنشاء دولة إسلامية (أو خلافة) من الناحية الجيوسياسية والثقافية والسياسية وردع (عن طريق استخدام الإرهاب والأعمال المتطرفة) القوى الغربية أو الإقليمية من التدخل في هذه العملية. وبطبيعة الحال، هذا يعني أن أراضي الدول القائمة معرضة للتهديد. على الرغم من أن تنظيم داعش يعد نفسه دولة، إلا أنه بسبب أفعاله تم تعريفه كمنظمة إرهابية من قبل جميع دول العالم والمنظمات الدولية تقريبًا. كما أدان الزعماء الدينيون الإسلاميون أيديولوجية الجماعة وأفعالها.

على الرغم من أنها ليست دولة معترف بها رسميًا، فعن طريق الاستيلاء على الأراضي في العراق وسوريا والسيطرة عليها، من الواضح أن تنظيم داعش امتلك جوانب من الدولة. وشمل الجزء الأكبر من الجهود المبذولة لمحاربة هذا التنظيم شن ضربات جوية ضد مواقعه، إلى جانب استراتيجيات عسكرية أخرى مثل استخدام القوات المحلية المتحالفة لاستعادة الأراضي

(وعلى الأخص في العراق). ويشير هذا إلى أن الحرب تعد الطريقة الأكثر فعالية لموازنة القوة المتزايدة للإرهاب في الشرق الأوسط وتحييد التهديد الذي يشكله تنظيم داعش ليس فقط على الدول الغربية ولكن أيضًا على دول المنطقة. لذا، في حين يشكل الإرهاب العابر للحدود الوطنية، مثل ذلك الذي يمارسه تنظيم داعش، تهديدا جديدا نسبيا في العلاقات الدولية، فقد اعتمدت الدول على استراتيجيات قديمة تتفق مع الواقعية في التعامل معه.

وتعتمد الدول في نهاية المطاف على المساعدة الذاتية لضمان أمنها. وفي هذا السياق، لدى الواقعيين استراتيجيتين رئيسيتين لإدارة انعدام الأمن: توازن القوى والردع. ويعتمد ميزان القوى على تحالفات استراتيجية مرنة، في حين يعتمد الردع على التهديد (أو استخدام) قوة كبيرة. وكلاهما دليل في هذه القضية. أولاً، اعتمد التحالف الفضفاض من الدول التي هاجمت تنظيم داعش - دول مثل الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا - على تحالفات مختلفة مع القوى الإقليمية مثل المملكة العربية السعودية وتركيا وإيران. وفي الوقت نفسه، قللوا من دور المنظمات الدولية لأن الاتفاق على العمل في أماكن مثل الأمم المتحدة أمر صعب بسبب التنافس بين الدول. ثانياً، كان يُنظر إلى ردع العدو بقوة ساحقة ومتفوقة (أو التهديد بها) على أنه أسرع طريقة لاستعادة السيطرة على الأراضي الخاضعة لحكم التنظيم الارهابي. ويبدو أن عدم التناسب الواضح بين القوات العسكرية لتنظيم داعش عند مقارنتها بالقوات العسكرية للولايات المتحدة الامريكية أو فرنسا أو روسيا يؤكد عقلانية القرار - والذي يعود مرة أخرى إلى تأكيد الواقعية على أهمية مفاهيم مثل الردع، ولكن أيضًا على النظر إلى الدول كفاعلين عقلانيين. ومع ذلك، فإن نهج الفاعل العقلاني يفترض مسبقًا أن العدو - حتى لو كان مجموعة إرهابية - يعد أيضًا طرف فاعل عقلاني سيختار مسار العمل الذي تفوق فيه الفوائد المخاطر.

وعن طريق هذه النقطة، يمكننا أن نرى أنه في حين أن تصرفات الجماعة الإرهابية قد تبدو غير عقلانية، إلا أنه يمكن تفسيرها بطريقة مختلفة. من منظور واقعي، استخدم تنظيم داعش عن طريق نشر الإرهاب، الوسائل المحدودة المتاحة له لموازنة النفوذ الغربي في العراق وسوريا. من الواضح أن الأضرار الجانبية الكبيرة الناجمة عن هجوم عسكري كامل لا تشكل مصدر قلق لقادة الجماعة لسببين رئيسين، وكلاهما قد يعمل على تعزيز قوتهم. أولاً، من شأنه أن يساهم في تأجيج المشاعر المعادية للغرب في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، اذ يصبح السكان المحليون هدفاً للعدوان الأجنبي. ثانيًا، يخلق الشعور بالظلم الناجم عن هذه الهجمات فرصة للتجنيد التلقائي للمقاتلين الذين سيكونون على استعداد للموت من أجل التحقق من صحة

أهداف المجموعة - وهذا ينطبق أيضًا على أولئك الموجودين داخل المنطقة المباشرة وأولئك الذين يقعون فريسة لتنظيم داعش على المستوى الدولي.

ولهذه الأسباب التي نتناولها في هذه الحالة، في مناطق معقدة مثل الشرق الأوسط، يوصي الواقعيون بالحذر الشديد فيما يتعلق بـ(متى وأين) تستخدم دولة ما قوتها العسكرية. من السهل عند النظر إلى الواقعية أن ننظر إليها بوصفها نظرية تدعو إلى الحرب. على سبيل المثال، عند قراءة النصف الأول من الفقرة أعلاه، قد تشعر أن الواقعية من شأنها أن تدعم الهجوم على تنظيم داعش. لكن عندما تقرأ النصف الثاني من الفقرة ستجد أن نفس النظرية توصي بالحذر الشديد.

النقطة الأساسية في فهم الواقعية أنها نظرية تقول إن الأفعال البغيضة مثل الحرب تعد أدوات ضرورية لإدارة الحكم في عالم غير مثالي ويجب على القادة استخدامها عندما يكون ذلك في المصلحة الوطنية. وهذا أمر عقلاني بالكامل في عالم يكون بقاء الدولة العامل الأهم. ففي نهاية المطاف، إذا توقفت دولة عن الوجود بسبب هجوم أو انهيار داخلي، فإن كل الأهداف السياسية الأخرى لن تتمتع بأهمية عملية كبيرة. لذلك يجب على القائد أن يكون حذرًا للغاية عندما يقرر أين ومتى يستخدم القوة العسكرية. ومن الجدير بالذكر أن الغزو الأميركي للعراق في عام ٢٠٠٣، والذي تم تنفيذه كجزء من الحرب العالمية على الإرهاب، لقي معارضة من قِبَل أغلب الواقعيين البارزين بوصفه إساءة استخدام للقوة ولا يخدم المصالح الوطنية الأميركية. وكان هذا بسبب احتمال أن يؤدي الاستخدام غير المتناسب للقوة العسكرية الأمريكية إلى ردود فعل سلبية واستياء في المنطقة. وفي هذه الحالة، أسفرت الواقعية عن نتائج قوية كأداة للتحليل، كما أظهر صعود تنظيم داعش في السنوات التي تلت غزو العراق.

خاتمة

الواقعية هي نظرية تدعي تفسير واقع السياسة الدولية. وتؤكد على القيود المفروضة على السياسة الناتجة عن الطبيعة الأنانية للبشرية وغياب سلطة مركزية فوق الدولة. بالنسبة للواقعيين، فإن الهدف الأسمى بقاء الدولة، المر الذي يفسر لماذا يتم الحكم على تصرفات الدولة وفقا لأخلاقيات المسؤولية بدلا من المبادئ الأخلاقية. لقد ولدت هيمنة الواقعية مجموعة كبيرة من الأدبيات التي تنتقد مبادئها الرئيسة، وعلى الرغم من قيمة الانتقادات، التي سيتم استكشافها في بقية هذا الكتاب، فإن الواقعية تستمر في تقديم رؤى قيمة وتظل أداة تحليلية مهمة لكل مهتم في العلاقات الدولية.

ثانيا: الليبرالية

جيفري دبليو مايسر

الليبرالية سمة مميزة للديمقراطية الحديثة، ويتجلى ذلك في انتشار مصطلح "الديمقراطية الليبرالية" كوسيلة لوصف البلدان التي تتمتع بانتخابات حرة ونزيهة، وسيادة القانون والحريات المدنية المحمية. فقد تطورت الليبرالية – عند مناقشتها في نطاق نظرية العلاقات الدولية – لتصبح كيانًا متميزًا خاصًا بها. وتحتوي على مجموعة متنوعة من المفاهيم والحجج حول كيفية احتواء المؤسسات والسلوكيات والعلاقات الاقتصادية للقوة العنيفة للدول وتخفيفها. وعند مقارنتها بالواقعية، فإنها تضيف المزيد من العوامل إلى مجال رؤيتنا – ولا سيما النظر إلى المواطنين والمنظمات الدولية. والجدير بالذكر أن الليبرالية كانت بمثابة الرقاقة التقليدية للواقعية في نظرية العلاقات الدولية لأنها تقدم رؤية عالمية أكثر تفاؤلاً، وترتكز على قراءة مختلفة للتاريخ عن تلك الموجودة في الدراسات الواقعية.

أساسيات الليبرالية

تقوم الليبرالية على الحجة الأخلاقية القائلة بأن ضمان حق الفرد في الحياة والحرية والملكية يعد الهدف الأسمى للحكومة ومن ثم، يؤكد الليبراليون على رفاهية الفرد بوصفها لبنة البناء الأساسية لنظام سياسي عادل. إن النظام السياسي الذي يتميز بسلطة غير مقيدة، مثل النظام الملكي أو الدكتاتورية، لا يمكنه حماية حياة مواطنيه وحريتهم. ولذلك، فإن الاهتمام الرئيس لليبرالية بناء المؤسسات التي تحمي الحرية الفردية عن طريق الحد من السلطة السياسية ومراقبتها. وفي حين أن هذه قضايا تتعلق بالسياسة الداخلية، فإن مجال العلاقات الدولية مهم أيضًا لليبراليين لأن أنشطة الدولة في الخارج يمكن أن يكون لها تأثير قوي على الحرية في الداخل. ويشعر الليبراليون بالانزعاج بشكل خاص إزاء السياسات الخارجية العسكرية. والشاغل الرئيس أن الحرب تتطلب من الدول بناء قوتها العسكرية. ويمكن استخدام هذه القوة لمحاربة الدول الأجنبية، ولكن يمكن استخدامها أيضًا لقمع مواطنيها. ولهذا السبب، فإن الأنظمة السياسية المتجذرة في الليبرالية غالباً ما تحد من القوة العسكرية بوسائل مثل ضمان السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية.

إن حروب التوسع الإقليمي، أو الإمبريالية - عندما تسعى الدول إلى بناء إمبراطوريات عن طريق الاستيلاء على الأراضي في الخارج - تثير قلق الليبراليين بشكل خاص. ولا تؤدي الحروب التوسعية إلى تقوية الدولة على حساب الشعب فحسب، بل تتطلب هذه الحروب أيضًا التزامات طويلة الأمد بالاحتلال العسكري والسيطرة السياسية على الأراضي والشعوب الأجنبية. ويتطلب الاحتلال والسيطرة بيروقراطيات كبيرة لها مصلحة في الحفاظ على احتلال الأراضي الأجنبية أو توسيعه. ومن ثم، فإن المشكلة الأساسية بالنسبة لليبراليين تتلخص في كيفية تطوير نظام سياسي يسمح للدول بحماية نفسها من التهديدات الأجنبية دون تقويض الحرية الفردية لمواطنيها. إن البناء المؤسسي الرئيس للسلطة في الدول الليبرالية إجراء انتخابات حرة ونزيهة يستطيع الناس عن طريقها إزاحة حكامهم من السلطة، مما يوفر مراقبة أساسية لسلوك الحكومة. ويتمثل القيد الثاني المهم على السلطة السياسية في تقسيم السلطة السياسية بين مختلف فروع ومستويات الحكومة - مثل البرلمان/الكونغرس، والسلطة التنفيذية، والنظام القانوني. وهذا يسمح بالضوابط والتوازنات في استخدام السلطة.

ربما تكون نظرية السلام الديمقراطي أقوى مساهمة تقدمها الليبرالية لنظرية العلاقات الدولية. ويؤكد أن الدول الديمقراطية من غير المرجح أن تخوض حربًا مع بعضها البعض. وهناك تفسير من جزأين لهذه الظاهرة:

أولاً، تتميز الدول الديمقراطية بالقيود الداخلية على السلطة، كما موضح أعلاه.

ثانياً، تميل الديمقراطيات إلى رؤية بعضها البعض على أنها شرعية وغير مهددة، ومن ثم لديها قدرة أعلى على التعاون مع بعضها البعض مقارنة بما لديها مع الدول غير الديمقراطية.

ويوفر التحليل الإحصائي ودراسات الحالة التاريخية دعمًا قويًا لنظرية السلام الديمقراطي، لكن العديد من القضايا لا تزال قيد المناقشة وكالاتي:

أولاً، تعد الديمقراطية تطوراً حديثاً نسبياً في تاريخ البشرية. وهذا يعني أن هناك حالات قليلة تتمتع فيها الديمقراطيات بفرصة قتال بعضها البعض.

ثانياً، لا يمكننا التأكد مما إذا كان هذا السلام "ديمقراطياً" حقاً أو ما إذا كانت بعض العوامل الأخرى المرتبطة بالديمقراطية مصدراً للسلام - مثل السلطة والتحالفات والثقافة والاقتصاد وما إلى ذلك.

ثالثا، على الرغم من أنه من غير المرجح أن تخوض الديمقراطيات حرباً فيما بينها، فإن بعض الدراسات تشير إلى أنها من المرجح أن تكون عدوانية في التعامل مع الدول غير الديمقراطية ـ كما حدث عندما شنت الولايات المتحدة الامريكية حرباً ضد العراق في عام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من المناقشة، إن إمكانية قيام سلام ديمقراطي يحل تدريجياً محل عالم الحرب المستمرة - كما وصفها الواقعيون - هي وجه دائم ومهم لليبرالية.

نحن نعيش حاليًا في نظام دولي ينظمه النظام العالمي الليبرالي الذي بُني بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥). وإن المؤسسات والمنظمات والأعراف الدولية (السلوكيات المتوقعة) لهذا النظام العالمي مبنية على نفس الأسس التي بنيت عليها المؤسسات والأعراف الليبرالية المحلية؛ والرغبة في كبح جماح القوة العنيفة للدول. ومع ذلك، فإن القوة أكثر إضعافًا وتشتتًا على المستوى الدولي مما عليه داخل الدول. على سبيل المثال، بموجب القانون الدولي، فإن الحروب العدوانية محظورة. ولا توجد قوة شرطة دولية لإنفاذ هذا القانون، لكن المعتدي يعلم أنه عندما يخرق هذا القانون فإنه يخاطر بردة فعل دولية كبيرة. على سبيل المثال، تستطيع الدول ـ سواء بشكل فردي أو كجزء من هيئة جماعية مثل الأمم المتحدة ـ أن تفرض عقوبات اقتصادية أو تتدخل عسكريا ضد الدولة المخالفة. فضلا عن ذلك، فإن الدولة العدوانية تخاطر أيضًا بخسارة فوائد السلام، مثل مكاسب التجارة الدولية والمساعدات الأجنبية والاعتراف الدبلوماسي.

يمكن العثور على أكمل وصف للنظام العالمي الليبرالي في أعمال (دانييل ديودني) و(ج. جون إيكنبيري) (١٩٩٩)، اللذين يصفان ثلاثة عوامل متشابكة:

أولاً، تصاحب القانون والاتفاقيات الدولية منظمات دولية لإنشاء نظام دولي يتجاوز إلى حد كبير مجرد دولة واحدة. والمثال النموذجي لمثل هذه المنظمة هو الأمم المتحدة، التي تجمع الموارد لتحقيق أهداف مشتركة (مثل تخفيف تغير المناخ)، وتوفر دبلوماسية شبه مستمرة بين الأعداء والأصدقاء على حد سواء، وتعطي كافة الدول الأعضاء صوتاً في المجتمع الدولي.

ثانياً، يؤدي انتشار التجارة الحرة والرأسمالية عن طريق الجهود التي تبذلها الدول الليبرالية القوية والمنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى خلق نظام اقتصادي دولي مفتوح وقائم على السوق. وهذا الوضع مفيد للطرفين، اذ أن المستوى العالي من التجارة بين الدول يقلل من الصراع ويجعل الحرب أقل احتمالا، لأن الحرب من شأنها أن تعطل أو تلغي فوائد (أرباح) التجارة. ولذلك يتم تحفيز الدول التي تتمتع بعلاقات

تجارية واسعة النطاق بقوة للحفاظ على العلاقات السلمية. وبهذا الحساب، فإن الحرب ليست مربحة، ولكنها ضارة بالدولة.

العنصر الثالث في النظام الدولي الليبرالي (المعايير الدولية). وتفضل المعايير الليبرالية التعاون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. عندما تتخذ الدولة إجراءات تتعارض مع هذه المعايير، فإنها تخضع لأنواع مختلفة من التكاليف. وغالبًا ما يتم الطعن في المعايير الدولية بسبب التباين الكبير في القيم حول العالم، كما ان هناك تكاليف لانتهاك المعايير الليبرالية. ويمكن أن تكون التكاليف مباشرة وفورية. على سبيل المثال، فرض الاتحاد الأوروبي حظراً على بيع الأسلحة إلى الصين في أعقاب قمعها العنيف للمحتجين المؤيدين للديمقراطية في عام ١٩٨٩. ولا يزال الحظر مستمراً حتى يومنا هذا. ويمكن أن تكون التكاليف أيضًا أقل مباشرة، ولكنها بنفس القدر من الأهمية. على سبيل المثال، انخفضت وجهات النظر الإيجابية تجاه الولايات المتحدة بشكل كبير في جميع أنحاء العالم في أعقاب غزو العراق عام ٢٠٠٣ لأن الغزو تم من جانب واحد (خارج قواعد الأمم المتحدة الراسخة) في خطوة عُدت على نطاق واسع غير شرعية.

تركز أغلب الدراسات الليبرالية اليوم على كيفية تعزيز المنظمات الدولية للتعاون عن طريق مساعدة الدول على التغلب على الحافز للهروب من الاتفاقيات الدولية. ويُشار إلى هذا النوع عادة باسم "المؤسسية النيوليبرالية" - وغالبًا ما يتم اختصارها إلى "الليبرالية الجديدة" فقط. وغالبًا ما يسبب هذا ارتباكًا لأن النيوليبرالية أيضًا مصطلح يستخدم خارج نظرية العلاقات الدولية لوصف أيديولوجية اقتصادية واسعة النطاق تتمثل في إلغاء القيود التنظيمية والخصخصة والضرائب المنخفضة والتقشف (خفض الإنفاق العام) والتجارة الحرة. وإن جوهر الليبرالية الجديدة، عند تطبيقها في إطار العلاقات الدولية، أن الدول يمكن أن تستفيد بشكل كبير من التعاون إذا كانت تثق في بعضها البعض للوفاء باتفاقياتها. وفي المواقف التي يمكن فيها للدولة أن تستفيد من الغش وتفلت من العقاب، يكون الانشقاق محتملاً. ومع ذلك، عندما يكون طرف ثالث (مثل منظمة دولية محايدة) قادرًا على مراقبة سلوك الموقعين على اتفاقية ما وتقديم المعلومات لكلا الجانبين، فإن الحافز للانشقاق يتضاءل ويمكن للجانبين الالتزام بالتعاون. وفي هذه الحالات، يمكن لجميع الموقعين على الاتفاقية الاستفادة من المكاسب المطلقة. وتشير المكاسب المطلقة إلى زيادة عامة في الرفاهة الاجتماعية لكل الأطراف المعنية ــ فالجميع يستفيدون إلى حد ما، ولكن ليس بالضرورة بالتساوي. ويرى المنظرون الليبراليون أن الدول تهتم بالمكاسب المطلقة أكثر من اهتمامها بالمكاسب النسبية. وتصف المكاسب النسبية، التي

ترتبط ارتباطا وثيقا بالحسابات الواقعية، وعن طريق التركيز على وجهة النظر الأكثر تفاؤلاً بشأن المكاسب المطلقة وتقديم الأدلة على وجودها عبر المنظمات الدولية، يرى الليبراليون عالماً من المرجح أن تتعاون فيه الدول في أي اتفاق يكون فيه أي زيادة في الرخاء محتملاً.

النظرية الليبرالية والإمبريالية الأمريكية

أحد الأمثلة الأكثر إثارة للاهتمام لليبرالية يأتي من السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال أوائل القرن العشرين، اذ كانت الولايات المتحدة ليبرالية، ولكن وفقًا للسرد التاريخي السائد، كانت أيضًا إمبريالية. لذا يبدو أن هناك تناقضا ، فإذا ألقينا نظرة فاحصة، فإننا نرى أن الولايات المتحدة كانت أكثر تحفظا مما كان يعتقد عادة، ولا سيما بالنسبة للقوى العظمى الأخرى في تلك الحقبة. وان أحد المقاييس البسيطة يتمثل بمستوى الأراضي الاستعمارية التي تراكمت لديها مقارنة بالقوى العظمى الأخرى. بحلول عام ١٩١٣، طالبت الولايات المتحدة بـ ٣١٠,٠٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي الاستعمارية، مقارنة بـ ٢,٣٦٠,٠٠٠ كيلومتر مربع لبلجيكا، و٢,٩٤٠,٠٠٠ كيلومتر مربع لألمانيا، و٣٢,٨٦٠,٠٠٠ كيلومتر مربع للمملكة المتحدة. والواقع أن الجزء الأكبر من الممتلكات الاستعمارية الأميركية كان راجعاً إلى ضم الفلبين وبورتوريكو، اللتين ورثتهما بعد هزيمة إسبانيا في الحرب الإسبانية - الأميركية عام ١٨٩٨. وقد أبدت الولايات المتحدة مثل هذا ضبط النفس، لأنها كما تقترح النظرية الليبرالية، لقد حد هيكلها السياسي من التوسعية. وإن دراسة العلاقات بين الولايات المتحدة والمكسيك خلال أوائل القرن العشرين تساعد في توضيح أسباب ضبط النفس الأميركي.

وفي ربيع عام ١٩١٤، غزت الولايات المتحدة مدينة فيراكروز المكسيكية بسبب خلاف حول احتجاز عدد من البحارة الأمريكيين في المكسيك. ومع ذلك، كانت العلاقات بين الولايات المتحدة والمكسيك مضطربة بالفعل بسبب الاعتقاد الليبرالي للرئيس وودرو ويلسون بأنه من واجب الولايات المتحدة جلب الديمقراطية إلى المكسيك، التي كانت ديكتاتورية. وكانت الأهداف الأولية لخطة الحرب الأمريكية تتلخص في احتلال فيراكروز وتامبيكو المجاورة، ثم محاصرة الساحل الشرقي للمكسيك حتى يتم إثبات الشرف الأمريكي أو حدوث تغيير في النظام في المكسيك. بعد هبوط القوات الأمريكية في فيراكروز، دعا كبار القادة العسكريين وكبير مستشاري ويلسون الدبلوماسي في المكسيك إلى تصعيد الأهداف السياسية لتشمل احتلال مدينة مكسيكو، وكان هناك أيضًا مؤيدون صريحون دافعوا عن الاحتلال الكامل للمكسيك. ولم يتبع ويلسون فعليًا أيًا من النصائح التي تلقاها. وبدلاً من ذلك، خفض أهدافه الحربية، وأوقف قواته

في فيراكروز، وسحب القوات الأمريكية في غضون بضعة أشهر. ومارس ويلسون ضبط النفس بسبب المعارضة العامة الأمريكية، وقيمه الشخصية، والعداء المكسيكي الموحد، والخسائر العسكرية التي تكبدها في القتال. ويبدو أيضًا أن الرأي العام الدولي قد أثر على تفكير ويلسون، اذ بدأت المشاعر المعادية للولايات المتحدة تجتاح أمريكا اللاتينية. وكما يشير آرثر لينك، "لقد كان وقتًا تعيسًا بالنسبة لرئيس وشعب ادعى القيادة الأخلاقية للعالم" (Link 1956, 405).

وبحلول عام ١٩١٩، نشأ تحالف مؤيد للتدخل في الولايات المتحدة مبني على الإحباط إزاء القيود السابقة التي فرضها الرئيس ويلسون والمخاوف الجديدة بشأن الدستور المكسيكي لعام ١٩١٧، الذي أعطى الشعب المكسيكي ملكية جميع موارد باطن الأرض. وهذا من شأنه أن يعرض الملكية الأجنبية للمناجم وحقول النفط في المكسيك للخطر. وكان أنصار التدخل يريدون تحويل المكسيك إلى محمية أميركية أو على الأقل الاستيلاء على حقول النفط المكسيكية. دفع هذا التحالف البلاد نحو التدخل بينما كان ويلسون مشتتًا بمفاوضات السلام في أوروبا ثم طريح الفراش بسبب سكتة دماغية. ولم يكن الطريق إلى التدخل مسدوداً إلا بعد أن تعافى ويلسون بالقدر الكافي لاستعادة السيطرة على الأجندة السياسية وقطع العلاقات بين أنصار التدخل. وكان لدى ويلسون سببان رئيسان لتجنب المسار السياسي الأكثر عدوانية. أولاً، رأى أن مجلسي الكونغرس (بدعم من بعض أعضاء السلطة التنفيذية) يحاولان تحديد السياسة الخارجية للولايات المتحدة، والتي وصفها ويلسون غير دستورية. ففي النظام الأمريكي، يتمتع الرئيس بسلطة إدارة السياسة الخارجية. وعلى هذا فإن تأكيده على سلطته على السياسة الخارجية مع المكسيك كان بمثابة محاولة واضحة للتحقق من سلطة الكونجرس في صنع السياسات. وثانيا، كان ويلسون عازما على الحفاظ على سياسة تتفق مع قاعدة مناهضة الإمبريالية، ولكن أيضا مع قاعدة تقرير المصير، ويمكن القول ان العملية التي تحدد دولة ما عن طريقها شكل دولتها وتختار شكل حكومتها. يظل كلا المعيارين حجر الأساس للنظرية الليبرالية اليوم.

تُظهر علاقات الولايات المتحدة مع المكسيك في هذه الحالة كيف قيدت الهياكل المحلية المؤسسية والمعيارية استخدام القوة العنيفة. ومن الممكن أن تنهار هذه القيود المؤسسية إذا لم تتضمن الثقافة السياسية للمجتمع جرعة قوية من المعايير الليبرالية. على سبيل المثال، تعد مناهضة الدولة (الاعتقاد بأن سلطة الحكومة يجب أن تكون محدودة) ومعاداة الإمبريالية (الاعتقاد بأن غزو الشعوب الأجنبية أمر خاطئ) من المعايير الليبرالية. فالمجتمع المشبع بالمعايير الليبرالية يتمتع بمستوى إضافي من ضبط النفس يتجاوز القيود المؤسسية البحتة

المفروضة على سلطة الدولة. من الطبيعي أن يعارض المواطن الليبرالي الإجراءات الحكومية التي تهدد الحرية الفردية ويختار ممثلين يتصرفون وفقًا للتفضيلات الليبرالية. وسمح الفصل المؤسسي بين السلطات في الولايات المتحدة لويلسون بعرقلة جهود التدخل التي بذلها الكونجرس وآخرون. ولقد أدى المعيار الليبرالي لمناهضة الإمبريالية إلى تقييد التوسع الأمريكي عن طريق آليات الرأي العام والقيم الشخصية لرئيس الولايات المتحدة. وعملت المؤسسات والأعراف بشكل تكافلي فرض الرأي الدولي ضغوطًا إضافية على القادة السياسيين الأمريكيين بسبب زيادة الفرص التجارية مع دول أمريكا اللاتينية طوال أوائل القرن العشرين. وكما توضح النظرية الليبرالية على وجه التحديد، فإن المكاسب والفرص المطلقة التي توفرها التجارة، جنباً إلى جنب مع تفضيلات تقرير المصير وعدم التدخل، كانت بمثابة قيد على النزعة التوسعية الأميركية تجاه المكسيك في هذه الفترات الأكثر إمبريالية في تاريخ العالم.

خاتمة

إحدى الحجج الأساسية لليبرالية، أن تركيزات القوة العنيفة غير الخاضعة للمساءلة تشكل تهديدًا أساسيًا للحرية الفردية ويجب تقييدها. وتعد المؤسسات والأعراف على المستويين المحلي والدولي الوسيلة الأساسية لتقييد السلطة. على المستوى الدولي، تعمل المؤسسات والمنظمات على الحد من قوة الدول عن طريق تعزيز التعاون وتوفير وسيلة لفرض التكاليف على الدول التي تنتهك الاتفاقيات الدولية. والمؤسسات الاقتصادية فعالة بشكل خاص في تعزيز التعاون بسبب الفوائد الكبيرة التي يمكن استخلاصها من الاعتماد الاقتصادي المتبادل. وأخيرا، تضيف المعايير الليبرالية المزيد من القيود على استخدام القوة عن طريق تشكيل فهمنا لأنواع السلوك المناسبة. ومن الواضح اليوم أن الليبرالية ليست نظرية "طوباوية" تصف عالم الأحلام بالسلام والسعادة كما اتهمت به ذات يوم. إنه يقدم ردًا ثابتًا على الواقعية، ومتجذرًا بقوة في الأدلة والتقليد النظري العميق.

ثالثا: المدرسة الانجليزية

يانيس أ. ستيفاشتيس

توفر المدرسة الإنجليزية الأساس لدراسة التاريخ الدولي والعالمي من حيث الهياكل الاجتماعية للنظم الدولية. على عكس العديد من النظريات التي تدعي قطاعًا معينًا من موضوع العلاقات الدولية، توفر المدرسة الإنجليزية منهجًا شموليًا للموضوع، وتحاول رؤية العالم ككل. وتتمحور نظرية المدرسة الإنجليزية حول التمييز بين ثلاثة مفاهيم رئيسة: النظام الدولي، والمجتمع الدولي، والمجتمع العالمي. وعن طريق القيام بذلك، فإنه يفتح مساحة جديدة في نظرية العلاقات الدولية ويقدم أرضية وسط بين النظريتين المتعارضتين الواقعية والليبرالية.

أساسيات المدرسة الانجليزية

تتمحور المدرسة الإنجليزية حول ثلاثة مفاهيم رئيسة: النظام الدولي، والمجتمع الدولي، والمجتمع العالمي. عرّف هيدلي بول (١٩٧٧، ٩–١٠) النظام الدولي بأنه يتشكل "عندما يكون لدى دولتين أو أكثر اتصال كافٍ فيما بينها، ويكون لها تأثير كافٍ على قرارات بعضها البعض لجعلها تتصرف كأجزاء من الكل". وفقًا لهذا التعريف، فإن النظام الدولي يدور بشكل أساسي حول سياسات القوة بين الدول التي تكون أفعالها مشروطة ببنية الفوضى الدولية. وينشأ المجتمع الدولي عندما تتصور مجموعة من الدول المتشابهة التفكير "أنها ملزمة بمجموعة مشتركة من القواعد في علاقاتها مع بعضها البعض، وتشترك في عمل المؤسسات المشتركة" (Bull 1977, 13). وبعبارة أخرى، فإن المجتمع الدولي يدور حول إنشاء وصيانة المعايير والقواعد والمؤسسات المشتركة. أخيرًا، المجتمع العالمي أكثر جوهرية من المجتمع الدولي لأن "الوحدات النهائية للمجتمع العظيم للبشرية جمعاء ليست الدول ... بل البشر الأفراد" (Bull 1977, 21). وهكذا، فإن المجتمع العالمي يتجاوز نظام الدولة ويأخذ الأفراد والجهات الفاعلة غير الحكومية، وفي نهاية المطاف سكان العالم، بوصفهم محور الهويات والترتيبات المجتمعية العالمية. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن مصطلح "المؤسسة" في المدرسة الإنجليزية يختلف عن مصطلح "المنظمة".

وفقًا لفكر المدرسة الإنجليزية، تشير "المؤسسات" إلى الممارسات طويلة المدى بين الدول (مثل الدبلوماسية والقانون والحرب) وليس إلى الهياكل البيروقراطية الدولية (المنظمات) التي قد يتم

إنشاؤها لتسهيل تفاعل الدولة. وللإشارة إلى المنظمات الدولية، تستخدم المدرسة الإنجليزية مصطلح "المؤسسات الزائفة" أو "المؤسسات الثانوية" لإظهار أن فعالية المنظمات الدولية تعتمد على وظيفة المؤسسات الأولية للمجتمع الدولي.

إن التمييز بين النظام الدولي والمجتمع الدولي يساعدنا على تمييز نمط وطبيعة العلاقات بين دول ومجموعات معينة من الدول. على سبيل المثال، تاريخياً كان هناك فرق جوهري بين نوع العلاقات بين الدول الأوروبية ونوع علاقاتها مع الدولة العثمانية. وعكست العلاقات بين الدول الأوروبية وجود مجتمع دولي أوروبي، بينما عكست العلاقات بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية وجود نظام دولي. وعلى نحو مماثل، يعكس التفاعل بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وجود مجتمع دولي، في حين يصف تفاعل الاتحاد الأوروبي ذاته مع تركيا (غير العضو) التفاعل داخل نظام دولي أوسع. وعلى الرغم من فائدته، فإن التمييز بين النظام الدولي والمجتمع الدولي أثار انتقادات كبيرة لأنه حتى في النظام الدولي يمكن أن يُلاحظ وجود بعض القواعد وعمل بعض المؤسسات. وقد أدى هذا النقاش إلى قبول الفرضية القائلة بأن النظام الدولي يشكل هيكلاً ضعيفًا أو "رفيعًا" للمجتمع الدولي.

لم يكن هناك أي نظام دولي أو مجتمع دولي واحد في مرحلة طولية من التاريخ. وبدلاً من ذلك، كان هناك العديد من الجمعيات الدولية الإقليمية، ولكل منها قواعدها ومؤسساتها المميزة. ولقد بنيت جميعها على حضارات متقنة، بما في ذلك الأديان المميزة، وأنظمة الحكم المختلفة، وأنواع مختلفة من القانون، ومفاهيم مختلفة للعالم. وهذا بدوره يعني أن العلاقات بين الكيانات السياسية التي كانت أعضاء في مجتمعات دولية إقليمية مختلفة لا يمكن أن تتم على نفس الأساس الأخلاقي والقانوني مثل العلاقات داخل نفس المجتمع، لأن قواعد كل مجتمع إقليمي على حدة كانت خاصة ثقافيًا وحصرية. ولم تكن هناك مجموعة واحدة متفق عليها من القواعد والمؤسسات التي تعمل عبر حدود أي مجتمعين دوليين إقليميين أو أكثر للتحدث باسم مجتمع دولي واسع. فضلا عن ذلك، كانت الاتصالات بين المجتمعات الدولية الإقليمية محدودة للغاية مقارنة بالاتصالات داخلها. ومن ثم، فإن ظهور مجتمع دولي عالمي حقيقي لن يكون ممكنًا ما لم تتمكن إحدى المجتمعات الدولية الإقليمية من توسيع نفسها إلى درجة تمكنها من دمج جميع المجتمعات الأخرى في مجتمع عالمي واحد منظم حول مجموعة مشتركة من القواعد والقيم.

خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، أصبح المجتمع الدولي يُنظر إليه على أنه رابطة مميزة للدول الأوروبية والدول "المتحضرة"، والتي كان لها تعبير واضح في بعض المؤسسات

مثل القانون الدولي والدبلوماسية وتوازن القوى. وكان هناك شعور بأن القوى الأوروبية كانت ملزمة بمدونة قواعد السلوك في تعاملاتها مع بعضها البعض، وأن هذه المدونة لا تنطبق في تعاملاتها مع المجتمعات الأخرى. لقد عمل المحامون الدوليون في القرن التاسع عشر على إدامة الازدواجية الثقافية بين الأوروبيين وغير الأوروبيين، وبين الشعوب "المتحضرة" و"غير المتحضرة". إن التمييز بين الإنسانية "المتحضرة" و"البربرية" يعني أن الدول التي تنتمي إلى أي من الفئتين مُنحت مراحل مختلفة من الاعتراف القانوني. ومع انتشار المجتمع الدولي الأوروبي في جميع أنحاء العالم، سعت العديد من الدول غير الأوروبية إلى الانضمام إلى المجتمع الدولي. ومن ثم، كان لزاماً على الدول الأوروبية أن تحدد الشروط التي بموجبها يتم قبول الكيانات السياسية غير الأوروبية. وكانت النتيجة إنشاء معيار «للحضارة» يعكس معايير الحضارة الأوروبية الليبرالية.

وتضمن معيار الحضارة عناصر مثل ضمان حقوق الإنسان الأساسية والحفاظ على نظام قانوني محلي يضمن العدالة للجميع. ومن ثم، بحكم التعريف، لا يمكن اعتبار البلدان غير الراغبة أو غير القادرة على ضمان هذه الحقوق "متحضرة". ونتيجة لذلك، فإن الحكم على الدول غير الأوروبية المرشحة لم يكن فقط من خلال الطريقة التي تدير بها علاقاتها الخارجية، بل وأيضاً من خلال الطريقة التي تحكم بها نفسها. وأدت هذه العملية أيضًا إلى خلق علاقات هرمية بين فئتين جديدتين من الدول: "المتحضرون" و"الاقل تحضر". أو بعبارة أخرى: "المعلمون" و"التلاميذ".

نشأ مجتمع دولي جديد في أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، والذي تميز بتأسيس عصبة الأمم في عام ١٩٢٠. وقد ضم تصميم الأخيرة لمجتمع دولي عالمي جديد جميع القواعد والممارسات التي تطورت تقريبًا في المجتمع الدولي الأوروبي، بما في ذلك القانون الدولي والدبلوماسية، فضلاً عن افتراضاته الأساسية حول السيادة والمساواة القضائية بين الدول المعترف بها كأعضاء مستقلين في المجتمع. ولم يأت الدافع لإنشاء العصبة من أوروبا، بل من الرئيس الأميركي وودرو ويلسون ـ وهذا يدل على التغير في طبيعة النظام الدولي. وأدى اندلاع الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩ إلى انقطاع عمل العصبة وأدى بالتالي إلى تدمير ذلك المجتمع الدولي على وجه الخصوص. وكان إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ بمثابة تعبير عن مجتمع دولي جديد آخر. وفي الواقع، قامت الأمم المتحدة بتكرار العديد من المبادئ والهياكل الموجودة في العصبة. وفي الوقت نفسه، كان معيار "الحضارة" مُهينًا لممثلي الحضارات غير الأوروبية، لأن الوضع القانوني المميز الذي طالبت به الدول الأوروبية لنفسها

لا يعني تقسيم العالم بين الدول "المتحضرة" و"غير المتحضرة" فحسب، بل يعني أيضًا الحفاظ على العلاقة الهرمية بين الدول. ونتيجة لذلك، بدأت الدول والمجتمعات المستعمرة غير الأوروبية في شن حملات ضد "معيار الحضارة"، والذي تم إلغاؤه في نهاية المطاف عندما بدأت عملية إنهاء الاستعمار - مما أدى إلى نهاية عصر الإمبراطورية والإمبريالية. وأدى ظهور العالم ثنائي القطب في الحرب الباردة (١٩٤٧-١٩٩١)، عندما قامت قوتان عظميان بتقسيم العالم إلى مدارات كل منهما، إلى تقسيم المجتمع الدولي العالمي الجديد "الرفيع" نسبيًا إلى مجتمعين دوليين "أكثر سمكًا" وشبه عالميين، واحدة مرتبطة بالولايات المتحدة وواحدة مع الاتحاد السوفيتي. وكانت نهاية الحرب الباردة في عام ١٩٩١ تعني أمرين: أولاً، توقف انقسام المجتمع الدولي العالمي عن الوجود؛ وثانيًا، ظهرت تدريجيًا مجموعة من المجتمعات الدولية الإقليمية ذات درجات مختلفة من "الكثافة" ضمن حدود المجتمع الدولي العالمي "الأرق".

يدور النقاش الرئيس داخل المدرسة الإنجليزية حول التعددية والتضامن، اذ تشير التعددية إلى المجتمعات الدولية التي تتمتع بدرجة منخفضة نسبيًا من المعايير والقواعد والمؤسسات المشتركة. في حين يشير التضامن إلى أنواع من المجتمع الدولي تتمتع بدرجة عالية نسبيًا من المعايير والقواعد والمؤسسات المشتركة. ويدور النقاش التعددي/التضامني أساسًا حول كيفية ارتباط المجتمع الدولي بالمجتمع العالمي، أو بعبارة أخرى، بالناس. وكان السؤال الرئيس كيفية الحد من التوتر بين احتياجات وضرورات الدول واحتياجات وضرورات البشرية. هذه هي في صراع منتظم سواء في مواقف العالم الحقيقي أو في النظرية. يعمل معظم علماء المدارس الإنجليزية ضمن هذا النقاش، عادين التوتر بين ضرورات النظام والعدالة المشكلة الأساسية التي يجب معالجتها.

من المهم بالنسبة للنقاش التعددي/التضامني طرح أسئلة حول ما إذا كان ينبغي للقانون الدولي أن يشمل القانون الطبيعي أو القانون الوضعي. القانون الطبيعي يعد فلسفة تدعو إلى أن بعض الحقوق أو القيم متأصلة بحكم الطبيعة البشرية ويمكن فهمها عالميًا عن طريق العقل البشري. وبعبارة أخرى، يشير القانون الطبيعي إلى مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي لا تتغير والتي تعد أساسًا لكل السلوك البشري. ومن ناحية أخرى، يشير القانون الوضعي إلى القوانين التي وضعها الإنسان لمجتمع أو دولة معينة. وتتجلى هذه المناقشة بشكل أكثر حدة بين مطالبات الدول بالسيادة (عن طريق التعددية) من ناحية وفكرة أن الحقوق العالمية منوطة بالناس (عن طريق التضامن) من ناحية أخرى. ومن الأمثلة السريعة لإثبات ذلك استخدام الحالة السورية. وقد تشير القراءة التعددية إلى أنه على الرغم من الفظائع التي ارتكبت منذ عام ٢٠١١ عندما

انهارت الدولة في حرب أهلية وحشية، فإن سوريا دولة ذات سيادة ومسؤولة عن أراضيها وشعبها. ومن شأن الموقف التضامني أن يؤكد على الالتزام الأساسي بحماية حياة الإنسان والتدخل في الحرب الأهلية في سوريا. كلا الموقفين يشيران إلى نوع مختلف تماما من المجتمع الدولي. إن التعددية والتضامن، على الرغم من أنهما متعارضان ظاهريًا، إلا أنهما يشكلان المبادئ الأساسية للنقاش حول حدود وإمكانيات المجتمع الدولي. ويدور هذا النقاش في الغالب حول أفضل السبل للتوفيق بين رغبات واحتياجات كل من الناس والدول. وبهذا المعنى، تعد المدرسة الإنجليزية أداة أساسية ضمن نظرية العلاقات الدولية التي تحاول إيجاد توازن عملي بين كيفية عمل السلطة والمصالح ومعايير العدالة والمسؤولية في المجتمع الدولي.

المدرسة الإنجليزية والاتحاد الأوروبي

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥، شكلت ست دول أوروبية نظامًا دوليًا إقليميًا، بمعنى أنه كان لديها "اتصال كافٍ فيما بينها، وكان لها تأثير كافٍ على قرارات بعضها البعض لجعلها تتصرف كأجزاء من الكل". حسب تعريف (بول) وبتطبيق هذا التعريف على المجتمع الدولي، سرعان ما تم تشكيل مجتمع دولي بمعنى أنهم "يتصورون أنفسهم ملزمين بمجموعة مشتركة من القواعد في علاقاتهم مع بعضهم البعض، ويشاركون في عمل المؤسسات المشتركة" .(Bull 1977، 13). بمعنى آخر، أنشأت هذه الدول الأوروبية المرتبطة اليوم بالاتحاد الأوروبي مجموعة من القواعد والمؤسسات لحكم وإدارة شؤونها. ومع مرور الوقت، اكتسبت عملية التكامل قوة واتساعًا وعمقًا، مما أدى إلى إنشاء مؤسسات فوق وطنية (سلطات قانونية موجودة خارج الدولة)، وقوانين وسياسات. وقد أدى هذا بدوره، من بين أمور أخرى، إلى إنشاء مجتمع عالمي للاتحاد الأوروبي يدعم المجتمع الدولي للاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، تسعى قوانين وسياسات الاتحاد الأوروبي إلى تنظيم العلاقات بين الاتحاد والدول الأعضاء فيه من ناحية، وشعوبه من ناحية أخرى. وبهذه الطريقة، تتم معالجة التوتر بين احتياجات وضرورات الدول واحتياجات وضرورات الناس، وكذلك التوتر بين ضرورات النظام والعدالة، التي تشكل جوهر النقاش التعددي/التضامني.

إن عملية توسيع الاتحاد الأوروبي الذي انتقل من ستة أعضاء في عام ١٩٥١ إلى ٢٨ في عام ٢٠١٣، لا تختلف كثيرًا عن عملية التوسع التاريخي للمجتمع الدولي الأوروبي. وكما كانت الحال في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان لزاماً على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تحدد الشروط التي بموجبها تقبل الدول المرشحة. ونتيجة لذلك فإن الدول

الأوروبية التي تطمح إلى عضوية الاتحاد الأوروبي تحتاج إلى تلبية معايير سياسية واقتصادية محددة. ومثلها كمثل المعيار التاريخي للحضارة، فإن شروط عضوية الاتحاد الأوروبي تمثل تعبيراً عن الافتراضات المستخدمة للتمييز بين أولئك الذين ينتمون إلى الاتحاد المتوسع وأولئك الذين لا ينتمون إليه. اي انه سيتم إدخال أولئك الذين يستوفون الشروط السياسية والاقتصادية التي حددتها دول الاتحاد الأوروبي إلى الداخل، بينما سيتم ترك أولئك الذين لا يلتزمون بالشروط في الخارج. وكما كان الحال مع الدول غير الأوروبية من قبل، كان لزاماً على الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أن تتعلم كيف تتكيف مع الحقائق الجديدة، وفي بعض الأحيان كان ذلك بتكلفة كبيرة تتحملها مجتمعاتها.

تشمل معايير عضوية الاتحاد الأوروبي الظروف الاقتصادية والسياسية. ولأن الاتحاد الأوروبي بدأ كمنظمة اقتصادية، فإن تحديد الشروط الاقتصادية التي يتعين على الأعضاء المحتملين الوفاء بها كان قائماً منذ البداية. ومن ناحية أخرى، شهدت صياغة الظروف السياسية تطوراً كبيراً، ففي قمة كوبنهاجن في حزيران / يونيو ١٩٩٣، تم توضيح معايير وقيم الاتحاد الأوروبي وفقًا للمعايير التالية:

١. تتطلب العضوية أن تكون الدولة المرشحة قد حققت استقرار المؤسسات التي تضمن الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان واحترام حماية الأقليات.

٢. تتطلب العضوية وجود اقتصاد سوق فعال، فضلا عن القدرة على التعامل مع الضغوط التنافسية وقوى السوق داخل الاتحاد.

٣. تفترض العضوية قدرة المرشح على تحمل التزامات العضوية بما في ذلك الالتزام بأهداف الاتحاد السياسي والاقتصادي والنقدي.

إن قدرة الاتحاد الأوروبي على التأثير على الدول المرشحة تتنوع بين مرحلتين عريضتين: أولا، المفاوضات المسبقة (عندما يصبح من الضروري استيفاء معايير كوبنهاجن قبل بدء المفاوضات)؛ وثانياً، المفاوضات الفعلية (عندما تتم مراقبة الأوضاع السياسية بانتظام). وخلال المرحلة الأولى، قد تتعطل المفاوضات بسبب فشل دولة ما في استيفاء الشروط السياسية، بينما خلال المرحلة الثانية، قد تتوقف المفاوضات أو تنتهي إذا تراجعت الدولة المتفاوضة عن استيفائها للشروط السياسية أو خرقت أياً منها. وهنا تتبادر إلى الأذهان حالة تركيا، نظراً لتحولات سلطتها الاستبدادية وسجلها المضطرب في مجال حقوق الإنسان ـ الامر الذي قد يفسر عدم نجاح طريقها إلى العضوية منذ تقدمت بطلب الانضمام لأول مرة في عام ١٩٨٧.

إن عملية توسيع الاتحاد الأوروبي، التي تنمو بشكل مطرد لتغطية الجزء الأكبر من القارة الأوروبية، توضح كيف يتوسع المجتمع الدولي الإقليمي "الكثيف" إلى الخارج، ويحول تدريجياً النظام الدولي الأوسع بكثير الذي يندمج فيه إلى مجتمع دولي. ولكن، كما ذكرنا سابقًا، يمثل النظام الدولي نفسه شكلاً "رفيعًا" من المجتمع الدولي.

إلا أن عملية التوسع لا تنتهي بدخول الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. في الواقع، يتم تصدير عناصر النظام الموجودة في الاتحاد الأوروبي والمرتبطة بالمجتمع الدولي والمجتمع العالمي إلى خارج حدود الاتحاد بثلاث طرق إضافية. أولا، يتم تشجيع الدول الواقعة حول حدود الاتحاد الأوروبي على تبني معايير وممارسات متوافقة مع تلك المعمول بها في الاتحاد الأوروبي. ثانياً، لكي تتمكن الدول من الحصول على مساعدات التنمية أو المعونات، يتعين عليها أن تفي بشروط سياسية واقتصادية معينة تعكس معايير الاتحاد الأوروبي وقيمه. ثالثا، أصبحت مطالبة الشركاء التجاريين بالالتزام بمعايير وقواعد وممارسات معينة من شروط الاتحاد الأوروبي التي شكلت السياسة التجارية للاتحاد وعلاقاته مع الدول الخارجية.

وإذا كانت دراسة توسعة الاتحاد الأوروبي مهمة لفهم كيفية توسع المجتمعات الدولية الإقليمية إلى الخارج، ومن ثم التحول البطيء للنظام الدولي الأوسع الذي تندمج فيه هذه المجتمعات في مجتمع دولي، فإن التحقيق في ما يحدث لها إذا انكمشت لا يقل أهمية. على سبيل المثال، ماذا سيحدث للمجتمع الدولي الإقليمي للاتحاد الأوروبي نتيجة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي) واحتمال خروج دول أخرى أيضًا؟ هناك احتمالان. أولاً، إذا غادر الأعضاء الأساسيون في المجتمع الدولي الإقليمي، فقد يتحول هذا المجتمع تدريجياً إلى مجتمع دولي "أرق"، وهو ما يعادل النظام الدولي. ثانياً، قد يستمر المجتمع الدولي الإقليمي في الوجود، لكن الدول التي تترك هذا المجتمع ستنتقل إلى النظام الدولي الأوسع الذي يندمج فيه المجتمع الدولي الإقليمي.

على سبيل المثال، على الرغم من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، سيستمر المجتمع الدولي الإقليمي للاتحاد الأوروبي في الوجود، لكن المملكة المتحدة ستنتقل إلى النظام الدولي الأوسع الذي يندمج فيه المجتمع الدولي الإقليمي للاتحاد الأوروبي. ولكن إذا اتبعت الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي نفس المسار، فإن المجتمع الدولي الإقليمي للاتحاد الأوروبي سوف يتحول تدريجياً إلى مجتمع دولي "أرق"، وهو ما يعادل النظام الدولي. وما لم تجتمع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي معًا لمواجهة تحدياتها بشكل مشترك (والتي يعد

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي واحدة منها فقط)، فقد نشهد انخفاضًا تدريجيًا في "سمك" الاتحاد الأوروبي، مما يعني ضمنًا حركة من نهاية المجتمع العالمي إلى النظام الدولي في نهاية المطاف.

الخاتمة

جرت مناقشتان مهمتان داخل المدرسة الإنجليزية. أولاً، ما إذا كان التمييز بين النظام الدولي والمجتمع الدولي صحيحاً، وإذا كان الجواب بنعم، فأين يقع الخط الفاصل بين شكلي النظام الدولي. ويدور الثاني حول التفاهمات التعددية مقابل التضامنية والعلاقة بين المجتمع الدولي والمجتمع العالمي. أسفرت المناقشة الأولى عن قبول الفرضية القائلة بأن النظام الدولي يمثل شكلاً ضعيفًا/هزيلاً من أشكال المجتمع الدولي. على الرغم من أن النقاش التعددي/التضامني لا يزال مستمرًا، ينبغي للمرء أن يدرك أن بعض التغييرات في المجتمع الدولي (مثل التحول من عالم الحرب الدائمة قبل عام ١٩٤٥ إلى عالم ينعم بالسلام النسبي بعد عام ١٩٤٥) تصاحبها بعض التطورات المهمة الأخرى في المجتمع العالمي. على سبيل المثال، كان هناك طلب متزايد على حقوق الإنسان اذ أصبح الناس يدركون بشكل متزايد أنهم جزء لا يتجزأ من اقتصاد عالمي واحد وبيئة عالمية واحدة. وفي الوقت نفسه، تتيح التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي تبادل الخبرات على نطاق واسع. وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة التفاعل بين المجتمع الدولي والمجتمع العالمي الذي لديه القدرة على تحقيق استقرار المجتمع الدولي عن طريق ترسيخ الأفكار ليس فقط في أذهان النخب السياسية والاقتصادية ولكن أيضًا في أذهان المواطنين العاديين.

رابعا: البنائية

سارينا ثيز

غالباً ما يرتبط وصول البنائية إلى العلاقات الدولية بنهاية الحرب الباردة، وهو الحدث الذي فشلت النظريات التقليدية مثل الواقعية والليبرالية في تفسيره. ويمكن ربط هذا الفشل ببعض مبادئها الأساسية، مثل الاعتقاد بأن الدول جهات فاعلة مهتمة بذاتها وتتنافس على السلطة، والتوزيع غير المتكافئ للسلطة بين الدول، الامر الذي يحدد توازن القوى بينها. وعن طريق التركيز المهيمن على الدولة، لم تفتح النظريات التقليدية مساحة كبيرة لمراقبة قوة الأفراد. ففي نهاية المطاف، كانت تصرفات الناس العاديين ذاتها التي ضمنت نهاية الحرب الباردة، وليس تصرفات الدول أو المنظمات الدولية. وتفسر البنائية هذه القضية عن طريق القول بأن العالم الاجتماعي يُعد من صنعنا (Onuf 1989). وإن الجهات الفاعلة (الأقوياء عادة، مثل القادة والمواطنين المؤثرين) تعمل باستمرار على تشكيل ــ وأحياناً إعادة تشكيل ــ طبيعة العلاقات الدولية عن طريق أفعالهم وتفاعلاتهم.

أساسيات البنائية

ترى البنائية أن العالم، وما يمكننا معرفته عن العالم، مبني اجتماعيًا. ويشير هذا الرأي إلى طبيعة الواقع وطبيعة المعرفة التي تسمى أيضًا علم الوجود ونظرية المعرفة في لغة البحث. يقدم ألكسندر وندت (١٩٩٥) مثالاً ممتازًا يوضح البناء الاجتماعي للواقع عندما يوضح أن ٥٠٠ سلاح نووي بريطاني أقل تهديدًا للولايات المتحدة من خمسة أسلحة نووية كورية شمالية. هذه التعريفات لا تنتج عن الأسلحة النووية (البنية المادية) بل عن المعنى المعطى للبنية المادية (البنية الفكرية). ومن المهم أن نفهم أن العلاقة الاجتماعية بين الولايات المتحدة وبريطانيا والولايات المتحدة وكوريا الشمالية يُنظر إليها بطريقة مماثلة من قبل هذه الدول، اذ يشكل هذا الفهم المشترك (أو الذاتية المتبادلة) أساس تفاعلاتها. يوضح المثال أيضًا أن الأسلحة النووية في حد ذاتها ليس لها أي معنى ما لم نفهم السياق الاجتماعي. ويوضح كذلك أن البنائيين يذهبون إلى ما أبعد من الواقع المادي عن طريق تضمين تأثير الأفكار والمعتقدات على السياسة العالمية. وهذا يعني أيضًا أن الواقع دائمًا قيد الإنشاء، مما يفتح آفاق التغيير. بمعنى آخر، المعاني ليست

ثابتة ولكنها يمكن أن تتغير بمرور الوقت اعتمادًا على الأفكار والمعتقدات التي يحملها الممثلون.

يرى البنائيون أن الفاعلية والبنية يتشكلان بشكل متبادل، مما يعني أن البنى تؤثر على الفاعلية وأن الفاعلية تؤثر على البنى. ويمكن فهم الفاعلية على أنها قدرة شخص ما على التصرف، في حين تشير البنية إلى النظام الدولي الذي يتكون من عناصر مادية وفكرية. وبالعودة إلى مثال (ويندت) الذي تمت مناقشته أعلاه، فإن هذا يعني أن العلاقة الاجتماعية للعداء بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية تمثل البنية الذاتية المتبادلة (أي الأفكار والمعتقدات المشتركة بين الدولتين)، في حين أن الولايات المتحدة وكوريا الشمالية هما الفاعلان. الذين لديهم القدرة على تغيير أو تعزيز البنية القائمة أو علاقة العداء الاجتماعية. ويعتمد هذا التغيير أو التعزيز في النهاية على المعتقدات والأفكار التي تحملها كلتا الدولتين. وإذا تغيرت هذه المعتقدات والأفكار يمكن أن تتحول العلاقة الاجتماعية إلى علاقة صداقة. ويختلف هذا الموقف بشكل كبير عن موقف الواقعيين، الذين يزعمون أن البنية الفوضوية للنظام الدولي تحدد سلوك الدول. من ناحية أخرى، يرى البنائيون أن "الفوضى هي ما تصنعه الدولة منها" (Wendt 1992). وهذا يعني أنه يمكن تفسير الفوضى بطرق مختلفة اعتمادًا على المعنى الذي يخصصه لها الفاعلون.

قضية مركزية أخرى للبنائية هي الهويات والمصالح. ويرى البنائيون أن الدول يمكن أن يكون لها هويات متعددة يتم بناؤها اجتماعيا عن طريق التفاعل مع الجهات الفاعلة الأخرى. الهويات تعد تمثيلات لفهم الممثل لمن هم، والذي بدوره يشير إلى اهتماماتهم. وإنها مهمة بالنسبة للبنائيين لأنهم يجادلون بأن الهويات تشكل المصالح والأفعال. على سبيل المثال، تتضمن هوية الدولة الصغيرة مجموعة من المصالح التي تختلف عن تلك التي تنطوي عليها هوية الدولة الكبيرة. ويمكن القول إن الدولة الصغيرة تركز أكثر على بقائها، في حين أن الدولة الكبيرة تهتم بالهيمنة على الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية العالمية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تصرفات الدولة يجب أن تتماشى مع هويتها. ومن ثم لا يمكن للدولة أن تتصرف بشكل يتعارض مع هويتها لأن هذا من شأنه أن يثير التساؤل حول صحة الهوية، بما في ذلك تفضيلاتها. وقد تفسر هذه القضية لماذا لم تتحول ألمانيا، على الرغم من كونها قوة عظمى ذات اقتصاد عالمي رائد، إلى قوة عسكرية في النصف الثاني من القرن العشرين، ففي أعقاب الفظائع التي ارتكبها نظام أدولف هتلر النازي خلال الحرب العالمية الثانية، تحولت الهوية السياسية الألمانية من النزعة العسكرية إلى المسالمة بسبب الظروف التاريخية الفريدة.

الأعراف الاجتماعية هي أيضا مركزية للبنائية. ويتم تعريفها عمومًا على أنها "معيار السلوك المناسب للجهات الفاعلة ذات هوية معينة" (Katzenstein 1996, 5). ومن المتوقع من الدول التي تتوافق مع هوية معينة أن تمتثل للمعايير المرتبطة بتلك الهوية. تأتي هذه الفكرة مع توقع أن بعض أنواع السلوك والتصرفات تكون مقبولة أكثر من غيرها. تُعرف هذه العملية أيضًا باسم "منطق ملاءمة التطبيق"، اذ يتصرف الفاعلون بطرق معينة لأنهم يعتقدون أن هذا السلوك مناسب (March and Olsen 1998, 951–952). ولفهم القواعد بشكل أفضل، يمكننا تحديد ثلاثة أنواع: القواعد التنظيمية، والقواعد التأسيسية، والقواعد الإلزامية. فالقواعد التنظيمية تنظم السلوك وتقيده؛ وتخلق القواعد التأسيسية جهات فاعلة أو مصالح أو فئات عمل جديدة؛ وتصف القواعد الإلزامية معايير معينة، مما يعني أنه لا توجد معايير سيئة من وجهة نظر أولئك الذين يروجون لها. ومن المهم أيضًا ملاحظة أن المعايير تمر عبر "دورة حياة المعايير" قبل أن يتم قبولها. ولا تصبح القاعدة سلوكًا متوقعًا إلا عندما تتبناها كتلة من الجهات الفاعلة الحكومية ذات الصلة وتستوعبها في ممارساتها الخاصة. على سبيل المثال، قد يزعم البنائيون أن القسم الأعظم من الدول قد اجتمعت لتطوير سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ لأن هذا هو الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به من أجل بقاء البشرية. وقد أصبح هذا، على مدى عقود من الدبلوماسية والدعوة، سلوكاً مناسباً يتوقع الجزء الأكبر من المواطنين من قادتهم الالتزام به. ومن ناحية أخرى، قد يرفض الليبراليون فكرة سياسات تغير المناخ لصالح النمو الاقتصادي المستمر وملاحقة حلول علمية مبتكرة، في حين قد يرفضها الواقعيون بسبب الضرر الذي قد تلحقه سياسات المناخ بالمصالح الوطنية في الأمد الأقصر.

على الرغم من أن جميع البنائيين يشتركون في وجهات النظر والمفاهيم المذكورة أعلاه، إلا أن هناك تنوعًا كبيرًا داخل البنائية، اذ يطرح الناشطون البنائيون التقليديون أسئلة من نوع "ماذا"، مثل ما الذي يدفع الفاعل إلى التصرف. وهم يعتقدون أنه من الممكن تفسير العالم عن طريق المصطلحات السببية ويهتمون باكتشاف العلاقات بين الجهات الفاعلة والأعراف الاجتماعية والاهتمامات والهويات. ويفترض البنائيون التقليديون، على سبيل المثال، أن الفاعلين يتصرفون وفقًا لهويتهم وأنه من الممكن التنبؤ متى تصبح هذه الهوية مرئية أم لا. وعندما يُنظر إلى الهوية على أنها تمر بتغييرات، يبحث البنائيون التقليديون في العوامل التي تسببت في تغيير جوانب هوية الدولة. من ناحية أخرى، يطرح البنائيون الناقدون أسئلة من نوع "كيف"، مثل كيف يمكن للفاعليين أن يؤمنوا بهوية معينة. وعلى عكس البنائيين التقليديين، فإنهم غير مهتمين بالتأثير الذي تحدثه هذه الهوية. وبدلا من ذلك، يريد البنائيون الناقدون إعادة بناء الهوية ـ أي اكتشاف

الأجزاء المكونة لها ـ والتي يعتقدون أنها تنشأ عن طريق التواصل المكتوب أو المنطوق بين الشعوب. وتمارس اللغة دورًا رئيساً بالنسبة للبنائيين النقديين لأنها تبني الواقع الاجتماعي ولديها القدرة على تغييره.

ومع ذلك، فإن معظم البنائيين يضعون أنفسهم بين هذين الطرفين الأكثر تطرفا من الطيف.

البنائية والمصالح الوطنية لبوتان

بوتان هي مملكة بوذية تقع في جبال الهيمالايا. وتنعكس الظروف الهيكلية المادية في عدد سكانها البالغ حوالي ٧٤٥ ألف نسمة، ومساحة أراضيها ٣٨٣٩٤ كيلومترا مربعا، واقتصادها الضعيف وجيشها الصغير جدا. فضلا عن ذلك، تشترك بوتان في حدود وطنية مع القوتين الرئيسيتين في آسيا: الصين في الشمال والهند في الجنوب. ويعد موقع بوتان حساسًا جغرافيًا، اذ تعمل البلاد كدولة عازلة بين هذه القوى الكبرى، التي تنظر إلى بعضها البعض على أنها منافسة وليس أصدقاء. فضلا عن ذلك، زعمت القيادة الصينية، بعد ضمها للتبت في خمسينيات القرن العشرين، أن أراضي بوتان كانت أيضاً جزءاً من البر الرئيس لها. حتى الآن لا يزال هناك نزاع حدودي مستمر بين بوتان والصين، وكانت هناك تقارير تفيد بأن الجيش الصيني قام بعدة توغلات في بوتان. وعلى نحو مماثل، كان للهند يد في سياسة بوتان الخارجية. وتشير المادة الثانية من معاهدة الصداقة بين الهند وبوتان (١٩٤٩) إلى أن "بوتان توافق على الاسترشاد بنصيحة الهند فيما يتعلق بعلاقاتها الخارجية". وعلى الرغم من مراجعة هذه المادة في عام ٢٠٠٧، فقد ذكر المعلقون أن الهند لا تزال تتمتع بدرجة من النفوذ على بوتان.

ومن منظور واقعي، قد يجادل المرء بأن بوتان في وضع غير مواتٍ لأن موقعها الجغرافي يعوقها ولا يمكنها التنافس على السلطة مع جيرانها. ومن المرجح أن يعتمد الحفاظ على سيادتها الوطنية على نتائج المنافسة الأعظم بين الصين والهند. ومن ناحية أخرى، قد ترى وجهة النظر البنائية أن هذه الظروف الهيكلية لا تحد بالضرورة من قدرة بوتان على تحقيق مصالحها الوطنية لأنها ليست الظروف الوحيدة التي تؤثر على سلوك الدولة: فالمعنى المعطى لهذه الظروف الهيكلية مهم أيضًا. على سبيل المثال، عندما ضمت الصين التبت، شعرت بوتان بالتهديد. ونتيجة لذلك أغلقت حدودها في الشمال واتجهت نحو الهند جارتها في الجنوب. ومنذ تلك اللحظة فصاعدا، نظرت بوتان إلى الصين بوصفها تهديدا محتملا والهند بوصفها صديقا. وحتى الآن، تنظر بوتان والهند إلى بعضهما البعض كأصدقاء، بينما لا تقيم بوتان علاقات رسمية مع الصين. وتمثل هذه العلاقات الاجتماعية البنية الفكرية التي نشأت من المعنى المعطى

للبنية المادية. ومن المهم أن نلاحظ أن العلاقات الاجتماعية عرضة للتغيير اعتمادا على أفكار ومعتقدات وأفعال بوتان والهند والصين. على سبيل المثال، من الممكن أن يؤدي التوصل إلى اتفاق بشأن النزاع الحدودي بين الصين وبوتان إلى تغيير الكيفية التي ينظر بها كل من البلدين إلى الآخر. وقد يؤدي هذا التغيير إلى إقامة علاقة رسمية طبيعتها صداقة وليست عداوة. إن البنائي في وضع جيد لاكتشاف وفهم هذه التغييرات لأن موضوع بحثه يركز على العلاقات الاجتماعية بين الدول.

طورت بوتان أيضًا هوية وطنية مميزة تميزها عن جيرانها الأكبر. وتُظهِر هذه الهوية بوتان بأنها "آخر مملكة بوذية ماهايانا المستقلة الباقية في العالم" ويشير استخدام كلمة "مستقلة" مباشرة إلى المصلحة الوطنية لبوتان - أي الحفاظ على سيادتها الوطنية. يتم بناء الهوية الوطنية لبوتان اجتماعيًا عن طريق عملية التحول إلى بوتان التي بدأت في الثمانينيات، عندما قدّم ملك بوتان الرابع سياسة "أمة واحدة، شعب واحد". وتطلبت هذه السياسة الالتزام بمدونة قواعد السلوك المعروفة باسم (Driglam Namzhag). إن مدونة قواعد السلوك هذه مبنية على التقيد الصارم بالعهود - مثل الولاء القوي للقرابة، واحترام الوالدين وكبار السن والرؤساء، والتعاون المتبادل بين الحكام والمحكومين. كما عزز قواعد ارتداء الزي الوطني – الغو للرجال والكيرا للنساء. فضلا عن ذلك، تم اختيار (الزونخكا) لتكون اللغة الوطنية لبوتان. يمكن وصف (Driglam Namzhag) بمثابة قاعدة تنظيمية لأن هدف السياسة توجيه السلوك وتقييده. على سبيل المثال، على الرغم من أن الهوية الوطنية لبوتان تشير إلى أن البوتانيين يشكلون مجموعة واحدة متجانسة، فإن بوتان في الواقع دولة متعددة الأعراق والأديان واللغات. هناك ثلاث مجموعات عرقية رئيسة: (نجالونج، وشارتشوبس، ولوتشامباس)، وهم من أصل نيبالي. ومن بين هؤلاء، فإن نجالونج وشارتشوبس هم من البوذيين، في حين أن لوتشامباس هم في الغالب من الهندوس الذين يتحدثون اللغة النيبالية. كان لهذه السياسة عواقب وخيمة على لوتشامباس حيث لم يعد يتم تدريس اللغة النيبالية في المدارس وتم تصنيف الأشخاص الذين لم يتمكنوا من إثبات إقامتهم في بوتان قبل عام ١٩٥٨ على أنهم غير مواطنين. ونتيجة لذلك، تم طرد الآلاف من لوتشامباس من بوتان في التسعينيات. ومن ثم، استخدمت السلطات البوتانية مدونة قواعد السلوك لخلق وحدة ثقافية وتحفيز المواطنين على التفكير في تميزهم الثقافي، وهو أمر بالغ الأهمية في خلق هوية وطنية.

كما ذكرنا سابقًا في هذا الفصل، يجب أن تمر القاعدة بدورة حياة قبل أن يتم تأسيسها. في حالة بوتان، يمكننا أن نشهد المرحلة الأولى، ظهور القاعدة، في إنشاء (Driglam Namzhag) من

قبل السلطات البوتانية. وفي المرحلة الثانية، قبول القواعد، تطلبت من المواطنين البوتانيين قبول (Driglam Namzhag)، بما في ذلك الزي الوطني ودزونغكا كلغة وطنية. بمجرد حدوث هذا القبول، يحدث استيعاب القاعدة. ويستلزم إكمال هذه العملية أن يكون سلوك المواطنين البوتانيين مقيدًا بهذه القواعد والممارسات. ويظهر هذا التقييد أيضاً الطبيعة التأسيسية لنظام (Driglam Namzhag)، الذي أدى إلى خلق جهات فاعلة جديدة ـ المواطنين البوتانيين الذين يتصرفون ويتصرفون وفقاً لقواعد محددة. يمكننا أن نرى، على سبيل المثال، أن هذه المعايير والممارسات لا تزال منظمة حتى الآن. ويُلزم مواطنو بوتان بارتداء الزي الوطني أثناء المناسبات الوطنية وعندما يذهبون إلى المدرسة أو العمل. تعد هذه اللائحة، كما أوضحنا سابقًا، مهمة نظرًا لأن سلوك الدولة ومواطنيها يجب أن يتوافق مع المعايير المرتبطة بالهوية الوطنية لبوتان. وتشير اللائحة أيضًا إلى أن السلطات البوتانية تعد هذه المعايير أمرًا جيدًا، مما يؤكد الطبيعة التوجيهية للمعايير.

كما خلق أعضاء النخبة البوتانية هوية ثانية، والتي تصور بوتان كدولة رائدة في تعزيز نموذج التنمية الشاملة والمستدامة. وتستند هذه الهوية إلى فلسفة التنمية في بوتان، السعادة الوطنية الإجمالية (GNH)، التي تنتقد نهج الناتج المحلي الإجمالي المعروف لأنه يركز فقط على اقتصاد الدولة. وبدلاً من ذلك، تعمل السعادة الإجمالية على تعزيز التوازن بين الرفاهية المادية والاحتياجات الروحية للعقل. ويتم تنفيذه ودمجه في الأنظمة السياسية والتعليمية في بوتان. ولقد استخدم أعضاء النخبة البوتانية الأمم المتحدة في الغالب كمنبر للترويج للفكرة على المستوى الدولي. وفي وقت لاحق، اعتمدت الأمم المتحدة القرار ٣٠٩/٦٥، الذي ينص على أن السعي وراء السعادة هدف أساسي وأن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لم يكن مصمماً ولا يعكس رفاهية الناس بشكل مناسب. وإن إبراز بلادهم بوصفها آخر مملكة ماهايانا البوذية المستقلة الباقية في العالم وكقائدة في تطوير نموذج التنمية الشاملة والمستدامة يمكن السلطات البوتانية من الإشارة إلى مكانة بلادهم كدولة مستقلة ذات سيادة. وكما يسمح لبوتان بزيادة ظهورها على المستوى الدولي، ويعد أمراً مفيداً عندما تتصاعد التوترات مع جيرانها وفيما بينهم.

خاتمة

غالبًا ما يُقال إن البنائية تشير ببساطة إلى ما هو واضح، بأن الأفعال والتفاعلات والتصورات تشكل الواقع. والحقيقة أن تلك الفكرة مصدر اسم هذه العائلة النظرية. إن أفكارنا وأفعالنا تبني حرفيًا العلاقات الدولية. ومع ذلك، فإن هذه الفكرة التي تبدو بسيطة، عند تطبيقها نظريًا، لها

آثار مهمة على كيفية فهم العالم. ويستفيد تخصص العلاقات الدولية من البنائية لأنه يعالج القضايا والمفاهيم التي تهملها النظريات السائدة – ولا سيما الواقعية. وعن طريق القيام بذلك، يقدم البنائيون تفسيرات ورؤى بديلة للأحداث التي تحدث في العالم الاجتماعي. فهي تظهر، على سبيل المثال، أنه ليس فقط توزيع القوة المادية والثروة والظروف الجغرافية هو الذي يمكن أن يفسر سلوك الدولة، ولكن أيضًا الأفكار والهويات والأعراف. فضلا عن ذلك، فإن تركيزهم على العوامل الفكرية يدل على أن الواقع ليس ثابتا، بل قابل للتغيير.

خامسا: الماركسية

مايا بال

الماركسية نهج نقدي يريد دائمًا التشكيك في المناهج السائدة التي تحركها السياسات لنظرية العلاقات الدولية والنهج الكلاسيكي عبر التقاليد الفلسفية والاجتماعية التي تحمل الاسم نفسه، كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣). في الواقع، الماركسية تعد المنظور النظري الوحيد في العلاقات الدولية الذي يحمل اسم شخص. من بين مجموعة المفكرين العظماء المتوفرة لدينا، قد لا يتأهل ماركس تلقائيًا بوصفه الأكثر "أممية". في الواقع، لم تكن معظم أعمال ماركس (والمؤلف المشارك له في بعض الأحيان فريدريك إنجلز) معنية في المقام الأول بتكوين الدول أو حتى التفاعلات بينها. ما ربط اهتماماتهم بالعلاقات الدولية هي الثورة الصناعية، اذ كان هذا الحدث في النهاية الذي شهده ماركس وحاول فهمه. وقد طور مع إنجلز نهجًا ثوريًا وحدد مجموعة من المفاهيم التي تجاوزت الاختلافات الوطنية بينما قدم أيضًا نصائح عملية حول كيفية بناء حركة عابرة للحدود الوطنية. كان على عمال المصانع في جميع أنحاء العالم - البروليتاريا- أن ينظموا أنفسهم في حركة ثورية سياسية لمواجهة التأثيرات الاستغلالية وغير المتكافئة للرأسمالية، والتي تسارعت وتوسعت بفعل الثورة الصناعية. هذه الرؤية للصلة المحتملة بين الجزء الأكبر من البشرية بوصفها بروليتاريا عالمية هي أين وكيف تدخل الماركسية العلاقات الدولية من وجهة نظر مختلفة عن النظريات الأخرى.

أساسيات الماركسية

ترتبط جميع المفاهيم الماركسية بهدف مشترك يتمثل بالمساهمة في ما يعتبرونه الصالح الأكبر للبشرية وبيئتها. إذا استعرنا كلمات أدريان رينتش (٢٠٠٢، ٦٥)، فإن النظرية هي رؤية الأنماط، التي تظهر الغابة وكذلك الأشجار - يمكن أن تكون النظرية عبارة عن ندى يرتفع من الأرض ويتجمع في سحابة المطر ويعود إلى الأرض مرارًا وتكرارًا. ولكن إذا لم يكن لها رائحة الأرض، فهي ليست جيدة للأرض.

بمعنى آخر، يجب على الماركسيين أن يظلوا مطلعين ويعكسون الجوانب الأساسية والأكثر شيوعًا للمجتمعات وبيئتها. وهذا يعني أيضًا أنه إذا كانت رائحة الثورة الصناعية (والرأسمالية عمومًا) تفوح منها رائحة الفحم المحترق والمصانع المكتظة وأبخرة البنزين، فإن روائح الثورة القادمة يجب أن تكون أقل فتكًا وأقل تلويثًا وأكثر حماية للأرض. لفهم الماركسية، نحتاج إلى

فهم العناصر الأساسية لابتكارات ماركس فيما يتعلق بأصول الرأسمالية ووظيفتها. فضلا عن ذلك، يجب أن نفهم أن تلك الأصول والوظائف يمكن أن تحدث في وقت واحد على المستوى المحلي والدولي. إن الجمع بين هذه المهام يؤدي إلى المساهمة الأكثر أهمية التي تقدمها الماركسية للعلاقات الدولية: أن نمط الإنتاج الرأسمالي ونظام الدول ذات السيادة الحديث (الذي ظهر في الوقت نفسه تقريبًا) ليسا حدثين طبيعيين أو لا مفر منهما. إنها منتجات مترابطة لظروف تاريخية وعلاقات اجتماعية معينة. ويتمثل عمل الماركسيين في رسم خريطة لتلك الظروف والعلاقات الاجتماعية وتتبعها ومعرفة كيفية ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي ونظام الدول ذات السيادة - كوجهين لعملة واحدة، كعملات معدنية مختلفة أو ربما كعملات مختلفة. وربما تكون المناقشات حول درجة الاعتماد المتبادل بين هاتين الظاهرتين التاريخيتين الرئيستين مستمرة، ولكن الإنجاز الذي حققته الماركسية في العلاقات الدولية كان منعنا من التفكير فيهما بشكل منفصل. وتنصح الماركسية أيضًا بأن المفاهيم لا تهدف فقط إلى مساعدتنا في فهم العالم، بل يجب أن تساعدنا أيضًا في تغييره.

لشرح الماركسية في العلاقات الدولية، نحتاج أن نبدأ بنظرية ماركس الرئيسة حول تطور الرأسمالية: المادية التاريخية ببساطة تؤكد أن البشر - بما في ذلك علاقاتهم مع بعضهم البعض ومع بيئتهم - تحددهم الظروف المادية التي يمكنهم البقاء والتكاثر في ظلها. لذلك، تؤكد الماركسية أن الظروف المادية يمكن أن تتغير عن طريق أفعال البشر والأحداث - فكر في تغير المناخ على سبيل المثال، والذي يعتمد على الظواهر الفيزيائية وكذلك السلوك البشري. بمعنى آخر، هذه الظروف المادية تاريخية، فهي تتغير مع مرور المكان والزمان. لكنهم أيضاً يعتمدون دائماً على العمليات والأفكار التي سبقتهم ـ وغالباً ما يعوقهم ـ ذلك لأن الماضي يثقل كاهل الحاضر. وقد يؤكد الماركسي على أن العلاقات الدولية لا تتعلق فقط بالسياسة الخارجية للدول أو سلوك الساسة، بل تتعلق أكثر بالبقاء (أو على نطاق أوسع، الحياة)، والتكاثر، والتكنولوجيات، والعمل. وإذا كان هذا صحيحًا، فإن الفصل بين السياسي والاقتصادي، أو العام والخاص، يمثل مشكلة لأن هذه الفئات تخفي الطرق التي يتم بها تحديد الدول والسياسات الخارجية عن طريق العلاقات الاجتماعية وهياكل الاقتصاد العالمي - مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية. وبعبارة أخرى، تتساءل الماركسية بشكل أساسي عن ماهية "الأممية" في العلاقات الدولية. وسواء كان الأمر يتعلق بالفوضى بالنسبة للواقعيين أو المجتمع الدولي بالنسبة للمدرسة الإنجليزية، فإن الماركسيين يجادلون بأن مثل هذه المفاهيم تمثل إشكالية لأنها تجعلنا نؤمن بالأوهام أو الأساطير حول العالم. على سبيل المثال، يخلق

مفهوم الفوضى سرابًا مفاده أن الدول كيانات مستقلة يمكن التنبؤ بسلوكها العقلاني. ومع ذلك، فإن هذا يتجاهل استمرارية عدم المساواة الإقليمية والروابط الهيكلية والتاريخية بين الدول والعنف والجهات الفاعلة الرئيسة في الاقتصاد السياسي العالمي.

ان أول تطبيق للأفكار الماركسية لشرح العمليات الدولية كان على يد الشيوعيين والثوريين في أوائل القرن العشرين مثل روزا لوكسمبورغ، ورودولف هيلفردينغ، وفلاديمير لينين. وطور هؤلاء المؤلفون ما نسميه الآن النظريات الكلاسيكية للإمبريالية لفهم كيفية توسع الرأسمالية وتكيفها مع عالم التنافس بين الإمبريالية الذي أدى إلى الحرب العالمية الأولى والتفكك البطيء للإمبراطوريات الأوروبية.

في عام ١٩٧٤، طور (إيمانويل والرستين) "نظرية الأنظمة العالمية" لدمج التغيرات التي حدثت في أواخر القرن العشرين ومواجهة الطريقة التي تميل بها المقاربات التقليدية إلى فهم الإمبريالية كعملية تقودها الدولة. استخدم نهج (والرستين) وحدات مختلفة من التحليل واتخذ نظرة طويلة المدى لتاريخ الدول وتفاعلاتها. وميز بين ثلاث مجموعات من الدول أو المناطق: القلب او النواة، وشبه المحيط، والمحيط. وكان الهدف فهم كيفية تطور الدول منذ القرن السادس عشر بالنسبة لبعضها البعض، ومن ثم خلق علاقات تبعية بين مجموعات مختلفة من الدول اعتمادا على أنواع محددة من الاقتصادات والصناعات التي تخصصت فيها. ولذلك، فإن علاقات التبعية والمجموعات هذه يتطلب منا أن نفهم العالم عن طريق وحدات أوسع من الدول. وقد ساعدت هذه الوحدات ــ أو الأنظمة العالمية ــ في معالجة المعضلة المتمثلة في السبب وراء تحول جميع الدول إلى رأسمالية، وإن كان ذلك بطرق غير متكافئة ومختلفة إلى حد كبير. وتشير المجموعة الأساسية من الدول (على سبيل المثال في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية) إلى الحكومات الديمقراطية التي توفر أجورًا عالية وتشجع مستويات عالية من الاستثمار وخدمات الرعاية الاجتماعية. بينما تشير الدول شبه الهامشية (على سبيل المثال في أمريكا اللاتينية) هي حكومات استبدادية توفر أجورًا منخفضة وخدمات رعاية اجتماعية سيئة لمواطنيها. وتشير الدول المحيطية (مثل جنوب الصحراء الكبرى ووسط أفريقيا وجنوب آسيا) إلى الحكومات غير الديمقراطية، اذ يمكن للعمال في الغالب أن يتوقعوا أجورًا أقل من مستويات الكفاف ولا توجد خدمات رعاية اجتماعية.

فالنواة قادرة على إنتاج سلع استهلاكية عالية الربح لنفسها وكذلك للأسواق شبه الطرفية والمحيطية لأن الأطراف توفر العمالة الرخيصة والمواد الخام إلى النواة وشبه الأطراف

اللازمة لإنتاج هذه السلع الاستهلاكية عالية الربح . وبعبارة أخرى، وعلى الرغم من أن بعض الدول قد غيرت مجموعتها تاريخياً (على سبيل المثال من المحيط إلى شبه المحيط)، فإن الرأسمالية تحتاج دائمًا إلى منطقة هامشية توفر الوسائل اللازمة للقلب للحفاظ على مستوى عالٍ من الاستهلاك والأمن. ومن ثم، فإن علاقات التبعية وعدم المساواة ضرورية للرأسمالية ولا يمكن تقليصها بشكل كبير.

وهناك تحديث آخر مؤثر للنظريات الكلاسيكية للإمبريالية الذي يطلق عليه الاتجاه الجرامشي الجديد للماركسية. يعتقد البعض أن مفهوم (أنطونيو جرامشي) (١٨٩١-١٩٣٧) للهيمنة أكثر فائدة اليوم من مفهوم الإمبريالية. ويؤكد على شيئين. أولاً، تعتمد هيمنة بعض مجموعات الأفراد (أو مجموعات الدول) على مجموعات أخرى أيضًا على عوامل أيديولوجية. بعبارة أخرى، يتم تجربة الرأسمالية بطرق مختلفة تاريخيا وفي جميع أنحاء العالم لأن الناس يفهمونها ــ ومن ثم يوافقون عليها أو يقاومونها ــ بطرق مختلفة. ثانيًا، علاقات التبعية وأنواع المجموعات (أو الوحدات) المستخدمة لفهم تلك العلاقات تعد أكثر تنوعًا وسلاسة من نظرية النظم العالمية. ولذلك، فإن الرأسمالية تهيمن على علاقاتنا الاجتماعية لأنه يتم إعادة إنتاجها عن طريق وسائل قسرية وتوافقية. وقد استُخدم هذا المفهوم لشرح لماذا لم "يتحد" العمال المتعلمون والمنظمون في أوروبا الغربية من أجل "فقد أغلالهم"، كما تنبأ ماركس وإنجلز. ويركز مفهوم الهيمنة الجرامشي الجديد على الطرق التوافقية التي تقوم بها الطبقات والمنظمات العابرة للحدود الوطنية والقانون الدولي بإعادة إنتاج الرأسمالية وعدم المساواة فيها. وتشكل الطبقة الرأسمالية العابرة للحدود الوطنية - التي تهيمن عليها القوى العظمى - "مجتمعا مدنيا عالميا" يعولم المثل الليبرالية بدلا من فرض نفسها عن طريق عمليات أكثر قسرا للإمبريالية الكلاسيكية والاستعمار، كما كان الحال في أوقات سابقة.

على سبيل المثال، عُرفت سنغافورة وهونج كونج وكوريا الجنوبية وتايوان باسم النمور الآسيوية الأربعة بسبب التصنيع السريع ومعدلات النمو المرتفعة في الفترة من الستينيات إلى التسعينيات. ففي هذه البلدان، وافقت النخبة الحاكمة القوية على نوع معين من الاقتصاد المالي - يُطلق عليه غالبًا النموذج "الليبرالي الجديد" - والذي سيطر أيضًا في جميع أنحاء العالم بدرجات متفاوتة اذ سعت دول أخرى إلى محاكاة هذا "النجاح". ومع ذلك، فإن التفاوتات الهائلة وانتهاكات حقوق الإنسان تتزايد عبر العديد من المجتمعات وداخلها على الرغم من هيمنة النيوليبرالية على مستوى العالم. وهذا يوضح أنه على الرغم من أن الهيمنة النيوليبرالية بعيدة كل البعد عن تحقيق النجاح الذي توقعته في الأصل، إلا أن هذا النجاح المتصور يظل أحد

المحركات الرئيسة للرأسمالية لأنه يقنع الناس بالموافقة على الرأسمالية دون التهديد باستخدام القوة.

يعود الاتجاه الأحدث للماركسية في العلاقات الدولية – علم الاجتماع التاريخي – إلى بعض المشكلات الأكثر كلاسيكية في العلاقات الدولية. وعلى وجه التحديد، فإنه ينظر في تطور نظام الدولة الحديثة فيما يتعلق بالتحول (الانتقالات) إلى الرأسمالية واللحظات المختلفة للتوسع الاستعماري والإمبريالي. وينظر عن كثب إلى ما حدث داخل أوروبا وخارجها. وبشكل أكثر تحديدًا، فهو يتحدى ولادة نظام الدول ذات السيادة في أعقاب معاهدات وستفاليا في عام ١٦٤٨، ويركز بدلاً من ذلك على المزيد من العمليات الاجتماعية والاقتصادية في القرن التاسع عشر لتحديد التحولات الرئيسة في العلاقات الدولية الحديثة. وهذا يؤكد كيف يأخذ الباحثون التاريخ إلى ما أبعد من أوروبا من أجل معالجة الافتراضات الأوروبية المركزية الموجودة في الماركسية وفي النظام الأوسع للعلاقات الدولية نفسها.

باختصار، تتميز الماركسية بالترابط، فالمصطلح الماركسي لهذا هو الديالكتيك، الذي يدعم الطريقة التي ترتبط بها جميع المفاهيم السابقة التي تم استكشافها في هذا الفصل مع بعضها البعض. وبالنسبة للماركسية، تعكس جميع المفاهيم العلاقات الاجتماعية، لكن الفئات تأخذ حياة خاصة بها وغالبًا ما تخفي تلك العلاقات الاجتماعية. ومن السهل المبالغة في تعقيد هذا المفهوم أو إساءة استخدامه. فهي نقطة انطلاق حاسمة لفهم العالم ككل، وليس فقط أجزائه الفردية، لأن "الديالكتيك هو طريقة في التفكير تركز على النطاق الكامل للتغيرات والتفاعلات التي تحدث في العالم"

الماركسية والمهاجرون والحدود

يُظهر النهج الماركسي للعلاقات الدولية في التعامل مع الهجرة أهمية المادية التاريخية كنهج للعلاقات الدولية. أولاً، ينتقد الماركسيون الجانب الثابت للحدود لأنها تخلق علاقات التبعية وعدم المساواة بين الشعوب عن طريق تقييد ومراقبة وصولهم إلى الموارد والعمالة. ويرى بعض الماركسيين أننا في احتياج إلى مفهوم عالمي للمواطنة لمواجهة الكيفية التي تستبعد بها الدول غير المواطنين من المزايا والقدرة على الوصول إلى العمل والموارد. فمن وجهة النظر الماركسية، تتحد شعوب كل الأمم في القمع الذي تتعرض له من قبل الرأسمالية ونظام الدولة الحديث الذي يفصل بينها ويضعها في مواجهة بعضها البعض، لذا فلابد من تحرير الناس من هذا الوضع. ومن ثم، يرى الماركسيون الحدود بوصفها ثوابت تحدد بشكل غير عادل علاقات

التبعية وعدم المساواة ــ أو بعبارة أخرى، من له الحق في ماذا. ثانياً، نحتاج إلى التفكير في من يقرر من المهاجر وما تنطوي عليه هذه الفئة. على سبيل المثال، كونك مهاجرًا يفر من بلد ما بسبب الاضطهاد يعد شرط ضروري وفقًا للقانون الدولي لتقديم طلب اللجوء والتحول إلى لاجئ في دولة مضيفة. وقد وقعت معظم الدول على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ ووافقت على هذا التعريف. ومن ثم، فإن حقيقة كونك هذا النوع من المهاجرين تعتمد على معاهدة محددة وإرادة الدول في الموافقة عليها. بمعنى آخر، فئة المهاجرين أو اللاجئين المضطهدين تعد فئة نسبية، وليست حقيقية بمعنى أن لون عينيك حقيقي ولا يمكن لشخص آخر أن يقرره بشكل مختلف.

غالبًا ما يتم تصنيف الأشخاص الذين يفرون من الفقر المرتبط بالصراع أو تغير المناخ أو نقص الوظائف على أنهم مهاجرون لأسباب اقتصادية. ولا يعتمد وضعهم على تعريف واضح مثل تعريف اللاجئ، كما أنه لا يؤدي إلى نفس الحقوق والفرص. ويتجه الكثير من الناس نحو أوروبا لأنها توفر المزيد من الفرص الاقتصادية وبيئة سياسية أكثر أمانًا نسبيًا. ومع ذلك، فإن القرارات المتخذة على المستوى الأوروبي ومستوى الدولة تؤدي بشكل متزايد إلى تعزيز (أو إغلاق) الحدود، لأن البعض يشعر أن الهجرة الاقتصادية ليست سببا كافيا للسماح بدخول شخص ما بحرية. وفي المقابل، فإن كونك مهاجرًا اقتصاديًا يتمتع بمهارة معينة يحتاجها البلد المضيف يعد أمرًا مشروعًا. وبعبارة أخرى، فإن "حقيقة" كونك مهاجرًا اقتصاديًا "جيدًا" - والذي يُسمح له بالتنقل عبر البلدان - تعتمد على عوامل غالبًا ما تكون مستقلة عن الشخص المهاجر.

تزودنا الماركسية بزاوية أصلية تجعلنا نعيد النظر في الهجرة وتبين لنا لماذا يعد إغلاق الحدود سياسة عمياء اجتماعيا وسياسيا فيما يتعلق بالنظام الذي نعيش فيه جميعا. في الواقع، بدأت الرأسمالية عملية متزامنة من الحدود الإقليمية والتغيير الاجتماعي عن طريق العمل المأجور. ويفصل التيار الرئيس للعلاقات الدولية بين تلك العمليات تاريخيًا ونظريًا عن طريق وصف الفصل بين المحلي والدولي ثابتًا وحقيقيًا. تقول الماركسية أن هذا يؤدي إلى حجب العلاقات الاجتماعية والعمليات التي تربط تحركات الناس وإنشاء الحدود. بمعنى آخر، يؤدي الفصل بين المستوى المحلي والدولي إلى الاعتقاد بأن المهاجر هو تحفظ لدى أشخاص معينين وليس حالة نتعرض لها جميعاً. والأهم من ذلك، أنه يبرر معاملة المهاجرين كأشخاص من الدرجة الثانية، ومن ثم يؤدي إلى المزيد من عدم المساواة العرقية والاجتماعية.

حدثت حركة الشعوب قبل وقت طويل من ظهور الرأسمالية، لكن الرأسمالية تشكل تلك الحركات بالتزامن مع إنشاء الحدود والإنتاجية الاقتصادية. وأدت عملية التطويق في بداية الرأسمالية إلى ابتعاد الناس عن الأرض التي كانوا يصطادون فيها ويجمعون ويزرعون الطعام. وتضمنت العملية قيام ملاك الأراضي بإغلاق أو تسييج الأراضي المشتركة لرعي الأغنام وتطوير أساليب زراعية أكثر كثافة. وأدى هذا إلى تحول تدريجي في العلاقات الاجتماعية - والطرق التي يمكن للناس عن طريقها البقاء والتكاثر. وفي غياب الأراضي التي يعيشون عليها، كان على الناس أن يبدأوا في بيع قدرتهم على العمل ـ وهو ما يسميه الماركسيون قوة العمل ـ وكثيراً اضطروا إلى العمل بعيداً عن منازلهم. وعلى الرغم من أن الناس ينتقلون لأسباب مختلفة، إلا أن السبب المألوف بشكل خاص ضرورة الانتقال لبيع عملنا. ويمكن أن يشمل ذلك الانتقال من الريف إلى مركز حضري داخل الولاية أو من ولاية إلى أخرى. وبعبارة أخرى، فإن العمل نفسه الذي يجعل هذه الخطوة تحدث، سواء عبرَ المرء الحدود الدولية أم لا. وفي النظام الرأسمالي، من الصعب البقاء دون عمل، والعمل يعني التحرك أو الاستعداد للتحرك. وبعبارة أخرى، نحن جميعا من الناحية النظرية مهاجرون. والاعتراف بهذا يعني أن إغلاق الحدود، الذي يتضمن تحديد وضع الناس كمهاجرين اقتصاديين "جيدين" أو "سيئين"، يرتكز على وهمين كشفتهما الماركسية، ومن ثم يجب التشكيك فيه وإعادة النظر فيه. الأول التمييز بين المحلية والدولية. فالرأسمالية نظام دولي متوسع ولا تسمح بالحدود الداخلية إلا بقدر ما يمكنها تجاوزها اقتصاديا. الوهم الثاني التمييز بين فئات الناس كحقيقيين وثابتين. اذ تسمح الرأسمالية للنخبة بتجاوز الحدود اقتصاديا، ولكنها تسمح أيضا بإمكانية إغلاقها سياسيا. وبالتالي، فهو يسمح لبعض الأشخاص (الأكثر ثراءً) بأن يقرروا أن الآخرين (الأقل ثراءً) لا يمكنهم محاولة تغيير أوضاعهم.

خاتمة

إن دور النظريات والمعرفة بشكل عام الكشف عما يعد حقيقي وما يعد وهم. تحاول المادية التاريخية - النظرية التي تحرك الماركسية - تطبيق هذه النصيحة عن طريق ترسيخ فهم العلاقات الدولية بالطرق التي حول بها الناس الأرض، وأنتجوا أشياء عليها، ويعتمدون في نهاية المطاف على مواردها لتشكيل المؤسسات السياسية مثل الدولة المنظمات الدولية. ولقد حققت الماركسية عدة نجاحات في تطوير نظام العلاقات الدولية عن طريق اهتمامها الجوهري بالطرق التي يتفاعل بها الناس - والمجموعات - وينتجون الأشياء عبر الحدود، وكذلك كيفية تنظيم أنفسهم عن طريق مؤسسات لإدارة الإنتاج والتنافس عليه. وتوزيع الأشياء في جميع أنحاء العالم. وبشكل أكثر تحديدًا، فهي ترى أن بناء الحدود الحديثة يتحدد بتطور الرأسمالية، أو

يرتبط بها بطرق مختلفة. ولذلك، فإنها تجعلنا نتساءل عن الحالة الطبيعة أو الحتمية التي نميل إلى إسنادها إلى أنظمتنا الاقتصادية والسياسية. بمعنى آخر، إذا لم يكن النظام حقيقيًا وثابتًا كما اعتقدنا في البداية، لأنه يمتلك تاريخًا خاصًا وقصيرًا نسبيًا في المسار الأوسع للبشرية، فإنه يصبح من الأسهل بالنسبة لنا أن نتخيل الطرق المختلفة التي يتم بها تحديه. وكيف يمكن تحويله إلى نظام، كما يأمل الماركسيون، سيعيد توزيع ثروات العالم بشكل أفضل. وكتب ماركس نفسه أن الفلسفة غالبًا ما تكون مهتمة جدًا بتفسير العالم، في حين أن الهدف الحقيقي هو تغييره. ومن المؤكد أن الماركسية كنظرية للعلاقات الدولية قد استجابت لهذا النداء، وبغض النظر عن الاختلافات داخل عائلة النظرية، فإن كونك ماركسيًا يعني دائمًا تحدي لأفكارك حول العالم.

سادسا: النظرية النقدية

ماركوس فارياس فيريرا

تتضمن النظرية النقدية مجموعة واسعة من المناهج التي تركز جميعها على فكرة تحرير الناس من الدولة الحديثة والنظام الاقتصادي - وهو مفهوم معروف لدى المنظرين النقديين باسم التحرر. نشأت هذه الفكرة من أعمال مؤلفين مثل إيمانويل كانت وكارل ماركس، الذين قدموا، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أفكارًا ثورية مختلفة حول كيفية إعادة ترتيب العالم وتحويله. كان كلاً من كانت وماركس مرتبطين بقوة بموضوع التنوير المتمثل في العالمية ـ وجهة النظر القائلة بأن هناك مبادئ اجتماعية وسياسية واضحة لجميع الناس في كل مكان. وفي العصر الحديث، أصبح كلا المؤلفين شخصيات أساسية للمنظرين الذين يسعون إلى استبدال نظام الدولة الحديثة عن طريق الترويج لترتيبات سياسية عالمية أكثر عدلاً مثل اتحاد الدول الحرة التي تعيش في سلام دائم أو الشيوعية كنظام اجتماعي واقتصادي عالمي. واستبدال النظام الرأسمالي غير المتكافئ. وتهدف النظرية النقدية إلى انتقاد الممارسات والمؤسسات الاجتماعية القمعية في عالم اليوم وتعزيز التحرر عن طريق دعم الأفكار والممارسات التي تلبي المبادئ العالمية للعدالة. هذا النوع من النقد له بعد تحويلي بمعنى أنه يهدف إلى تغيير المجتمعات الوطنية والعلاقات الدولية والمجتمع العالمي الناشئ، بدءاً من الأفكار والممارسات البديلة العالقة في خلفية العملية التاريخية.

أساسيات النظرية النقدية

على الرغم من أن النظرية النقدية تعيد صياغة، وفي بعض النواحي، تحل محل الموضوعات الكانتية والماركسية، إلا أن كلا المؤلفين يظلان في قاعدة سلالة النظرية. عن طريق الفلسفة النقدية، ناقش (كانت) الظروف التي نطرح فيها ادعاءات حول العالم وأكد أن الترابط المتزايد في عصره فتح الباب أمام المزيد من المجتمعات السياسية العالمية (أي فوق الوطنية). كان أسلوب ماركس النقدي في البحث يرتكز على الرغبة في فهم التطورات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية، بما في ذلك التناقضات المتأصلة في الرأسمالية التي من شأنها أن تؤدي إلى انهيارها، وقمع استغلال العمالة وإقامة نظام أكثر عدلا للعلاقات الاجتماعية العالمية. وبهذه الطريقة تلتقي كتابات كانت وماركس لتثبت أن ما يحدث على مستوى العلاقات الدولية أمر حاسم لتحقيق تحرر الإنسان والحرية العالمية. ونتيجة لذلك، أصبح تتبع الإمكانيات الاجتماعية

والسياسية الملموسة أو التغيير (تلك النابعة من داخل الممارسات والمؤسسات القائمة) سمة مميزة للفكر النقدي الذي يدخل العلاقات الدولية عن طريق المؤلفين الذين أعادوا صياغة الموضوعات الماركسية والكانتية خلال القرن العشرين.

وبطبيعة الحال، لم يكن ماركس ولا كانت من منظري العلاقات الدولية بالمعنى المعاصر. كلاهما كانا فلاسفة. لذلك يجب علينا تحديد مصدرين أحدث لكيفية تطور النظرية النقدية ضمن النظام الحديث للعلاقات الدولية. الأول هو أنطونيو غرامشي وتأثيره على روبرت كوكس ونموذج الإنتاج (الأنماط الاقتصادية المشاركة في إنتاج السلع والعلاقات الاجتماعية والسياسية التي تنطوي عليها). والثاني هو مدرسة فرانكفورت - يورغن هابرماس على وجه الخصوص - وتأثير هابرماس على أندرو لينكلاتر ونموذج الاتصال (أنماط العقلانية المشاركة في التواصل البشري والمبادئ الأخلاقية التي تنطوي عليها). وهناك موضوعان يوحدان هذه الأساليب ويظهران الرابط داخل عائلة المنظرين النقديين. أولاً، كلاهما يستخدم التحرر كمبدأ لنقد أو تقييم المجتمع والنظام السياسي العالمي. ثانيًا، كلاهما يكتشف إمكانية تطور التحرر ضمن العملية التاريخية، لكنهما لا يعدانه حتميًا. وترتبط نماذج إعادة التوزيع والاعتراف بما أسمته نانسي فريزر (١٩٩٥) بالمحورين الرئيسين للنضال السياسي المعاصر. وفي حين أن نضالات إعادة التوزيع تشير مباشرة إلى المواضيع الماركسية للصراع الطبقي والتحرر الاجتماعي، فإن نضالات الاعتراف لها علاقة بالتطلعات إلى الحرية والعدالة المرتبطة بالجنس والعرق والاعتراف الوطني. لذلك، في حين يركز كوكس على صراعات إعادة التوزيع المعاصرة، يتحول لينكلاتر إلى مسائل الهوية والمجتمع بوصفها أكثر أهمية من العلاقات الاقتصادية في سعينا اليوم إلى التحرر.

يشرع كوكس في تحدي افتراضات الواقعية، أي دراسة العلاقات بين الدول بمعزل عن القوى الاجتماعية الأخرى. ويشدد على الحاجة إلى رؤية السياسة العالمية بوصفها بناءً جماعيًا يتطور عن طريق التفاعل المعقد بين قوى الدولة وما دون الدولة وعبر الدولة في المجالات الاقتصادية والثقافية والأيديولوجية. هدفه هو الاهتمام بمجموعة كاملة من المجالات التي يلزم فيها التغيير في السياسة العالمية المعاصرة. على سبيل المثال، عندما تركز الواقعية فقط على القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي، فإنها تنتهي في نهاية المطاف إلى تعزيز مجموعة من العلاقات العالمية غير العادلة النابعة من القوة والإكراه. لهذا السبب، يتحدى كوكس فكرة أن "الحقيقة" مطلقة - كما الحال في تأكيد الواقعية على وجود منطق خالد للعلاقات الدولية، أو تأكيد الليبرالية على أن السعي وراء الرأسمالية العالمية أمر إيجابي. وبدلًا من ذلك، فهو يؤكد أن "النظرية

دائمًا تكون لشخص ما ولهدف ما" (Cox 1981, 128). بالاعتماد على جرامشي، يتوصل كوكس إلى صورة للنظام السياسي العالمي الذي نشأ عن طريق الهيمنة والتسلسل الهرمي للسلطة المصنعة في الساحة الاقتصادية. ولذلك، تُفهم القوة في سياق مجموعة من علاقات الإنتاج المعولمة التي تتطلب تحول الدولة القومية، وتعتمد على مزيج من العناصر المادية والأفكار لاكتساب الشرعية (كوكس وجاكوبسن ١٩٧٧). يستكشف كوكس التناقضات الاقتصادية التي تحفز التغيير في علاقات القوة وتوجه التحولات نحو نظام عالمي أكثر عدالة، حتى لو كان الاعتراف بأن التحرر ليس أمرًا لا مفر منه.

وكما يشير هاتشينجز (٢٠٠١)، فإن المشروع المهم الذي يربط لينكلاتر بكوكس يهدف إلى الكشف عن جميع أنواع المصالح المهيمنة التي تغذي النظام العالمي كخطوة أولى للتغلب على الأنظمة العالمية للإقصاء وعدم المساواة. ويهدف مشروع لينكلاتر النقدي إلى إعادة بناء الكوزموبوليتانية (العالمية)، مستمدًا ليس من مبدأ أخلاقي مجرد أو طوباوي، بل من الفعل غير الذرائعي والخطاب المثالي (التواصل المفتوح وغير القسري) الذي طوره هابرماس. إن الخطاب المثالي يعد الأداة الحاسمة المستخدمة في إعادة بناء المجتمعات السياسية (من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي) عن طريق الحوار المفتوح والتواصل غير القسري، وهي عملية يستطيع عن طريقها جميع المتأثرين بالقرارات السياسية طرح مطالبهم وتبريرها على أساس عقلاني. تطرح هذه الطريقة أسئلة حول "الحياة الجيدة" (ما يجب أن يكون عليه المجتمع) وأسئلة عن العدالة (العدالة في الطريقة التي يختار بها أفراد المجتمع الشكل الذي يجب أن يكون عليه مجتمعهم).

ومن ثم، لا يُنظر إلى التحرر بالإشارة إلى فكرة عالمية مجردة، بل يستند إلى عملية مناقشة مفتوحة حول من يمكن استبعاده بشكل مشروع من ترتيبات سياسية محددة وما أنواع الخصوصيات (الجنس، والعرق، واللغة) التي تخول الناس الحصول على مجموعات خاصة من الحقوق. يرى لينكلاتر أن التطور التاريخي للمواطنة يشهد على إمكانات وحدود عملية المناقشة المفتوحة حول الحقوق – من يحق له الحصول على ماذا في سياق نظام الدولة. لقد كانت المواطنة المفهوم الحاسم ومجموعة الممارسات التي تسمح بالتمتع بالحقوق العالمية داخل المجتمع (حرية الضمير، حرية التنقل، حرية تكوين الجمعيات)، ولكن أيضًا حماية الأقليات الضعيفة عن طريق منحهم حقوقًا خاصة لتجنب أو التخفيف من آثار التمييز. ومن ناحية أخرى، قسمت المواطنة الإنسانية إلى مجموعات قومية، ومن ثم كانت عائقًا أمام الإعمال العالمي لحرية الإنسان.

وفقًا لما قاله لينكلاتر، فإن التحرر يتطلب تفاعلات عالمية تسترشد بحوار مفتوح وشامل وغير قسري حول الروابط التي تربط المجتمعات معًا. يمتد هذا أيضًا إلى التزاماتنا تجاه الغرباء ومدى عدالة تقييد الغرباء من التمتع بالحقوق الممنوحة للمطلعين. يرى لينكلاتر أن الإجابة تكمن في إمكانية إيجاد مفهوم أكثر عالمية للمواطنة، وإعادة تشكيله عن طريق الحوار المفتوح بين أولئك المتأثرين بالعمليات العالمية التي تغير العالم. وتتمثل هذه العمليات في قضايا مثل أشكال العنف غير الحكومية (مثل العنف الجنسي والإرهاب)، والهجرة القسرية، وتغير المناخ، واستنزاف الموارد. ولذلك، يمكن النظر إلى النظرية النقدية كأداة بيد الضعفاء لتعزيز أنواع أكثر إنصافًا من العلاقات العالمية. والأهم من ذلك بالنسبة لنا، أنه ضمن نظرية العلاقات الدولية، فهي تحارب المناهج التقليدية، ولا سيما الليبرالية والواقعية، وتسلط الضوء على كيفية تغذية الاختلالات في النظام العالمي غير العادل عن طريق الفشل في التشكيك (أو نقد) مطالباتهم التأسيسية. ويتميز عمل لينكلاتر بالوعي بأن الحداثة تعد مشروع غير مكتمل من حيث قدرتها على تحقيق الحرية الإنسانية، وتحديداً عن طريق تحويل النظام التنافسي للدول المنفصلة إلى مجتمع عالمي.

وعن طريق الاعتراف بأن الاحتياجات الأمنية المباشرة تضغط على البشر لإقامة مجتمعات محدودة والتصرف وفقًا للولاءات الوطنية، يدرك لينكلاتر حدود السياسة العالمية. ومع ذلك، فإنه يؤكد في الوقت نفسه على أن هناك وعيًا متزايدًا بأن الترابط العالمي ونقاط الضعف تفرض عواقبها على كيفية تعريف المجتمعات لأنفسها وعيشها جنبًا إلى جنب مع الآخرين. فالقرب من الغرباء، على سبيل المثال، يدفع إلى إحساس متزايد بالمشاركة في كوكب محدود وموارد محدودة، ويقود الأفراد إلى التشكيك في الالتزامات الحصرية تجاه الدولة لصالح درجة من المسؤولية العالمية تجاه أولئك الذين لا ينتمون إلى المجتمع الوطني للفرد.

وبناء على ذلك، يستكشف لينكلاتر التوترات الأخلاقية الناشئة بين الإنسانية والمواطنة ("البشر" و"المواطنين") من أجل ابتكار إمكانيات عملية لخلق مجتمعات أكثر شمولا، مع تأثير حضاري على إدارة العلاقات الدولية. لا يقلل لينكلاتر من أهمية الحركة التاريخية نحو إنشاء مجتمعات أخلاقية محدودة (الدول القومية)، ولكنه يرى أيضًا إمكانية ضمن العملية التاريخية لتعزيز توسيع الحقوق والواجبات خارج الدولة. إن حقيقة أنه كان من الممكن للدول في النظام الدولي الحديث أن تتفق على حماية حقوق الإنسان والأهمية السياسية لتجنب الأخطاء البشرية تعد علامة على أهمية هذه الأفكار.

إن ما يوحد المنظرين النقديين مثل كوكس ولينكلاتر وآخرين، إذن البحث السياسي ذو الهدف التحرري الواضح. ويهدف إلى الكشف عن إمكانية وجود نظام أكثر عدالة للعلاقات العالمية الناتجة عن المبادئ والممارسات والمجتمعات القائمة بالفعل والتي توسع حقوق الإنسان وتمنع الأذى عن الغرباء.

النظرية النقدية و"أزمة" المهاجرين الأوروبيين

يحدق (هامان) في الليل الطويل خلفه عندما فوجئت بنظرته الغائبة على سطح العبَّارة (بلو ستار) التي تقلنا إلى ميناء بيرايوس اليوناني. وبعد انطلاقها من رودس، توقفت العبارة لأول مرة في جزيرة (Kos)، اذ اصطف عشرات اللاجئين الفارين من الحرب السورية بصبر لساعات، وحصلوا في النهاية على مكان على متنها. وكان هامان واحدًا منهم. وبعد الحديث لساعات عن الحرب وتوقعاته للمستقبل، كان من الواضح بالنسبة لي أن العبارة في بحر إيجه كانت بمثابة استعارة لمجتمع عالمي يعاني من العقبات التي تحول دون حرية الإنسان ولكنه يحتفظ بالموارد اللازمة لتحقيق هذه الحرية. لكن بعد (Kos)، لم يعد بإمكاني حقًا معرفة من كان سائحًا ومن كان لاجئًا، ومن كان يونانيًا أو أثينيًا ومن لم يكن كذلك - وخطر لي لماذا يجب أن تكون هذه الفئات مهمة على الإطلاق. ستظل الحالة الإنسانية المشتركة على متن العبارة ثابتة طوال الليل، ولكن في صباح اليوم التالي سيواصل السائحون رحلتهم الهادئة إلى وطنهم بينما يتعين على اللاجئين أن يرتجلوا طريقهم عبر أوروبا، متوسلين الضيافة. وفي ميناء بيرايوس، في ذلك الصباح الباكر من شهر أغسطس ٢٠١٥، ودعتُ هامان وتمنيت له التوفيق في الرحلة. إنه يوم الجمعة وهو يعلم أنه يجب عليه الوصول إلى الحدود المجرية قبل يوم الثلاثاء أو المخاطرة بالوقوع في فخ السياج الذي أقيم على عجل في الأيام السابقة لمنع المهاجرين من الجانب الصربي. يقول: "سيكون الطقس بارداً"، في إشارة إلى ما ينتظره أولئك الذين يبحثون عن اللجوء مثله في أوروبا. وكان هذا آخر ما سمعته من هامان. بقيت هناك لفترة من الوقت، وأنا أنظر إليه وهو يندمج وسط الحشود التي تم نقلها في جميع أنحاء أوروبا على أنها أزمة اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين.

يعد هذا اللقاء القصير مع هامان وقصته بمثابة حافز للتذكير كيف حاولت أعداد متزايدة من الأشخاص الفارين من الاضطهاد والحرب والمجاعة في السنوات الأخيرة الوصول إلى ملاذات آمنة مثل أوروبا. وفي حين تم التعامل مع هذه المشكلة في الغالب على أنها "أزمة" تؤثر على أوروبا والمجتمعات الوطنية التي تتكون منها، فقد أكدت بعض الأصوات كيف أن تاريخ

البشرية كان دائمًا تاريخًا للهجرة، سواء كانت سلمية أو غير ذلك، وأن عدد الأشخاص اليوم أكبر من أي وقت مضى، اذ منذ الحرب العالمية الثانية يتم تهجيرهم من منازلهم. ويفترض المنظور النقدي أن المطالبات الأمنية للاجئين الفارين من البلدان التي مزقتها الحروب تشكل مسؤولية عالمية للبشرية جمعاء، ولا سيما بالنسبة لأولئك الذين لديهم الموارد اللازمة لمعالجتها. ويستمر عن طريق انتقاد الترتيبات الأمنية التي تدافع عن الولاء الحصري لمجتمع محدود وترفض اللاجئين عددًا من الحقوق العالمية (الضيافة واللجوء). لا يقتصر الأمر على مجرد فهم كيف يتشكل العالم عن طريق التوترات الأخلاقية التي تعارض المواطنين ضد الغرباء، ولكن المساهمة في إيجاد حلول سياسية أكثر إنصافًا لـ "أزمة" اللاجئين الحالية عن طريق الجلوس على طاولة المفاوضات مع الأشخاص الأكثر ضعفًا وتأمين أمنهم المشروع. وعلى النقيض من النظريات الأكثر تقليدية، فإن النظرية النقدية لا تنظر إلى اللاجئين على أنهم منفصلون عن العنف وعدم المساواة الذي ينتجهم. في الواقع، فهو يهدف إلى تحديد موقع الموجات الحالية من الهجرة القسرية في سياق الهياكل الاقتصادية والجيوسياسية الأعمق التي تنتج الضرر والإقصاء في عالم يتجه نحو العولمة. وعلى طول محور كوكس/لينكلاتر، يجب أن يُنظر إلى الهجرة الحالية بوصفها قسرية على الأفراد وكمنتج ثانوي للنظام العالمي الحالي. إن حالة هذه العلاقات تستبعد إمكانية التفاهم الإنساني والاعتراف المتبادل، كما حدث عن طريق عولمة الإنتاج الضارة والديناميات المرتبطة ببناء الأمة والحرب والتدهور البيئي. لذلك، فإن المنظور النقدي يستفسر بشكل أعمق عن كيفية تواطؤ القوى الاقتصادية العالمية، والتسلسل الهرمي للسلطة ذات الصلة، في خلق الفوضى وانعدام الأمن الذي يجبر الناس على مغادرة منازلهم في أجزاء مختلفة من العالم. وهذا يستلزم النظر بشكل خاص إلى كيفية قيام ديناميكيات الرأسمالية العالمية بإنتاج دول فاشلة في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط، ليس فقط بوصفها محنة غير مقصودة ولكن كجزء من كيفية عمل القوة نفسها.

ان التحدي الرئيس الذي تواجهه النظرية النقدية ربط النظرية بالممارسة، لتكون قادرة على إنشاء رؤية نظرية تؤدي إلى نتيجة تحويلية في العالم الحقيقي. لا يكفي أن نفهم ونتتبع أصول الأذى والتهجير في العالم؛ ومن الأهمية بمكان استخدام هذا الفهم للتوصل إلى ترتيبات أمنية أكثر عدالة لا تهمل مطالبات اللاجئين بالحقوق الأساسية. وقد يرغب أي شخص في متابعة خط نقدي من الاستفسار حول "أزمة" اللاجئين في البدء بهامان ورحلته من سوريا إلى أوروبا كصورة طبق الأصل للمحنة الحالية التي يعيشها الكثير من الناس في الجنوب العالمي. وبالنسبة للنظرية النقدية اليوم، فإن السياسة والمعرفة والأنظمة العالمية لأشخاص مثل هامان يجب أن

تخدم غرض تحريرهم من الأذى غير الضروري والتفاعلات المعولمة غير العادلة أو غير المتوازنة. ولابد من تقييم المؤسسات مثل الدولة من حيث مدى نجاحها في التغلب على أشكال مختلفة من الاستبعاد في مواجهة المطلعين على الداخل والخارج. وتوعد النظرية النقدية، أكثر من أي نهج آخر، بالتعمق أكثر في فهم الأسباب التي تدفع اللاجئين إلى مغادرة منازلهم. وهذا يستلزم إنتاج المعرفة حول الأسباب المباشرة (الحرب في سوريا أو في أي مكان آخر)، ولكن أيضًا حول الهياكل العالمية للقوة والضرر فضلا عن العوامل المتواطئة فيها (المصالح الجيوسياسية الأوسع، وآليات عمل الاقتصاد العالمي، وتغير المناخ وتأثيراته على العالم). حياة المجتمعات). فضلا عن ذلك، تدرس النظرية النقدية العواقب الأخلاقية (ما يجب القيام به) لرحلة هامان ونوع المسؤولية التي قد يتحملها الآخرون تجاه محنة هامان.

ترفض النظرية النقدية، ذات الطابع العالمي، رؤية الدول بوصفها مجتمعات أخلاقية مقيدة بطبيعتها، وبدلاً من ذلك تجد فيها القدرة على حماية الغرباء المحتاجين وإدراجهم في فكرة أوسع للمصلحة الوطنية. في سياق "أزمة" اللاجئين الحالية، يتم توجيه النقد إلى المعايير والممارسات المختلفة التي وافقت عليها الدول تجاه اللاجئين القادمين. وتتمثل الخطوة الأساسية في التمييز بين تلك التي تتوافق وتلك التي لا تتوافق مع الواجبات العالمية المنصوص عليها بالفعل في القانون الدولي والتي يدعمها العديد من الأشخاص والمنظمات في مجتمعات مختلفة. والخطوة الثانية تعزيز المبادرات المدنية القادرة على تعزيز علاقات أكثر عدالة وتوازنا (حلول "الأزمة") بين أولئك الذين يلتمسون اللجوء من الأذى وأولئك الذين هم في وضع يسمح لهم بضمان الحماية من الأذى. ويجب البحث عن الحلول بالحوار المفتوح، واللجوء إلى الحجج العقلانية التي تأخذ في الاعتبار اهتمامات الجميع ومصالحهم. إن ترك الحلول للحكومات الوطنية وحدها ليس خياراً بسبب موقفها الصارم من المصالح الوطنية. بل على العكس من ذلك، فإن الموقف الأكثر توازناً سوف ينشأ من المشاركة النشطة للمجتمع المدني، والسلطات المحلية، والسلطات الأوروبية، واللاجئين أنفسهم. ففي نهاية المطاف، تعد أوروبا حالة وثيقة الصلة هنا لأنها موطن الاتحاد الأوروبي ـ ويعد المشروع الذي وحد الجزء الأكبر من الدول الأوروبية في اتحاد فوق وطني ومفتوح نسبيا،اذ يتمتع جميع المواطنين بحرية العمل والعيش قانونيا. أينما شاءوا داخل الاتحاد. ومن الواضح أن هناك إطارًا قائمًا داخل السياسة الأوروبية للعمل عن طريقه للتوصل إلى حل أكثر عدلاً لـ "أزمة" الهجرة من ذلك الذي تقدمت به تلك الدول التي أغلقت حدودها. ومن ثم فإن مكافأة الشخص الذي يتبع خطًا نقديًا من البحث أن يفهم تمامًا أن النظرية دائمًا تكون متضمنة في الممارسة، وأن الطريقة التي نتصور بها "أزمة"

اللاجئين تشكل نوع الحل الذي نتصوره لها. ومن منظور نقدي، لا يوجد حل حقيقي لهذه "الأزمة" إلا عندما يتبنى اللاعبون السياسيون معايير عالمية توازن بين مجموعة كاملة من المصالح وتحترم حقوق جميع المعنيين.

خاتمة

إدراكًا لوجود تيارات فكرية مختلفة جدًا داخل النظرية النقدية، فقد قام هذا الفصل بتضييق منهجه لتقديم النظرية النقدية كخط محدد للبحث يسعى إلى تعزيز التحرر، أو حرية الإنسان، في إدارة الشؤون العالمية. يسعى النقد ذو الصلة إلى تتبع أشكال الإقصاء التي تحرض على صراعات إعادة التوزيع والاعتراف ومن ثم تحديد إمكانية التغيير التقدمي المستوحى من الأفكار والأعراف والممارسات الجوهرية. ومن منظور نقدي إذن، فلابد من وضع الناس ـ وليس الدول ـ في قلب السياسة، سواء على المستوى العالمي أو غير ذلك. فضلا عن ذلك، ينبغي الحكم على الترتيبات السياسية أو انتقادها، وفقاً لقدرتها على تعزيز التحرر وتوسيع الحدود الأخلاقية. وتفترض النظرية النقدية دورًا نشطًا في تحسين الشؤون الإنسانية وفقًا لإمكانات الحرية الكامنة في الحداثة وتحديد البدائل السياسية المتاحة في مجتمع العولمة والعملية التاريخية التي أتت به إلى الوجود.

سابعا: ما بعد البنيوية

ايشلينج إم سي مورو

تشجع ما بعد البنيوية طريقة للنظر إلى العالم تتحدى ما يتم قبوله على أنه "الحقيقة" و"المعرفة". يتساءل ما بعد البنيويون دائمًا عن كيفية عمل بعض "الحقائق" و"المعتقدات" المقبولة فعليًا لتعزيز هيمنة وقوة جهات فاعلة معينة في العلاقات الدولية. تشك ما بعد البنيوية في إمكانية التوصل إلى قوانين أو حقائق عالمية، اذ لا يوجد عالم موجود بشكل مستقل عن تفسيراتنا. تم التأكيد على وجهة النظر هذه عن طريق تأكيد فوكو (١٩٨٤، ١٢٧) على أنه "يجب ألا نتخيل العالم يتحول نحونا بوجه واضح لا يتعين علينا سوى فك شفرته". لهذا السبب، يشجع أنصار ما بعد البنيوية الباحثين على التشكك في الروايات العالمية التي تحاول تقديم رؤية موضوعية للعالم، اذ تتأثر هذه الافتراضات بشدة بالافتراضات الموجودة مسبقًا حول ما يعد حقيقي - وعادةً ما يتم التأكيد عليها عن طريق آراء من هم في السلطة. وهذا يجعل ما بعد البنيوية تنتقد بشكل علني أي نظرية تدعي أنها قادرة على تحديد الحقيقة الموضوعية – اذ أن الحقيقة والمعرفة كيانات ذاتية يتم إنتاجها بدلاً من اكتشافها. لذلك، بحكم تصميمها، تتعارض ما بعد البنيوية مع الجزء الأكبر من نظريات العلاقات الدولية الأخرى لأنها تجدها غير قادرة (أو غير راغبة) في تفسير التنوع الحقيقي للعلاقات الدولية بشكل كامل.

أساسيات ما بعد البنيوية

يرى ما بعد البنيويين أن "المعرفة" تصبح مقبولة على هذا النحو بسبب قوة وبروز بعض الجهات الفاعلة في المجتمع المعروفة باسم "النخب"، والتي تفرضها بعد ذلك على الآخرين. تتخذ النخب مجموعة من الأشكال وتحتل العديد من الأدوار المختلفة في المجتمع المعاصر. على سبيل المثال، يشمل هؤلاء وزراء الحكومة الذين يقررون تركيز السياسة واتجاهها لدولة ما، وقادة الأعمال الذين يستفيدون من الموارد المالية الهائلة لتشكيل اتجاه السوق، ووسائل الإعلام التي تقرر كيفية تصوير الشخص أثناء نقل القصة. فضلا عن ذلك، غالبًا ما يتم تصنيف النخب أيضًا على أنهم "خبراء" داخل المجتمع، مما يمنحهم السلطة لتعزيز وجهات النظر التي تخدم مصالحهم الفضلى لجمهور واسع. تستخدم جيني إدكينز مثال المجاعات لإظهار أنه عندما تشير النخبة الفاعلة إلى المجاعة على أنها كارثة طبيعية، فإنهم يزيلون الحدث من سياقه السياسي. ولذلك، فإن الطرق التي تحدث بها المجاعات نتيجة لاتخاذ النخب أشكالا معينة من

العمل السياسي، عن طريق عمليات الاستغلال أو التقاعس عن العمل بسبب الأرباح الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، تضيع عندما يتم تقديمها على أنها كوارث طبيعية لا يمكن تجنبها.

على الرغم من التركيز الكبير على سلطة النخبة الفاعلة لتقرير ما نعده معرفة وافتراضات صحيحة داخل المجتمع، تؤكد ما بعد البنيوية أن الطريقة التي يتم بها تحقيق هذه السلطة عن طريق التلاعب بالخطاب. تسهل الخطابات العملية التي يتم عن طريقها قبول معلومات معينة كحقيقة لا تقبل الشك. فالخطابات التي تزيد من قوة النخب تسمى الخطابات المهيمنة أو الرسمية من قبل ما بعد البنيويين. وتكمن قوة الخطابات المهيمنة في قدرتها على استبعاد الخيارات أو الآراء الأخرى إلى حد أن التفكير خارج النطاق الذي حدده الخطاب يعد غير عقلاني.

ويمكن العثور على مثال على ذلك في مناقشة الأمن مقابل الحرية. وتم تقديم الرغبة في زيادة مستويات الأمن في جميع أنحاء المجتمع - ردًا على الجريمة والهجرة غير النظامية والتهديدات الإرهابية - على أنها مقياس متدرج، فإذا أرادت الدولة أن تكون آمنة، فيجب على الجمهور أن يتحمل انخفاضًا في الحريات الشخصية. ولقد تم وضع الحريات الشخصية – مثل حرية التعبير وحرية التجمع – بوصفها الحد الذي يتواجد الأمن مقابله. في هذا البناء الخطابي، يُعرض على الناس الاختيار بين دولة تحترم الحريات المدنية ولكنها تُترك غير آمنة أو دولة يجب أن تقيد الحريات الشخصية حتى تكون آمنة ومحمية. ومن الناحية العملية، غالبًا ما يعمل الخطاب السائد حول تأمين الدولة على إسكات أي مخاوف بشأن تعزيز سلطة الدولة. ويمكن تبرير برنامج النخبة لتقييد الحريات المدنية في مجتمع مشروط بتكرار "الخبراء" لهذا الخطاب عن طريق مناشدة المنطق الموضوعي الذي يؤكده وتجاهل جميع التفسيرات الأخرى. ولذلك، فإن التحرك لتحقيق مستويات أعلى من الأمن دون انتهاك الحريات الشخصية أو المدنية مستبعد من الحجة، اذ يتم وضع الاثنين باستمرار في معارضة مباشرة لبعضهما البعض.

بالنسبة لما بعد البنيويين، تعد اللغة واحدة من أهم العناصر في خلق وإدامة الخطاب المهيمن. عن طريق اللغة، ويتم وضع بعض المفاهيم والأحداث في أزواج هرمية، تسمى المتعارضات الثنائية، اذ يتم تفضيل عنصر واحد من المجموعة على الآخر من أجل خلق المعنى أو إدامته. إن علاقة القوة المضمنة في هذه العلاقة (على سبيل المثال، الخير مقابل الشر أو المتقدم مقابل غير المتطور) تعمل على تعزيز المعنى المفضل داخل البناء الخطابي. والعلاقات الدولية كنظام مليء بهذه المعارضات وتستخدمها النخب لخلق معنى مناسب لأحداث معينة وللسماح باستيعاب

هذا المعنى وقبوله بسهولة من قبل الجمهور الأوسع. وأحد أكثر التعارضات الثنائية شيوعًا إنشاء مجموعات أو دول مختلفة من حيث "هم" مقابل "نحن".

إذا نظرنا إلى أعقاب أحداث ١١ ايلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ، فيمكننا أن نرى هذه الفئات من التمايز وتأثيرها يبدأ في الظهور. وصف الرئيس جورج دبليو بوش إيران والعراق وكوريا الشمالية بأنها "محور الشر" - مما جعل هذه البلدان "هم" التي تم وضعها خطابياً وسياسياً على أنها منبوذة دولياً على النقيض من "نحن" الأبرياء للولايات المتحدة وحلفائها. ومن ثم فقد مكنت هذه المعارضة الثنائية بوش من الادعاء بأن الولايات المتحدة كانت على النقيض من كل ما يمثله هذا الثلاثي، وأنها ستكون مبررة في اتخاذ إجراءات مختلفة خلال حملة عالمية ضد الدول التي يُحكم عليها بأنها ترعى أو تؤوي الإرهابيين.

إذا نظرنا إلى عمل أحد أبرز علماء ما بعد البنيوية، ميشيل فوكو، فإن مفاهيم النخب والخطابات وقوة اللغة والمعارضات الثنائية كلها ترتبط معًا لخلق ما يسميه "نظام الحقيقة". وينطبق هذا النموذج على الخطاب الحاكم الذي يعمل دون جدال داخل المجتمع، ويتنكر في صورة الحقيقة. ويتكون نظام الحقيقة إذن من الخطاب المهيمن، والجهات الفاعلة النخبوية، واللغة المستخدمة لخلق واستدامة المعنى والحقيقة التي تخدم مصالح الجهات الفاعلة المفضلة.

تكمن أهمية ما بعد البنيوية في تسليط الضوء على أنظمة الحقيقة القائمة وإظهار أن طرق التفكير والتحليل التقليدية في العلاقات الدولية غير قادرة على الإشارة إلى كيفية استبعاد بعض الاحتمالات الأخرى عن طريق هذه الخطابات منذ البداية. يبني (بتلر) على فكرة الخطابات التي تستبعد الاحتمالات الأخرى عن طريق اقتراح أن حياة معينة، في صراعات معينة أو فظائع إرهابية، تعد أكثر "حزنًا" من غيرها. يقول بتلر إن الآلاف من الناس فقدوا بسبب الصراع في دول مثل فلسطين وأفغانستان، غالبًا على أيدي القوى الغربية، ومع ذلك لا يتم الحداد على هؤلاء الأشخاص أو إحياء ذكراهم أو حتى السماع عنهم في التقارير الغربية عن الحرب.

ويمكن رؤية هذا التسلسل الهرمي للحزن أيضًا في تدفق التعاطف مع ضحايا الهجمات الإرهابية في باريس في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥ ونيس في يوليو/تموز ٢٠١٦. ومع ذلك، وقعت هجمات مماثلة في بيروت ونيجيريا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥ وبغداد في يوليو/تموز ٢٠١٦ (على سبيل المثال لا الحصر). القليل منها مرت دون أن يلاحظها أحد وتم إسكاتها في ظل أنظمة الحقيقة التي حزنت على الضحية الغربية "البريئة" أو فضلتها.

ما بعد البنيوية والتمثيل الإعلامي للإرهابيين

تعد وسائل الإعلام مثالًا رئيسا للموقع الذي يتم فيه (إعادة) إنتاج الخطابات ضمن أنظمة الحقيقة ويمكن التعرف عليها. إن الطريقة التي نتلقى بها المعلومات والطريقة التي يتم بها تقديم الأحداث الإخبارية إلى المجتمع تشكل كيفية تصورنا للأحداث السياسية والتفاعل معها. وعلى هذا النحو، إذا أردنا أن نلاحظ كيف أصبح الناس يتصورون ويضعون كلاً من الإرهاب والإرهابيين، فإن ما بعد البنيوي يمكنه تحليل روايات وسائل الإعلام من أجل تحليل البناء الخطابي لهؤلاء الفاعلين السياسيين والأحداث الإرهابية المرتبطة بها.

وبوصفه الهجوم الإرهابي العالمي المحدد في القرن الحادي والعشرين، يمكن استخدام هجمات ١١ ايلول ٢٠٠١ على الولايات المتحدة لنقل كيف تم إدامة وتعزيز الخطابات المهيمنة، التي حرض عليها النخب الحكومية، من قبل وسائل الإعلام.

وفي التقارير الصحفية - وتحديداً في الأسبوع الذي أعقب الهجمات - تم تقديم الإرهابيين على أنهم أشرار وغير عقلانيين، وتم محو دوافعهم السياسية المعلنة، وبدلاً من ذلك تم التحدث مراراً وتكراراً عن الإرهابيين على أنهم مجانين وغير سياسيين. كان الإرهابيون يعانون من "عصاب لا يمكن تفسيره" وكانوا مدفوعين بـ "الجنون العرقي والخرافي والقبلي" (توينبي ٢٠٠١). فضلا عن ذلك، تم تمييز هؤلاء الإرهابيين على أنهم مختلفون عن الأشكال التقليدية للإرهاب التي شهدها العالم من قبل عن طريق تسليط الضوء على فتك وفتاك القتل الجماعي للإرهاب العابر للحدود الوطنية - وهي الخطوة التي أدت إلى زيادة مشاعر الخوف والقلق.

وللتأكيد على هذا الارتباط بالموت والدمار، ربط السرد الإعلامي أيضًا بشكل ثابت بين أفعال والجهات الفاعلة في أحداث ١١ ايلول/سبتمبر وصور واستعارات الوباء والمرض. وعلى النقيض من ذلك، كانت زراعة فكرة "البراءة الأمريكية" (Boswell 2001) التي كانت "عرضة للكراهية" (Boyd 2001)، إلى جانب التكرار المستمر والتذكير بمعاناة ضحايا ١١ ايلول وبطولة المستجيبين الأوائل. وتخلل ذلك، عملت الصرخة الدولية واسعة النطاق على الهجمات في نفس الوقت على زيادة التأكيد على اللاأخلاقية واللاإنسانية لهذه الجهات الفاعلة. وتم نشر موضوعات الوطنية والكياسة في وسائل الإعلام لإبعاد "نحن" المتماسكين عن الإرهابي البربري العام. ردود أفعال الجمهور الذين تجمعوا للصلاة ودعم بعضهم البعض والتطوع والانضمام في نهاية المطاف إلى الجيش، تناقضت بشكل جذري مع الأعمال المدمرة التي قام بها الإرهابيون. فضلا عن ذلك، فإن المشاعر التي أثارتها روايات هذه الأفعال تتعلق

بمشاعر الحب والتعاطف والإيثار التي استخدمتها وسائل الإعلام لتوليد المزيد من التماسك في المجتمع ضد "الآخر" الإرهابي.

إن أهمية الاعتراف بهذا الخطاب لا تكمن في محاولة تقديم هؤلاء الفاعلين السياسيين - الإرهابيين - في ضوء أفضل، بل في إدراك كيف أن التصوير المتسق والعالمي لهم على أنهم أشرار وغير عقلانيين جعل بعض ردود الفعل وإجراءات السياسة الخارجية أكثر قابلية للانصياع. وقطع الطرق الأخرى للرد على هذه الهجمات الإرهابية على الفور. ومن هذا المنطلق، تتساءل ما بعد البنيوية بشكل نقدي عن الغرض الذي يخدمه بناء الخطاب المهيمن، من قبل كل من وسائل الإعلام والحكومة، والذي يضع الإرهابيين والمجتمع الذي ينتمون إليه على أنهم أشرار وهمجيون؟ كيف كان وضع هوة لا يمكن ردمها بين المجتمع المتحضر والإرهابي البدائي، ضمن نظام الحقيقة هذا، لصالح أجندات النخبة؟ كانت إحدى الإجابات تحديد كيفية إعداد هذا البناء "الخير مقابل الشر" وكاد أن يحشد الجمهور الأمريكي للحرب. ومن المؤكد أنها حالت دون فرصة التعامل مع هذه الهجمات عن طريق الدبلوماسية، اذ ذكر الخطاب الشامل أن هؤلاء الإرهابيين يريدون فقط تدمير العالم أمامهم. في حين أن البعض قد يدعم الحربين في أفغانستان (٢٠٠١) والعراق (٢٠٠٣) التي أعقبت هذه الهجمات، فإن مساهمة ما بعد البنيوية تحلل كيف تم إضفاء الشرعية على هذا الرد العسكري والعدواني على أحداث ١١ ايلول عن طريق البناء الخطابي للإرهابيين، والعواطف التي تم التلاعب بها. والانقسام الذي تم تشكيله بين "نحن" و"هم".

كما أدى انتشار هذا الخطاب إلى الخلط بين دوافع هؤلاء الإرهابيين وأفعالهم وبين بناء مجتمع إسلامي وعربي أوسع. ومع التفسير التبسيطي للعلاقات التاريخية بين "الغرب" و"الشرق" الذي تم تشجيعه في هذا البناء الخطابي، مارس نظام الحقيقة على فكرة أن العالم الإسلامي أو العربي متخلف وبدائي وضخمه. إذن، وفي إطار نظام حقيقة الحرب على الإرهاب، امتد هذا الخطاب العاطفي إلى كل مسلم، وكل عربي، وفي نهاية المطاف، كل غير غربي.

وبمرور الوقت، أصبحنا قادرين أيضًا على تتبع الاختلال التدريجي لنظام الحقيقة هذا وزعزعة استقراره. ومع انجراف الولايات المتحدة إلى صراعات مدمرة وطويلة الأمد في أفغانستان والعراق، بدأ الرأي العام الذي أيد التدخل في التراجع. بمرور الوقت، لم يكن البناء الخطابي للإرهابيين من قبل وسائل الإعلام قويًا بما يكفي لتجاوز الروايات الإعلامية المتزامنة عن أعداد كبيرة من الضحايا الناجمة عن التدخل. وإلى جانب هذه الوفيات، ومع بدء وسائل الإعلام في

نشر التقارير عن الانتهاكات التي تم ارتكابها، بدأ نظام الحقيقة الذي كان يركز على توجيهات السياسة الخارجية لرئاسة بوش في التعثر. وهكذا، كان الخطاب الرسمي بشأن الإرهاب والتدخل يتغير، ويمكن تحديد هذا التحول عن طريق التحول إلى أشكال أكثر سرية من التدخل في الشرق الأوسط منذ عام ٢٠٠٩ فصاعدا - والذي تميزت به رئاسة باراك أوباما. وقد سمح الاستخدام المتزايد للقوات الخاصة وهجمات الطائرات بدون طيار لأوباما بالاستمرار في ممارسة نفوذه على المنطقة من دون إعلان الحرب صراحة ـ في حين أبعد إدارته أيضا عن التدخل العسكري الذي ميز سياسة سلفه.

إن الخطاب الرسمي عبر حدث ما، على الرغم من قوته، لا يفسر أبدًا قراءة الوضع برمته بشكل كامل. في حين أن تقديم الإرهابيين على أنهم غير عقلانيين وأشرار قد وجد أرضية صلبة، وكانت التصورات السائدة عن الإرهاب والإرهابيين هي فعل وفاعل غير منطقي وغير سياسي، إلا أنه سيكون هناك دائمًا انحراف عن هذا المفهوم. وعلى هذا النحو، فإن الخطاب الرسمي الذي صاغته النخب لا يأخذ في الحسبان أو يشمل المجتمع بأكمله بشكل كامل. على سبيل المثال، على الرغم من دعاة الحرب في أعقاب أحداث ١١ ايلول، كانت هناك احتجاجات واسعة النطاق مناهضة للحرب من قبل أفراد من الجمهور في العديد من الدول. يُظهر هذا التشابك الفوضوي بين الحياة اليومية والنخبة أن عددًا كبيرًا من الخطابات يمكن أن تتعايش وصياغة وجهة نظر العلاقات الدولية التي يتم تقديمها لنا. ومن هذا المنطلق، يجب علينا أن ندرك أن خطابات النخبة والخطابات اليومية تتعايش، وعلى الرغم من أن أحدهما يفترض موقعًا مهيمنًا، إلا أنه لا يزال هناك العديد من الخطابات المتنافسة الأخرى التي تشكل العلاقات الدولية ولديها القدرة على المساهمة في تفاهمات يُنظر إليها عادة على أنها "المعرفة" و"الحقيقة".

خاتمة

إن تأثير ما بعد البنيوية في نظرية العلاقات الدولية يأتي من قدرتها ليس فقط على تحديد وكشف علاقات القوة التي تملي الأحداث السياسية، ولكن أيضًا على إتاحة المجال لظهور خطابات بديلة يمكن أن تؤثر أيضًا على مسار الأحداث. وعن طريق فحص الجهات الفاعلة النخبوية، يمكننا أن نرى كيف أن الحقائق المقبولة عمومًا حول النظام السياسي ليست "طبيعية"، ولكنها بدلاً من ذلك تم إنشاؤها لصالح الخطاب المهيمن. فضلا عن ذلك، عن طريق تتبع صعود وسقوط أنظمة الحقيقة عندما تتخذ أشكالًا جديدة وتفضل جهات فاعلة جديدة، تُظهر ما بعد البنيوية كيف يمكن

للخطابات أن تتغير بمرور الوقت وأن تتزعزع. والأهم من ذلك، أن ما بعد البنيوية تتيح لك أن تصبح منسجمًا تمامًا مع -واستجواب- الطرق العديدة التي تمارس بها السلطة.

ثامنا: النسوية

سارة سميث

منذ البداية، تحدث النظرية النسوية الغياب شبه الكامل للنساء عن نظرية وممارسة العلاقات الدولية التقليدية. ويتجلى هذا الغياب في تهميش المرأة من عملية صنع القرار وفي افتراض أن واقع الحياة اليومية للمرأة لا يتأثر بالعلاقات الدولية أو لا يهمها. ويمكن أيضًا فهم المساهمات النسوية في العلاقات الدولية عن طريق تفكيكها للنوع الاجتماعي – سواء بوصفه هويات مبنية اجتماعيًا أو بوصفه منطقًا تنظيميًا قويًا. وهذا يعني الاعتراف ثم تحدي الافتراضات المتعلقة بأدوار الجنسين الذكورية والأنثوية التي تملي ما ينبغي أو يمكن أن يفعله كل من النساء والرجال في السياسة العالمية وما يعد مهمًا في اعتبارات العلاقات الدولية. وهذه الافتراضات بدورها تشكل عملية السياسة العالمية وتأثيراتها على حياة الرجال والنساء. وبدلا من الإشارة إلى أن العلاقات الدولية التقليدية كانت محايدة بين الجنسين ـ أي أن النوع الاجتماعي والعلاقات الدولية كانا مجالين منفصلين لا يؤثر كل منهما على الآخر ـ أظهرت النظرية النسوية أن العلاقات الدولية التقليدية لا تعرف التمييز بين الجنسين في واقع الأمر. ولذلك فإن الدراسات النسوية تأخذ كلا من النساء والجنس على محمل الجد - وبذلك فهي تتحدى المفاهيم والافتراضات الأساسية للعلاقات الدولية.

أساسيات الحركة النسوية

إذا بدأنا بمساهمة الحركة النسوية الأولى – جعل المرأة مرئية – فإن المساهمة المبكرة للمنظرين النسويين تكشف أن النساء كن وما زلن يتعرضن بشكل روتيني للعنف القائم على النوع الاجتماعي. وعن طريق تسليط الضوء على العنف ضد المرأة، تم أيضًا الكشف عن النظام الدولي الذي قبل ضمنيًا قدرًا كبيرًا من العنف ضد المرأة كحالة طبيعية. على سبيل المثال، تشير تقديرات حملة "اتحدوا" التي أطلقها الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون لإنهاء العنف ضد المرأة إلى أن ما يصل إلى سبع من كل عشر نساء سيتعرضن للعنف في مرحلة ما من حياتهن - وأن ما يقرب من ٦٠٠ مليون امرأة يعشن في بلدان لا يوجد فيها أسر. وينتشر العنف ضد المرأة على مستوى العالم ولا يقتصر على نظام سياسي أو اقتصادي معين. وقد أوضحت جاكي ترو (٢٠١٢) الروابط بين العنف ضد المرأة في المجال الخاص (على سبيل المثال، العنف المنزلي) وأنواع العنف الذي تتعرض له المرأة في الأماكن العامة، وفي

مكان العمل الذي يزداد عولمة وفي أوقات الحرب. باختصار، لا يوجد مكان تتقاسم فيه المرأة نفس الحقوق الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية التي يتمتع بها الرجل، وفي كل مكان هناك أشكال سائدة من العنف القائم على نوع الجنس، سواء كان ذلك العنف المنزلي في المنزل أو العنف الجنسي في حالات النزاع. وعند النظر إلى العنف ضد المرأة بهذه الطريقة، من الممكن أن نرى سلسلة متواصلة من العنف القائم على النوع الاجتماعي لا تعكس فئات واضحة ومتميزة من السلام والاستقرار وما إلى ذلك. يُنظر إلى العديد من المجتمعات على أنها مجتمعات مسالمة أو مستقرة في الغالب على الرغم من ارتفاع مستويات العنف ضد شريحة معينة من السكان. كما أنها تقدم صورة مختلفة تمامًا عن العنف وانعدام الأمن عن تلك التي يتم النظر إليها عن طريق الأجندات الأمنية للدول، وهو ما يميز وجهات النظر التقليدية في مجال العلاقات الدولية.

ومن خلال جعل المرأة مرئية، سلطت الحركة النسوية الضوء أيضًا على غياب المرأة عن صنع القرار والهياكل المؤسسية. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٥، قدر البنك الدولي أن النساء على مستوى العالم يشكلن ٢٢,٩% فقط من البرلمانات الوطنية. أحد الافتراضات الأساسية لوجهات النظر التقليدية التي تحدتها الحركة النسوية هو التركيز الإقصائي على المجالات التي تعتبر سياسة "عالية" - على سبيل المثال، السيادة والدولة والأمن العسكري. إن التركيز التقليدي على الدول والعلاقات فيما بينها يتجاهل حقيقة أن الرجال هم المسؤولون في الغالب عن مؤسسات الدولة، ويهيمنون على السلطة وهياكل صنع القرار. كما أنه يتجاهل المجالات الأخرى التي تؤثر على السياسة العالمية وتتأثر بها. ويعد هذا استبعادًا جنسانيًا اذ تساهم النساء بطرق أساسية في السياسة العالمية على الرغم من أنه من المرجح أن يسكنن تلك المناطق التي لا تعد سياسة عليا ويمكن وصف حياتهن اليومية هامشية. كما إن المنظورات التقليدية التي تتجاهل النوع الاجتماعي لا تغفل فقط مساهمات المرأة وتأثير السياسة العالمية عليها، ولكنها أيضًا تبرر هذا الاستبعاد على الدوام. وإذا كانت المرأة خارج مجالات السلطة هذه، فإن خبراتها ومساهماتها لن تكون ذات صلة. ولقد عمل المنظرون النسويون على إثبات أن هذا التمييز بين الخاص والعام غير صحيح. وعن طريق القيام بذلك، يظهرون أن المجالات المستبعدة سابقًا تعد أساسية لعمل العلاقات الدولية، حتى لو لم يتم الاعتراف بها، وأن استبعاد وإدراج مجالات معينة في التفكير التقليدي للعلاقات الدولية يعتمد على أفكار جنسانية حول ما يهم وما لا يهم.

يقودنا هذا إلى المساهمة الرئيسة الثانية للنسوية، التي تتمثل بكشف وتفكيك المعايير الجنسانية المبنية اجتماعيًا. وعن طريق فهم العلاقات الدولية بطريقة تأخذ كلا من النساء والجندر على

محمل الجد، أظهرت الحركة النسوية بناء هويات جندرية تعمل على إدامة الأفكار المعيارية حول ما يجب على الرجال والنساء فعله. في هذا الصدد، من المهم أن نفهم التمييز بين "الجنس" بوصفه بيولوجيًا و"النوع الاجتماعي" بوصفه مبنيًا اجتماعيًا. لا تعتمد جميع الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على تحليل النساء، ولا ينبغي لها ذلك، ويرتبط النوع الاجتماعي بالتوقعات والهويات المرتبطة بكل من الرجال والنساء. ويُفهم النوع الاجتماعي على أنه الافتراضات المبنية اجتماعيًا والتي يتم تخصيصها إما للأجسام الذكورية أو الأنثوية - أي السلوك الذي يُفترض أنه سلوك "ذكوري" (ذكري) أو "أنثوي" (أنثوي) مناسب. غالبًا ما ترتبط الذكورة بالعقلانية والقوة والاستقلال والمجال العام. غالبًا ما ترتبط الأنوثة باللاعقلانية والحاجة إلى الحماية والألفة والمجال الخاص. وتعمل هذه الهويات الجندرية المنتجة اجتماعيًا وسياسيًا على تشكيل التفاعلات العالمية والتأثير عليها، كما تنتج العلاقات الدولية كنظرية - والسياسة العالمية كممارسة - أيضًا مثل هذه الهويات الجندرية في إدامة الافتراضات حول من يجب أن يفعل ماذا ولماذا. هذه الهويات الجندرية مشبعة أيضًا بالسلطة، ولا سيما السلطة الأبوية، التي تُخضع النساء والهويات الجندرية الأنثوية للرجل والهويات الجندرية الذكورية. ما يعنيه هذا أن الهويات الجندرية المبنية اجتماعيًا تحدد أيضًا توزيعات السلطة، مما يؤثر على مكانة المرأة في السياسة العالمية. فبينما يمكن أن يكون الرجل أنثويًا والمرأة مذكرًا، فإن الذكورة متوقعة للرجل والأنوثة للمرأة.

طرحت سينثيا إنلوي (١٩٨٩) سؤال "أين النساء؟"، مشجعة علماء العلاقات الدولية على رؤية المساحات التي تشغلها النساء في السياسة العالمية وإظهار أن النساء فاعلات أساسيات في النظام الدولي. وركزت على تفكيك الفروق بين ما يعد دوليًا وما يعد شخصيًا، موضحة كيف تؤثر السياسة العالمية على الأنشطة اليومية للرجال والنساء وتتشكل بها – ومن ثم كيف تعتمد هذه الأنشطة على الهويات الجندرية. تقليديًا، كان يُنظر إلى الجيش وصناعة الحرب على أنهما مساعٍ ذكورية، مرتبطة بفكرة أن الرجال محاربون وحماة، وأنهم جهات مسلحة شرعية تقاتل لحماية أولئك الذين يحتاجون إلى الحماية - النساء والأطفال والرجال غير المقاتلين. من الناحية العملية، كان هذا يعني أن الطرق العديدة التي تساهم بها المرأة في الصراع وخوض الصراع قد تم وصفها بالهامشية، خارج نطاق اعتبارات العلاقات الدولية. على سبيل المثال، لم تدخل قضية العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في الصراعات إلا في الآونة الأخيرة على جدول الأعمال الدولي. وبالمقارنة، لم تتم مقاضاة حالات الاغتصاب الجماعي للنساء أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، اذ عُدت هذه الحادثة إما نتيجة ثانوية مؤسفة للحرب أو تم تجاهلها

ببساطة. وقد تغير هذا منذ ذلك الحين، مع اعتراف نظام روما الأساسي لعام ٢٠٠٢ بالاغتصاب بوصفه جريمة حرب. ومع ذلك، فإن هذا الاعتراف لم يؤد إلى الحد من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ولا يزال هذا الشكل من العنف متوطنًا في العديد من الصراعات حول العالم، وكذلك الإفلات من العقاب على حدوثه.

وفي المقابل، تسلط هذه القضايا الضوء على أهمية التقاطعية - فهم أن العلاقات الدولية لا تتشكل حسب الجنس فحسب، بل أيضًا بواسطة الهويات الأخرى، مثل الطبقة أو العرق أو الأصل العرقي. وتشير التقاطعية إلى مكان تقاطع هذه الهويات، ومن ثم كيفية تهميش مجموعات مختلفة من الناس، مما يشير إلى أننا يجب أن ننظر إلى كل منها بالترادف وليس بمعزل عن غيرها. وفي دراسة الاغتصاب في زمن الحرب، أظهرت لوري هاندراهان (٢٠٠٤، ٤٣٧) تقاطع الهويات الجندرية والعرقية، اذ يتم تصنيف نساء العدو على أنهن "آخريات"، ومن ثمن فإن العنف ضدهن يمثل "توسيع الأراضي العرقية من قبل الفاتح الذكر". ويعتمد هذا على الإنشاءات الجندرية، التي تحدث عند التقاطعات مع أشكال الهوية الأخرى، كالعرق. وإن التصورات الجندرية التي ترى النساء محميات تعني أن قهرهن – عن طريق الاغتصاب أو العنف الجنسي – يمثل السلطة والسيطرة على العدو. ويُظهر تطبيق النظرية النسوية على قضية اغتصاب الذكور في زمن الحرب أيضًا المنطق الجندري الذي يحدد حدوثه، ولا سيما أن اغتصاب المعارضين الذكور يُنظر إليه على أنه "تأنيث" (أي إذلال وهزيمة) المعارضين. وهذا يسلط الضوء مرة أخرى على مساهمة الحركة النسوية في فهم كيفية تأثير الجندر على العلاقات الدولية وكيف يتم التقليل من قيمة الأنوثة أو التقليل من قيمتها.

كما نوقش أعلاه، كشفت الحركة النسوية عن العنف بين الجنسين وتهميش المرأة في السياسة العالمية. ومع ذلك، فهو يتحدى أيضًا التصورات الجندرية للنساء بوصفهن مسالمات بطبيعتهن، أو بحاجة إلى الحماية أو كضحايا. ويرى النسويون أن هذه الإنشاءات دليل إضافي على عدم المساواة بين الجنسين، كما أنها تساهم في استبعاد النساء من وجهات نظر العلاقات الدولية التقليدية في المقام الأول. وإذا افترضنا أن النساء ضحايا وليسن فاعلات أو مسالمات وليس عدوانيات أو موجودات فقط في المجال المنزلي أو الخاص (بدلاً من المجال العام)، فمن الأسهل تجاهل تجاربهن ووجهات نظرهن بشأن السياسة العالمية وتبريرها بوصفها هامشية. كما إن روايات النساء اللاتي يعطلن هذه الهويات الجنسية، مثل كونهن عوامل للعنف السياسي على سبيل المثال، قد تحدت هذه الافتراضات. وهذه مساهمة مهمة للنسوية وتتحدى بناء الهويات الجندرية التي لا تعكس تنوع مشاركة المرأة في العلاقات الدولية، وفي الممارسة العملية تديم

وصول المرأة المحدود إلى السلطة. لذلك، فإن أخذ الحركة النسوية على محمل الجد لا يعني ببساطة إنهاء التهميش التاريخي للمرأة، بل إنه يوفر أيضًا صورة أكثر اكتمالًا للسياسة العالمية عن طريق الأخذ في الاعتبار نطاقًا أوسع من الجهات الفاعلة والإجراءات.

النسوية وحفظ السلام

يعد بناء السلام بعد الصراع الشغل الشاغل بشكل متزايد لباحثي العلاقات الدولية – لا سيما مع اتساع نطاق الصراعات وأكثر تعقيدًا. وهناك أيضا أسئلة تتعلق بكيفية إعادة بناء مجتمعات ما بعد الصراع وأفضل السبل لمنع الانتكاس إلى الصراع. إن بعثات حفظ السلام تعد إحدى الطرق التي يسعى المجتمع الدولي عن طريقها إلى إقامة سلام مستدام بعد الصراع، وقد اتسع بشكل كبير الدور التقليدي للأمم المتحدة في حفظ السلام (الذي يُفهم على أنه بمثابة محاور أو مراقب محايد). تتضمن المهمات الآن في كثير من الأحيان قائمة طويلة من أدوار بناء الدولة، بما في ذلك إعادة إنشاء قوات الشرطة والجيش وبناء المؤسسات السياسية. ولقد أظهر المنظرون النسويون الطرق التي يتشكل بها حفظ السلام، بوصفه سلوكًا يسعى إلى تحقيق الأمن، عن طريق المفاهيم الذكورية للأمن العسكري. وتوصف حالات ما بعد النزاع عمومًا بأنها الوقف الرسمي للعنف بين المقاتلين المسلحين، والانتقال بشكل مثالي إلى وضع تحتكر فيه الدولة استخدام القوة. وهذا التحول الذي تسعى بعثات حفظ السلام إلى تسهيله، وإجراء مجموعة واسعة من المهام مثل نزع سلاح المقاتلين، وتسهيل اتفاقات السلام بين مختلف الجماعات الحكومية وغير الحكومية، ومراقبة الانتخابات وبناء القدرات في مجال سيادة القانون في مؤسسات الدولة مثل قوات الشرطة والجيش.

كما أظهر باحثو العلاقات الدولية النسويون، فإن العنف ضد المرأة غالبًا ما يستمر في فترة ما بعد الصراع بمعدلات تتناسب مع فترة الصراع أو حتى أكبر منها. ويشمل ذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسي، والعنف المنزلي، والدعارة القسرية، فضلاً عن أولئك الذين يبيعون الجنس للتخفيف من انعدام الأمن المالي. إن النهج السائد لحفظ السلام غالباً ما يحجب هذه الأنواع من العنف. وتعد قضايا مثل المساواة بين الجنسين والعنف المنزلي (وحقوق الإنسان) قضايا "ناعمة" مقارنة بالقضايا "الصعبة" أو الحقيقية للأمن العسكري. إذن، هذا الفهم للسلام الذي لا يكون فيه أمن المرأة محوريًا.

وفيما يتعلق بالعنف الهيكلي وغير المباشر، يتم استبعاد النساء عمومًا من مناصب السلطة وصنع القرار في جهود إعادة الإعمار، كما أن وصولهن إلى الموارد الاقتصادية محدود. وقد

وضعت دونا بانكهرست (٢٠٠٨) نظرية لما أسمته ردة الفعل العنيفة ضد المرأة بعد الصراع، والتي تتميز بشكل رئيس بارتفاع معدلات العنف والقيود المفروضة على وصول المرأة إلى الموارد السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد الصراع. إن القيود المفروضة على وصول المرأة إلى هذه الموارد - مثل الغذاء الأساسي والسكن والتعليم - تجعلها أكثر عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي. ويبدأ هذا غالبًا باستبعاد المرأة من مفاوضات وصفقات السلام، التي تركز بدلاً من ذلك على الجهات الفاعلة النخبوية التي هي في الغالب من الرجال، وغالبًا ما يكونون رجالًا عسكريين. وفي بعثات حفظ السلام، فإن تمثيل المرأة ناقص أيضا. وفي عام ١٩٩٣، كانت النساء يشكلن ١% فقط من الأفراد المنتشرين. ولم يرتفع هذا الرقم إلا إلى ٣% بين العسكريين و١٠% بين العاملين في مجال السياسات بحلول عام ٢٠١٤. ومع تزايد الاعتراف بعدم المساواة بين الجنسين، أولى المشاركون في عمليات حفظ السلام المزيد من الاهتمام لأسباب وعواقب انعدام الأمن لدى المرأة في بيئات ما بعد الصراع.

في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠، خصص مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة جلسة كاملة لموضوع المرأة والسلام والأمن، واعتمد القرار رقم ١٣٢٥ نتيجة لذلك. ودعا هذا القرار إلى "تعميم" منظور النوع الاجتماعي في جميع عمليات السلام وإدراج المرأة في اتفاقات السلام وصنع القرار في مرحلة ما بعد الصراع - فضلا عن حماية النساء والفتيات أثناء الصراع. ويدعو القرار ١٣٢٥ جميع الجهات الفاعلة إلى الاعتراف بـ "الاحتياجات الخاصة" للنساء والفتيات في مجتمعات ما بعد الصراع، ودعم مبادرات السلام النسائية المحلية، والدعوة إلى حماية حقوق الإنسان للمرأة في الأنظمة الانتخابية والقضائية والشرطة. ومع ذلك، واتساقًا مع بناء فهم جندري للسلام الذي تمت مناقشته أعلاه، لا تزال هناك قيود أمام التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥.

وجدت دراسة للأمم المتحدة أجرتها راديكا كوماراسوامي (٢٠١٥) أن النوع الاجتماعي في عمليات حفظ السلام لا يزال يعاني من نقص الموارد السياسية والمالية، وأن العناصر الجندرية في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع لا تزال مهمشة في البعثات. ولا تزال النساء يعانين من معدلات مرتفعة من العنف بعد الصراع، وما زلن مستبعدات من عمليات السلام وما زلن يتم تجاهلهن في سياسة بناء السلام. ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، في المحاولات الوطنية والدولية لنزع سلاح المقاتلين السابقين بعد الصراع وإعادة إدماجهم في مجتمع ما بعد الصراع. هذا يعد مجال سياسة ما بعد الصراع الذي كشفه الباحثون النسويون بشكل روتيني بوصفه شديد التمييز بين الجنسين ويستبعد النساء المقاتلات السابقات. وقد أرجعت ميغان ماكنزي (٢٠١٠)

ذلك إلى بناء هويات جندرية تقلل من فكرة أن النساء فاعلات في الصراع أو مشاركات في صنع الحرب، وبدلاً من ذلك تصورهن كضحايا ذوات قدرة محدودة. وبعبارة أخرى، فإنهم يخضعون للحرب وليس الجهات الفاعلة في الحرب.

وهذا لا يعني فقط أن النساء مستبعدات من برامج نزع السلاح بسبب المعايير الجندرية المنتجة اجتماعيا، بل يعني أيضا أنهن غير قادرات على الوصول إلى الفوائد المادية والاقتصادية التي قد تتدفق من هذه البرامج - أو المكاسب السياسية والاجتماعية التي يمكن أن يحققنها من كونهن كذلك. معترف بهم كمحاربين قدامى شرعيين في مجتمعات ما بعد الصراع. يوضح هذا المثال القوة المستثمرة في الهويات الجندرية، والطرق التي يمكن بها تشكيل السياسة وكيف يتم إدامة عدم المساواة بين الجنسين عن طريق هذه السياسة.

وأخيرًا، تساهم التدخلات الدولية مثل بعثات حفظ السلام أيضًا في استمرار العنف بعد انتهاء النزاع، وتعد بمثابة موقع يتم فيه إنتاج الهويات الجندرية. وكانت هناك تقارير عديدة عن قيام قوات حفظ السلام بارتكاب أعمال عنف جنسي ضد النساء والفتيات والفتيان أثناء مهمتهم. وقد اكتسبت هذه القضية الكثير من الاهتمام في عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٦، عندما كشف أحد المبلغين عن مخالفات الأمم المتحدة ليس فقط التقارير عن الاعتداء الجنسي على الأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى من قبل قوات حفظ السلام الفرنسية، ولكن أيضًا تقاعس الأمم المتحدة في مواجهة هذه التقارير. من منظور نسوي، إن الإفلات من العقاب الذي يتمتع به حفظة السلام - على الرغم من الالتزامات الخطابية بعدم التسامح مطلقًا - جاء نتيجة للضرورات الأمنية المتعلقة بالجنسين والتي يتم فيها إعطاء الأولوية للأمن العسكري وتماسك المؤسسة (سواء كانت منظمة دولية أو دولة) على رفاهية الفرد.

خاتمة

لقد أظهرت الأبحاث النسوية أهمية أخذ تجارب النساء ومساهماتهن على محمل الجد، واستخدمت ذلك كقاعدة لتوضيح كيف تعتمد العلاقات الدولية على الأفكار المرتبطة بالنوع الاجتماعي وتديمها حول من يفعل ماذا، ومن يجرب ماذا ــ ولماذا ــ في السياسة العالمية. فضلا عن ذلك، هناك أيضًا اعتراف بأن المرأة عنصر مهم في العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من تسميتها، فإن الحركة النسوية تفعل أكثر من التركيز على المرأة، أو ما يعد قضايا المرأة، وعن طريق تسليط الضوء على عدم المساواة وعلاقات القوة، وتكشف

النسوية عن القوة الجندرية وما تفعله في السياسة العالمية. نظرًا لاهتمامها بتبعية المرأة للرجل، وعدم المساواة بين الجنسين وبناء الهويات الجندرية، فقد تحدت الحركة النسوية المفهوم المتجانس لـ "النساء" في العلاقات الدولية وكشفت عن المنطق الجندري كأطر تنظيمية قوية.

تاسعا: ما بعد الاستعمار

شيلا ناير

يدرس ما بعد الاستعمار كيفية تعامل المجتمعات والحكومات والشعوب في المناطق المستعمرة سابقًا في العالم مع العلاقات الدولية. إن استخدام "ما بعد" من قبل علماء ما بعد الاستعمار لا يشير بأي حال من الأحوال إلى أن تأثيرات الحكم الاستعماري أو آثاره قد اختفت الآن منذ فترة طويلة. بل إنه يسلط الضوء على التأثير الذي لا يزال للتاريخ الاستعماري والإمبريالي في تشكيل الطريقة الاستعمارية في التفكير حول العالم وكيف أن أشكال المعرفة والقوة الغربية تهمش العالم غير الغربي. لا تهتم مرحلة ما بعد الاستعمار بفهم العالم كما هو فحسب، بل كما ينبغي أن يكون أيضًا. وإنها تهتم بالتفاوتات في القوة العالمية وتراكم الثروة، ولماذا تمارس بعض الدول والمجموعات الكثير من السلطة على الآخرين. عن طريق إثارة قضايا مثل هذه، تطرح نظرية ما بعد الاستعمار أسئلة مختلفة عن النظريات الأخرى للعلاقات الدولية وتسمح ليس فقط بقراءات بديلة للتاريخ ولكن أيضًا بمنظورات بديلة حول الأحداث والقضايا المعاصرة.

أساسيات ما بعد الاستعمار

لقد لفتت ما بعد الاستعمار الانتباه على وجه التحديد إلى إهمال نظرية العلاقات الدولية للتقاطعات الحاسمة للإمبراطورية، والعرق/الإثنية، والجنس والطبقة (من بين عوامل أخرى) في أعمال القوة العالمية التي تعيد إنتاج العلاقات الدولية الهرمية. ولا يركز هذا التسلسل الهرمي على السعي إلى توزيع أكثر مساواة للسلطة بين الشعوب والدول، بل على تركيز السلطة.

أحد المواضيع الرئيسة لمرحلة ما بعد الاستعمار أن التصورات الغربية لغير الغرب جاءت نتيجة لإرث الاستعمار الأوروبي والإمبريالية. ان الخطابات - في المقام الأول الأشياء المكتوبة أو المنطوقة - جعلت الدول والشعوب غير الغربية "أخرى" أو مختلفة عن الغرب، وعادة ما تجعلها تبدو أقل شأنا. وعن طريق قيامهم بذلك، ساعدوا القوى الأوروبية في تبرير هيمنتهم على الشعوب الأخرى باسم جلب الحضارة أو التقدم.

لفهم ما بعد الاستعمار بشكل أفضل، يمكننا أن نأخذ في الاعتبار الخطابات التي تجعل بعض علاقات القوة تبدو طبيعية أو حتى حتمية. وتنظر ما بعد الاستعمار إلى القضايا الرئيسة في

العلاقات الدولية بوصفها تشكل خطابات السلطة. وتسمح فكرة الخطاب هذه للعلماء باستخدام إطار مرجعي للتفكير في العالم ومشكلاته، ويعد إطار لا يكمن فقط في البحث القائم على "الحقائق" والذي يمكن التحقق منه تجريبيًا والذي يحرك نظريات العلاقات الدولية التقليدية مثل الواقعية والليبرالية. خذ على سبيل المثال مسألة عدم المساواة العالمية. اذ تشير مرحلة ما بعد الاستعمار إلى أنه من أجل فهم أفضل لكيفية ظهور العلاقات الطبقية العالمية والحفاظ عليها، يجب علينا معالجة الأفكار حول سبب ظهور هذه العلاقات بشكل طبيعي. ويشير هذا النهج إلى كيف أن توصيف الفقر العالمي غالبًا ما يكون مصحوبًا بصور وسرديات للحكومات والمجتمعات غير الغربية بوصفها بدائية، ومفرطة في الذكورة، وعدوانية، وطفولية، ومخنثة في نفس الوقت. باختصار، يرى ما بعد الاستعمار أن معالجة الفقر وعدم المساواة العالمية وإيجاد حلول لها يتعارض مع تمثيلات الآخر التي تجعل من الصعب على صناع السياسات الغربيين التخلص من تحيزاتهم ومعالجة العوامل الهيكلية العالمية الأساسية مثل كيفية تراكم رأس المال والموارد وتدفقها. في جميع أنحاء العالم مما يؤدي إلى عدم المساواة. ولهذا السبب، تركز الحلول غالبا فقط على التدخل لدعم دولة تبدو أقل نموا، بدلا من معالجة الأسباب الكامنة وراء عدم المساواة العالمية.

في تحليل كيفية عمل المفاهيم الأساسية مثل السلطة والدولة والأمن على إعادة إنتاج الوضع الراهن، تقترح نظرية ما بعد الاستعمار رؤية أكثر تعقيدًا لمثل هذه المفاهيم مقارنة بالنظريات التقليدية. على سبيل المثال، تم فرض مفهوم السيادة، ومعه معالم الدولة الحديثة، على العالم الاستعماري من قبل القوى الأوروبية. ومع ذلك، فهو مفهوم عادة ما يعده علماء الواقعية والليبرالية أمرا مفروغا منه. وتتحدى استعمارية ما بعد الاستعمار أيضًا وجهة النظر الماركسية القائلة بأن الصراع الطبقي السبب الجذري للتغيير التاريخي - بدلاً من إظهار كيف يشكل العرق التاريخ. وإن التحليلات التي تركز فقط على الطبقة تفشل في النظر في كيفية تعريف "العالم الثالث" (وهو مصطلح تم تطويره خلال الحرب الباردة لوصف تلك الدول غير المنحازة للولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي) على أنه "متخلف" أو "بدائي" أو "غير العقلانية" ترتبط بالتهميش الاقتصادي المستمر. وبالمثل، في حين أن نظريات العلاقات الدولية السائدة تنظر إلى النظام الدولي على أنه فوضى، فإن علماء ما بعد الاستعمار يرونه على أنه تسلسل هرمي. لقد عزز الاستعمار والإمبريالية عملية طويلة من الهيمنة المستمرة للغرب على بقية العالم، وما زالت الهيمنة الثقافية والاقتصادية والسياسية تميز السياسة العالمية.

وتُظهر مرحلة ما بعد الاستعمار أيضًا كيف أن وجهات النظر الغربية حول الإسلام وأتباعه هي مظهر من مظاهر انعدام الأمن لدى الغرب. وإن صعود الإسلام السياسي في مختلف أنحاء العالم الإسلامي ـ والذي اتسم بالثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ ـ لم يواجه التدخلات الإمبريالية الجديدة فحسب، بل كشف أيضاً عن تأثيرات التحولات الثقافية والاجتماعية الأساسية المصاحبة لاقتصاد عالمي أكثر ترابطاً. وفي الغرب، تم تفسير وجهة نظر هذا الانبعاث من قبل صناع السياسات والأكاديميين البارزين على أنها تبشر بـ "صراع الحضارات" (Huntington 1993)، والأسوأ من ذلك، أنها تشكل تهديدًا مباشرًا للحضارة الغربية. وأظهر إدوارد سعيد (١٩٩٧) كيف تعتمد وسائل الإعلام والسينما والأوساط الأكاديمية والنخب السياسية الغربية على عدسة أو إطار مشوه يستخدم لوصف تاريخ وثقافة الشعوب العربية وأتباع الإسلام. وقد أطلق عليه اسم الاستشراق لأنه يبني فكرة معينة عما يسمى "الشرق" المتميز عن الغرب، والذي ينسب بطريقة ثنائية في التفكير إلى الشرق وسكانه خصائص تعد في الأساس عكس ما عليه الغرب. على سبيل المثال، يمكن وصف سكان الشرق بأنهم غريبون، وعاطفيون، وأنثويون، ومتخلفون، ومحبون للمتعة، وغير عقلانيون، وما إلى ذلك. وهذا على النقيض من السمات الأكثر إيجابية المرتبطة عادة بالغرب مثل العقلانية والذكورة والحضارة والحداثة.

يؤكد العديد من علماء ما بعد الاستعمار على أن الخطابات الاستشراقية لا تزال مرئية في التمثيلات الغربية اليوم. إن التمثيلات والتصورات مهمة لمنظري ما بعد الاستعمار لأنها تملي ما يمكن وصفه طبيعيًا أو منطقيًا.

وتدين ما بعد الاستعمارية بدين كبير لإدوارد سعيد لعمله في تطوير الاستشراق. ومع ذلك، تأثر سعيد نفسه بكتابات المفكرين القوميين والمناهضين للاستعمار مثل فرانتز فانون (١٩٦٧) وألبرت ميمي (١٩٩١) الذين تناقش أعمالهم قوة "الآخر". على سبيل المثال، يوضح (فانون) كيف يشكل العرق الطريقة التي يرتبط بها المستعمر بالمستعمَر، والعكس بالعكس عن طريق تصوير كيف بدأ بعض الناس تحت الحكم الاستعماري في استيعاب - أي التماثل مع - أفكار الاختلاف العنصري التي ترى "الآخرين" على أنهم أقل شأنا من الأوروبيين البيض. ويوضح فانون أن "الرجل الأسود" يُدفع إلى الاعتقاد دونيته أمام "المستعمرين البيض" عن طريق الجوانب النفسية للاستعمار، مثل فرض لغة المستعمر وثقافته ودينه وأنظمة تعليمه. وعن طريق مثل هذه الفرضيات، يعتقد المستعمَرون أنهم أقل شأنا من الناحية الثقافية. وقد سهّل هذا الاستبطان على المستعمرين تبرير حكمهم والحفاظ عليه. وهكذا فإن ما بعد الاستعمار يسلط الضوء على كيفية استمرار الثنائيات العرقية - أي كيفية بناء الأجناس على أنها مختلفة أو

متضادة أو "أخرى" - حتى بعد نهاية الحكم الاستعماري الرسمي. ويسلط الضوء على كيف أن التمييز العنصري لا يؤطر التاريخ فحسب، بل يسلط الضوء على المناقشات المعاصرة مثل الأمن القومي، والسياسة النووية، والقومية، والثقافة، والهجرة، والمعونة الدولية، والنضال من أجل حقوق السكان الأصليين.

يمكن العثور على مثال على التمييز العنصري في الخطابات حول منع الانتشار النووي. في مثل هذه الخطابات، عادةً ما يُنظر إلى الدول وقادتها في الجنوب العالمي على أنها غير موثوقة فيما يتعلق بالأسلحة النووية. هذه الخطابات السائدة تصور هذه الدول على أنها خطيرة، ولا يمكن التنبؤ بها، أو غير خاضعة للمساءلة، وأنها تنتهك المعايير الأساسية لحقوق الإنسان. وما علينا إلا أن ننظر إلى الكيفية التي يتم بها تصوير كوريا الشمالية وإيران، الدولتين اللتين سعتا إلى نشر الأسلحة النووية، كدولتين مارقتين في خطاب السياسة الخارجية الأميركية. ومع ذلك، لعقود من الزمن، يمكن رؤية تجاهل الغرب لحقوق الإنسان في استخراج اليورانيوم الذي يحدث غالباً في الأراضي التي تسكنها الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم - بما في ذلك في الولايات المتحدة - والتي تسببت في الموت والمرض والتدهور البيئي. والأمر الأكثر أهمية أن ما يغيب غالباً عن المناقشة النووية حقيقة مفادها أن الولايات المتحدة القوة الوحيدة التي استخدمت الأسلحة النووية على الإطلاق (باستثناء التجارب)، عندما أسقطت قنبلتين ذريتين على مدينتي ناجازاكي وهيروشيما اليابانيتين في عام ١٩٤٥. مع خسائر مروعة ومدمرة في الأرواح.

لذلك، بالنسبة لعلماء ما بعد الاستعمار مثل شامبا بيسواس (٢٠١٤)، فإن فكرة أنه يمكن الوثوق ببعض الدول في امتلاك الأسلحة النووية بينما لا يمكن الوثوق بدول أخرى لأنها أقل تطورًا أو أقل نضجًا في نهجها تجاه الحياة البشرية أو أقل عقلانية هي خطاب عنصري. في مثل هذه المناقشات، لا تسأل نظرية ما بعد الاستعمار من الذي يمكن الوثوق به في امتلاك مثل هذه الأسلحة، بل من الذي يحدد من يمكن الوثوق به - ولماذا؟ إن مجرد النظر إلى التنافس بين الدول للحصول على أسلحة نووية لن يخبرنا بما يكفي عن طريقة عمل القوة في العلاقات الدولية - مثل كيف يرتكز سباق التسلح النووي على قدرة بعض الدول على بناء دول أخرى بحيث تكون قادرة على ذلك، وتعد غير قادرة على امتلاك أي من هذه الأسلحة على الإطلاق.

ما بعد الاستعمار وتهميش النساء الملونات

كما هو الحال مع جميع نظريات العلاقات الدولية، هناك مناقشات داخلية بين علماء ما بعد الاستعمار، وفي هذه الحالة أيضًا تداخل كبير مع الحركة النسوية – ولا سيما نسوية "الموجة الثالثة" التي أصبحت بارزة في التسعينيات. لاحظت بيل هوكس (٢٠٠٠) أن ما يسمى بـ "الموجة الثانية" من الحركة النسوية في منتصف وأواخر القرن العشرين قد نشأت من نساء في وضع متميز ولم تمثل النساء الأميركيات من أصول أفريقية مثلها اللاتي ما زلن على هامش الحياة السياسية (المجتمع والسياسة والاقتصاد) ودعت إلى نشاط وسياسة نسوية بديلة ونقدية ومميزة.

على سبيل المثال، هل تعاني امرأة سوداء من أحد الأحياء الفقيرة في الجانب الجنوبي من شيكاغو من التمييز الجنسي بنفس الطريقة التي تعاني منها امرأة بيضاء من ضواحيها الأكثر ثراءً؟ قد تتعرض النساء اللاتي يتشاركن نفس الهوية العرقية للتمييز الجنسي بطرق مختلفة بسبب طبقتهن. وقد ينطبق الشيء نفسه على النساء ذوات البشرة الملونة والنساء البيضاوات من نفس الطبقة الاجتماعية. وتعاني النساء ذوات البشرة الملونة والنساء البيضاوات في الولايات المتحدة من "النظام الأبوي المغاير" - وهو نظام مجتمعي يتسم بهيمنة الذكور البيض من جنسين مختلفين - بشكل مختلف حتى لو كانوا ينتمون إلى نفس الطبقة الاجتماعية. ويمكن العثور على مثال توضيحي لكيفية عمل ذلك في فيديو أغنية "Lemonade" لـ(بيونسيه)، والذي لا يعتمد فقط على كيفية تصفية التمييز الجنسي عن طريق هذا النظام الأبوي، ولكنه يستكشف أيضًا كيف يتشابك العرق والجنس والطبقة والنشاط الجنسي بشكل وثيق في تاريخ النساء السود. .

إن حقيقة أن بعض النساء السود قد يتمتعن بامتياز أكبر فيما يتعلق بالطبقة قد لا تقلل من تجربتهن مع العنصرية. لهذا السبب (وغيره)، يدعو الباحثون النسويون في مرحلة ما بعد الاستعمار إلى مزيد من الاهتمام بالتقاطعات بين العرق والأثنية والجنسية والطبقة. وعن طريق القيام بذلك، فإنهم يتناولون الطرق التي تتقاطع بها الجوانب المختلفة لهوية الفرد، مثل العرق والجنس والطبقة وما إلى ذلك، لخلق أشكال متعددة ومتميزة من الاضطهاد بحيث لا يمكن تفضيل أي جانب على الآخر في الفهم. وبدلاً من ذلك، يجب فهم الهويات المختلفة على أنها متقاطعة في إنتاج تجربة الفرد مع القمع. وان فكرة "التقاطعية" هذه تعد فكرة مركزية في مقاربات الموجة النسوية الثالثة.

وتشترك نسويات ما بعد الاستعمار في الرغبة في الذهاب إلى ما أبعد من مجرد تحليل تأثيرات النظام الأبوي، وعدم المساواة بين الجنسين، والاستغلال الجنسي. وبدلا من ذلك، فإنهم يسلطون

الضوء على الحاجة إلى محاربة ليس فقط النظام الأبوي (الذي يُفهم على نطاق واسع على أنه سلطة الرجال على النساء)، ولكن أيضا الطبقية والعنصرية التي تميز النساء البيض على النساء ذوات البشرة الملونة. إنهم يشككون في فكرة التضامن العالمي في الحركات النسائية، بحجة أن النضال ضد النظام الأبوي وكذلك عدم المساواة الاجتماعية يجب أن يكون مرتبطًا بالامتياز العنصري والإثني والجنسي. على سبيل المثال، في حين أن الحركة النسوية الغربية كثيرا ما تصور الحجاب بوصفه رمزا لاضطهاد المرأة، فقد تبنت العديد من النساء الجزائريات الحجاب، ووقفن إلى جانب الرجال، عند الاحتجاج على الحكم الفرنسي. بالنسبة لهم، كان رمزًا لمعارضة النظام الأبوي الاستعماري الأبيض. وفي أجزاء أخرى كثيرة من العالم المستعمر، وقفت النساء جنبًا إلى جنب مع الرجال في الحركات القومية للإطاحة بالحكم الاستعماري، مما يدل على أن النساء في سياقات ثقافية واجتماعية وسياسية مختلفة يتعرضن للقمع بطرق مختلفة جدًا. وتلتزم نسويات ما بعد الاستعمار بنهج تقاطعي يكشف عن الآثار العميقة لكيفية وسبب تأصل العنف المنهجي الواضح في الحرب والصراع والإرهاب والفقر وعدم المساواة الاجتماعية وما إلى ذلك. ومن ثم فإن فهم القوة يتطلب الاهتمام بهذه التقاطعات وكيفية تضمينها في القضية المطروحة.

تؤكد النسوية ما بعد الاستعمارية أن النساء ذوات البشرة الملونة يتعرضن للاضطهاد ثلاث مرات بسبب (١) العرق/الإثنية، (٢) الوضع الطبقي، (٣) الجنس. ومن الأمثلة على ذلك ظروف العمل التي تعيشها العديد من النساء في الجنوب العالمي اللاتي يعملن في مصانع تنتج المنسوجات، وأشباه الموصلات، والسلع الرياضية والاستهلاكية لتصديرها إلى الغرب. وفي أحد هذه المصانع في تايلاند، وهو مصنع للألعاب، أدى حريق في عام ١٩٩٣ إلى مقتل ٢٢٠ عاملة في المصنع وإصابة أكثر من ٥٠٠ آخرين بجروح خطيرة. وكانت أبواب المبنى مغلقة وقت الحريق. وكشفت المأساة عن الاستغلال وظروف العمل المزرية لهؤلاء النساء، اللاتي تم توظيفهن من قبل مقاولين محليين لشركات أمريكية لصناعة الألعاب والحيوانات المحنطة لبيعها في الأسواق الغربية. وعلى الرغم من عقود من مثل هذه الانتهاكات، لم يكن هناك اهتمام كبير بالظروف السائدة في هذه المصانع، أو بمأساة الحريق، في وسائل الإعلام الغربية الرئيسة. وقد سلطت إحدى مقالات الرأي الضوء على التجاهل الصادم لحياة هؤلاء النساء، ويعرف هؤلاء المسؤولون التنفيذيون أن أرباحهم تأتي من كدح الشباب والبائسين في الشرق الأقصى؛ يمكنهم التعايش مع ذلك – العيش بشكل جيد، في الواقع. لكنهم لا يريدون التحدث عن النساء والفتيات

الميتات المكدسات في ساحة المصنع مثل الكثير من القمامة، اذ سيتم نقل جثثهن في نهاية المطاف مثل أي حطام صناعي آخر (هربرت ١٩٩٤)."

وفي مأساة أخرى، انهار مصنع رانا بلازا للملابس في دكا، بنجلاديش، مما أسفر عن مقتل ١١٣٥ من عمال الملابس، أغلبهم من النساء وقد سلط الضوء على طريقة عمل صناعة الملابس العالمية. وتستفيد خطوط الملابس الغربية الشهيرة من الأجور المنخفضة والاستغلال وظروف المصانع الاستغلالية عن طريق إنتاج ملابسها في بلدان ذات قوانين وأنظمة بناء متساهلة ومعايير عمل غير موجودة (أو غير كافية). لا تُحاسب المصانع على ظروف العمل أو السلامة. ويرى باحثو ما بعد الاستعمار أن الظروف الاستغلالية العميقة وتجاهل سلامة هؤلاء العمال تظهر أن القيمة الأقل تُنسب إلى الأجساد البّنِية مقارنة بالأجساد البيضاء.

وفي حين كانت هناك تغطية أكبر بكثير لهذا الحادث الصناعي في وسائل الإعلام الغربية، ورغم أن العلامات التجارية التي كانت تُصنع ملابسها في رانا بلازا عانت من بعض الدعاية السيئة اللحظية، إلا أنه لم يكن هناك سوى القليل من الجهود المتواصلة لتصحيح الأخطاء في عمليات الشركات المتعددة الجنسيات. إن السعي لتحقيق أعلى هوامش ربح ممكنة يجبر البلدان النامية على الدخول في "سباق نحو القاع" اذ تتنافس للحصول على أرخص تكاليف العمالة والإنتاج من أجل جذب الاستثمار من الشركات المتعددة الجنسيات.

والنتيجة انخفاض الأجور والاستغلال وانخفاض معايير السلامة. وتشرح دراسات ما بعد الاستعمار الفشل في تغيير هذه الظروف عن طريق الكشف عن كيفية اجتماع العرق والطبقة والجنس لإخفاء محنة هؤلاء العمال، مما يعني أن مشرفي المصانع، مثل أصحاب عمليات رانا بلازا ، لا يخضعون للمساءلة حتى تقع المأساة. وحتى عندما تتم محاسبتهم، فإن العقوبة لا تمتد إلى الشركات الغربية في أعلى السلسلة التي تتعاقد من الباطن على مهمة استغلال العمال - وفي نهاية المطاف قتل بعضهم في هذه الحالات. ويكاد يكون من المستحيل أن نتصور أن مأساة بهذا الحجم في دولة غربية من شأنها أن تؤدي إلى اتخاذ إجراءات قليلة ضد المسؤولين عنها أو تسمح للظروف التي تسببت في استمرارها دون رادع تقريبًا.

خاتمة

تستجوب مرحلة ما بعد الاستعمار النظام العالمي الذي تهيمن عليه الجهات الفاعلة الحكومية الرئيسة ومصالحها المهيمنة وطرق النظر إلى العالم. فهو يتحدى المفاهيم التي سيطرت على

الطريقة التي تتصرف بها الدول أو تتصرف بها والدوافع التي تحفزها. إنه يجبرنا على طرح أسئلة صعبة حول كيف ولماذا ظهر نظام دولي هرمي، كما أنه يتحدى الافتراضات الأساسية للتيار الرئيس للعلاقات الدولية حول مفاهيم مثل القوة وكيفية عملها. وتجبرنا مرحلة ما بعد الاستعمار على حساب الظلم والاضطهاد اليومي الذي يمكن أن يكشف عن نفسه بأشد العبارات عن طريق لحظة معينة من الأزمة. سواء كان الأمر يتعلق بتهديد الأسلحة النووية أو وفاة العمال في المصانع التي تنتج البضائع للأسواق الغربية، فإن ما بعد الاستعمار يطلب منا تحليل هذه القضايا من وجهة نظر أولئك الذين يفتقرون إلى السلطة. وفي حين تشترك نظرية ما بعد الاستعمار في أرضية مشتركة مع نظريات نقدية أخرى في هذا الصدد، فإنها تقدم أيضًا نهجًا مميزًا. إنه يجمع بين قلق عميق بشأن تاريخ الاستعمار والإمبريالية، وكيف يتم نقلهما إلى الحاضر - وكيف أن عدم المساواة والاضطهاد المتجذر في العلاقات العرقية والطبقية والجندرية على نطاق عالمي يؤثر على فهمنا للعلاقات الدولية. وعن طريق الاهتمام الشديد بكيفية ظهور هذه الجوانب من المشهد العالمي في سياقات محددة، فإن ما بعد الاستعمار يمنحنا رؤية مفاهيمية مهمة وبديلة تزودنا بمجموعة مختلفة من الأدوات النظرية لتفكيك تعقيدات هذا العالم.

عاشرا: نحو علاقات دولية عالمية؟

أميتاف أشاريا

دراسة العلاقات الدولية تنمو بسرعة في جميع أنحاء العالم. يشكل طلاب العلاقات الدولية في الجامعات الغربية مجموعة متعددة الثقافات بشكل متزايد، يأتون من أجزاء مختلفة من العالم. كما أن هناك انتشاراً لأقسام وبرامج علاقات المستثمرين في جامعات خارج الغرب، لاسيما في الدول الكبيرة مثل الصين والهند وتركيا والبرازيل وإندونيسيا. ومع ذلك، فإن العلاقات الدولية ليست بعد نظامًا عالميًا حقيقيًا يجسد النطاق الكامل للأفكار والمناهج والتجارب لكل من المجتمعات الغربية وغير الغربية. تظل نظريات ومفاهيم العلاقات الدولية متحيزة بشدة لصالح أوروبا الغربية والولايات المتحدة. ومن ثم، فإنهم يهملون التجارب والعلاقات في أجزاء أخرى من العالم، أو يقدمون طريقة سيئة لفهمها وشرحها.

إن فكرة العلاقات الدولية العالمية تتحدى إهمال العلاقات الدولية التقليدية وتهميشها لأصوات وتجارب العالم غير الغربي، أو الجنوب العالمي. وان الهدف الرئيس للعلاقات الدولية العالمية "مشاركة الباقين". ويدعو إلى مشاركة أكبر من العلماء من الجنوب العالمي في مجال العلاقات الدولية وتوسيع طريقة تدريس وكتابة العلاقات الدولية في مراكز المعرفة المهيمنة في الغرب. والغرض من العلاقات الدولية العالمية ضمان تحويل التخصص إلى شيء يجسد ويشرح العلاقات بين الدول والمجتمعات في جميع أنحاء العالم: الشرق والغرب والشمال والجنوب. ولا يسعى منظور العلاقات الدولية العالمي حول نظرية العلاقات الدولية إلى استبدال النظريات القائمة، ولكنه يتحداها لتوسيع آفاقها والاعتراف بمكانة ودور العالم غير الغربي.

إن أسباب الهيمنة الغربية حتى الآن على العلاقات الدولية عديدة. الأول: الوضع المهيمن للعلماء والمنشورات والمؤسسات الغربية في مجال العلاقات الدولية واعتقادهم السائد بأن نظرية العلاقات الدولية الغربية قد اكتشفت الطريق الصحيح لفهم العلاقات الدولية، أو الإجابات الصحيحة للألغاز والمشكلات المعاصرة. ومما يزيد المشكلة تعقيداً النقص الخطير في الموارد المؤسسية في العالم غير الغربي. أضف إلى ذلك التحديات التي تواجه الباحثين من البلدان غير الناطقة باللغة الإنجليزية في النشر في مجلات العلاقات الدولية الكبرى أو متابعة المناقشات والتطورات الرئيسة في هذا المجال والتي يتم إجراؤها بشكل أساسي باللغة الإنجليزية. وهناك عامل آخر يتلخص في الارتباط الوثيق بين أكاديميي العلاقات الدولية والحكومات في العديد من

البلدان النامية (رغم أن هذه سمة أيضاً في الغرب)، الامر الذي يشجع البحوث الموجهة نحو السياسات على حساب العمل النظري. وهناك أيضاً ميل بين العديد من علماء العلاقات الدولية في الجنوب العالمي نحو القبول غير النقدي للنظرية الغربية ـ وما يترتب على ذلك من انعدام الثقة في مواجهة المنظرين الغربيين. في هذه الحالة، فإن ما يعد نظرية يعني في الغالب تطبيق المفاهيم والنماذج النظرية الغربية على السياق المحلي، بدلاً من حقن الأفكار والرؤى المحلية من الممارسات المحلية إلى الجسم الرئيس لنظرية العلاقات الدولية.

يقال إن تخصص العلاقات الدولية، كما يتم تقديمه غالبًا في الكتب السائدة وبرامج التعلم والتدريب في المؤسسات التعليمية الكبرى، قد بدأ اسميًا في المملكة المتحدة في عام ١٩١٩ عندما تم إنشاء أول قسم وأستاذ في السياسة الدولية في (أبيريستويث) في (ويلز). لكنها تطورت بالفعل في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. وليس من قبيل المصادفة أن هذه البلدان كانت القوى الرائدة في العالم قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها. ووفقاً لوجهة النظر التقليدية، فإن العلاقات الدولية تبدأ بسلام وستفاليا (١٦٤٨)، عندما طورت أوروبا الدولة القومية ذات السيادة. وتزامن ذلك أيضًا تقريبًا مع صعود «الغرب» عبر نظام الدول الأوروبية الذي امتد إلى بقية العالم بسبب الاستعمار الأوروبي.

عندما أصبحت الدول غير الغربية مستقلة في فترة إنهاء الاستعمار بعد عام ١٩٤٥، ورثت وتبنت الأفكار والمؤسسات والممارسات الأوروبية. وبعد الحرب العالمية الثانية، وبينما احتفظت بعض الأفكار الأوروبية بمركزيتها، أضافت الولايات المتحدة أفكارها وأساليبها الخاصة. كانت أوروبا قبل عام ١٩٤٥ تدير علاقاتها الدولية عن طريق نظام توازن القوى، استناداً إلى فكرة مفادها أن أفضل ضمان لاستقرار النظام الدولي عن طريق التكافؤ التقريبي بين القوى الكبرى. وأي محاولة من جانب أي قوة منفردة لتصبح مهيمنة (السيطرة على الباقي) يجب هزيمتها عن طريق تحالف بين القوى الأخرى في النظام. ومن ناحية أخرى، سعت الولايات المتحدة إلى إدارة النظام الدولي عن طريق المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات كانت مفتوحة نظريًا لمشاركة جميع الدول، إلا أن غرضها وجدول أعمالها تأثر بشدة بمصالح وتفضيلات الولايات المتحدة وحلفائها.

لقد تأثر مجال العلاقات الدولية بأفكار وممارسات الغرب، ولم يول اهتمامًا كبيرًا لـ "البقية". وكانت الأدبيات التقليدية تنظر إلى الدول غير الغربية بوصفها "متخذة للمعايير" أو "رعايا

سلبيين" ـ متلقية للأفكار والمؤسسات الغربية ـ بدلا من كونها مساهمين نشطين في النظام الدولي في حد ذاتها. وفي مقابل وجهة النظر التقليدية هذه، تقدم العلاقات الدولية العالمية رواية بديلة. ربما تم اختراع العلاقات الدولية كنظام في الغرب، لكن جوهر العلاقات الدولية لم يبدأ مع صلح ويستفاليا عام ١٦٤٨، الذي كان بمثابة بداية فترة الهيمنة الغربية. وكانت الحضارات الأخرى والأقدم - مثل الهند والصين والإسلام - رائدة في أنظمة دولية وأنظم عالمية مختلفة. ولهذا السبب، ينبغي أن تكون مساهمتهم أكثر أهمية في دراسة العلاقات الدولية. ولا ينبغي للعلاقات الدولية أن تدرس الأنظمة الدولية الفوضوية مثل نظام دول المدن اليونانية وأوروبا بعد سلام ويستفاليا فحسب، بل يتعين عليها أيضاً أن تدرس الأنظمة الهرمية مثل تلك التي كانت سائدة في آسيا والشرق الأوسط قبل ظهور الاستعمار الأوروبي.

وترى العلاقات الدولية العالمية أيضًا أنه يجب دراسة الأنظمة الدولية ليس فقط من حيث التفاعلات السياسية والاستراتيجية ولكن أيضًا من حيث التفاعلات الثقافية والحضارية. إن العديد مما يسمى المفاهيم الحديثة مثل الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وتوازن القوى، والإدارة الجماعية للأمن ـ والتي غالباً ما ترجعها العلاقات الدولية التقليدية إلى الأفكار والممارسات الأوروبية ـ ترجع في واقع الأمر إلى نقاط منشأ متعددة، سواء داخل أوروبا أو خارجها. ومع هذا النطاق الأوسع، توفر العلاقات الدولية مساحة أكبر للتاريخ والثقافة والأنظمة الاقتصادية والتفاعلات ومساهمات الحضارات والدول غير الغربية. ومن الأفضل فهم العلاقات الدولية بوصفها نتاج التفاعلات والتعلم المتبادل بين جميع الحضارات والدول، على الرغم من أن بعضها كان أقوى من البعض الآخر في مراحل مختلفة من التاريخ.

بشكل عام، تدور فكرة العلاقات الدولية العالمية حول ستة أبعاد رئيسة :

أولاً، تدعو العلاقات الدولية العالمية إلى فهم جديد للعالمية. إن المعنى السائد للعالمية في العلاقات الدولية اليوم يتأثر بشدة بعصر التنوير الأوروبي. وكما قال روبرت كوكس (٢٠٠٢، ٥٣)، "في المعنى التنويري، ان العالمي يعني الصحيح لكل الزمان والمكان." ويمكن أن يسمى مفهومه للعالمية "العالمية الخاصة"، بمعنى مجموعة واحدة من الأفكار من أوروبا تنطبق على البشرية جمعاء. وكان لهذا المفهوم للعالمية جانب مظلم: قمع التنوع وتبرير الإمبريالية الأوروبية - والذي كان مستوحى من الاعتقاد بأن الأفكار والمؤسسات والممارسات الأوروبية متفوقة على أفكار ومؤسسات وممارسات الآخرين، ومن ثم تستحق أن تُفرض على المجتمعات الأخرى بالقوة والاحتلال . لذلك فان البديل للعالمية الخصوصية هو العالمية التعددية. وهذا

يعترف بالتنوع بين الأمم ويحترمه ويسعى في الوقت نفسه إلى إيجاد أرضية مشتركة فيما بينها. وتنظر إلى العلاقات الدولية بوصفها نظامًا له أسس متعددة وعالمية.

ثانياً، تدعو العلاقات الدولية العالمية إلى ترسيخ العلاقات الدولية بشكل أكثر أصالة في تاريخ العالم، بدلاً من التاريخ الغربي ـ وفي الأفكار والمؤسسات ووجهات النظر والممارسات الفكرية لكل من المجتمعات الغربية وغير الغربية. "إحضار الباقي" لا يعني ببساطة استخدام العالم غير الغربي كأرضية اختبار لإعادة التحقق من صحة نظريات العلاقات الدولية الحالية بعد بعض التعديلات والإضافات. ويجب أن تكون العلاقات الدولية العالمية عملية ذات اتجاهين. يتمثل التحدي الرئيس الذي يواجه نظريات ومنظري العلاقات الدولية العالمية في تطوير المفاهيم والمناهج من السياقات غير الغربية وفقًا لشروطهم الخاصة، وتطبيقها ليس فقط محليًا ولكن أيضًا على سياقات أخرى، بما في ذلك الإطار العالمي الأكبر.

ثالثا، تستوعب العلاقات الدولية العالمية المعرفة القائمة في مجال العلاقات الدولية، ولا تحل محلها، بما في ذلك النظريات والأساليب والادعاءات العلمية التي ألفناها بالفعل. إنني أدرك تمامًا أن نظريات العلاقات الدولية ليست متجانسة أو غير قابلة للتغيير عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع العالم غير الغربي. وكانت بعض النظريات، ولا سيما ما بعد الاستعمار والنسوية، في طليعة الجهود المبذولة للتعرف على الأحداث والقضايا والفاعلين والتفاعلات خارج الغرب واستخلاص رؤى نظرية منها لإثراء دراسة العلاقات الدولية. فالواقعية تتقدم على الليبرالية في استخلاص الرؤى من العالم غير الغربي. على سبيل المثال، يعترف الواقعيون بفكر (كوتيليا) في الهند أو المفكرين القانونيين في الصين، مثل هان فيزي، بوصفهم رواد مكيافيلي أو هوبز. أضافت الواقعية أيضًا متغيرات جديدة إلى عائلتها النظرية جعلتها أكثر صلة بالعالم غير الغربي منها في أشكالها الكلاسيكية. لقد كانت البنائية ذات أهمية خاصة في فتح المجال للمنح الدراسية حول العالم غير الغربي بسبب تأكيدها على الثقافة والهوية. والواقعية والليبرالية تميز المحددات المادية للعلاقات الدولية، مثل السلطة أو الثروة. وهذه غالبا ما تكون قليلة المعروض في العالم النامي. ولكن الأفكار والأعراف ليست كذلك، وهي تشكل غالباً الآليات الرئيسة التي عن طريقها تقدم البلدان النامية مساهمتها في العلاقات الدولية. اما الليبرالية مفيدة أيضًا بهذا المعنى لأنها تحدد وتصف ثلاثة مسارات رئيسة للسلام: الترابط الاقتصادي، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والديمقراطية. وقد شهد العالم اتجاهات متزايدة نحو هذه الأمور في العالم النامي. لقد نما الاعتماد الاقتصادي المتبادل العالمي منذ نهاية الحرب الباردة. ولقد كان هناك ترابط اقتصادي إقليمي متزايد في شرق آسيا، وتعد منطقة بالغة الأهمية في العالم. وقد تكاثرت

المؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك في مجالات أحدث نسبيا مثل الفضاء الإلكتروني وتغير المناخ. وبدرجة أقل، ترسخت عملية التحول الديمقراطي في العالم النامي، ولا سيما في أميركا اللاتينية وأجزاء من شرق آسيا، مثل إندونيسيا وميانمار. يمكن لهذه التطورات أن تجعل الليبرالية أكثر أهمية في فهم السياسة الدولية للعالم غير الغربي.

رابعاً، تعطي العلاقات الدولية العالمية مركز الصدارة للمناطق، اذ أصبحت النزعة الإقليمية اليوم أقل تركيزًا على الدولة وتشمل نطاقًا متزايد الاتساع من الجهات الفاعلة والقضايا. ويُنظر إلى الإقليمية أحيانًا على أنها نقيض العالمية، لكن الاثنين يمكن أن يكونا متكاملين. إن تجمعات مثل الاتحاد الأوروبي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، والاتحاد الأفريقي، تكمل في الواقع الدور الذي تمارسه الأمم المتحدة في حفظ السلام، والعمليات الإنسانية، وإدارة الصراعات. ولا تقتصر دراسة المناطق على كيفية تنظيمها ذاتيا لمجالها الاقتصادي والسياسي والثقافي، بل إنها تتعلق أيضا بكيفية ارتباطها ببعضها البعض لتشكيل النظام العالمي. فضلا عن ذلك، يعد التركيز على المناطق أمرًا أساسيًا لتحقيق تكامل وثيق بين المناهج التخصصية (التي غالبًا ما يكون لها نطاق عالمي) ودراسات المناطق (أو الإقليمية).

خامساً، لا يمكن للعلاقات الدولية العالمية حقاً أن تقوم على الاستثناء الثقافي وضيق الأفق. الاستثناء يعني الميل إلى تقديم خصائص مجموعة اجتماعية على أنها متجانسة وفريدة بشكل جماعي ومتفوقة على خصائص الآخرين. وكثيرًا ما ترتبط الادعاءات المتعلقة بالاستثناء بالأجندات والأغراض السياسية للنخبة الحاكمة، كما واضح في مفاهيم مثل "القيم الآسيوية" أو "حقوق الإنسان الآسيوية" أو "الديمقراطية الآسيوية". وترتبط هذه عادة بأشكال مختلفة من الحكم الاستبدادي لأنها نشأت في التسعينيات من دول مثل سنغافورة في عهد (لي كوان يو)، وماليزيا في عهد (مهاتير محمد)، والصين في عهد (دنغ شياو بينغ). وعلى نحو مماثل، غالباً ما تبرر الاستثنائية في العلاقات الدولية هيمنة القوى الكبرى على القوى الضعيفة. قبل هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، وسعت اليابان إلى تأسيس إمبراطورية على آسيا بحجة الثقافة والهوية الآسيوية المميزة. واليوم كان صعود الصين سبباً في زيادة احتمالات قيام نظام دولي في آسيا تهيمن عليه القيم الصينية (الكونفوشيوسية) والمؤسسات المهيمنة، مثل نظام الرافد التاريخي.

أخيرًا، تأخذ العلاقات الدولية العالمية مفهومًا واسعًا وأشكالًا متعددة للوكالة. منذ وقت ليس ببعيد، كان يُنظر إلى الفاعلية في العلاقات الدولية في المقام الأول من حيث "معيار الحضارة" الذي كان العنصر الحاسم فيه قدرة الدول على الدفاع عن سيادتها، وشن الحرب، والتفاوض

على المعاهدات، وفرض الامتثال وإدارة توازن القوى. . إن هذه الصياغة الأنانية واللاتاريخية والعنصرية الوقحة من قبل القوى الاستعمارية الأوروبية تجاهلت حقيقة أنه حتى أكثر أشكال فن الحكم تطورًا كانت موجودة في العديد من الحضارات غير الغربية المبكرة. في حين أن نظريات العلاقات الدولية السائدة نظرت إلى ما يسمى بالعالم الثالث أو الجنوب العالمي بوصفه هامشيا في الممارسات التي تقوم بها الدول، فإن بعض النظريات النقدية ازدهرت في الواقع على هذه الهامشية المفترضة. ولقد انتقدوا بحق النظريات السائدة لاستبعاد الجنوب، لكنهم لم يستكشفوا إلا القليل من الأشكال البديلة للوكالة في الجنوب. ورغم أن الفوارق العالمية في القوة المادية لن تختفي، فنحن في احتياج إلى تبني رؤية أوسع للقوة في العلاقات الدولية، وتجاوز القوة العسكرية والثروة. فالوكالة مادية وكذلك فكرية. إن القوة ليست حكرا على الأقوياء، ولكنها يمكن أن تظهر كسلاح للضعفاء. ويمكن ممارسة الوكالة في الفضاء العالمي العابر للحدود الوطنية وكذلك على المستويين الإقليمي والمحلي. ويمكن أن تتخذ الوكالة أشكالًا متعددة. وتعني الوكالة بناء قواعد ومؤسسات جديدة على المستوى الإقليمي إما لتحدي النظام العالمي أو دعمه وتعزيزه.

على سبيل المثال، يُعَد الزعيم القومي الصيني قبل الحرب العالمية الثانية، (صن يات سن)، الأب الروحي لفكرة التنمية الدولية التي جاءت لدعم مؤسسات ما بعد الحرب مثل البنك الدولي. وكان (جواهر لال نهرو) الهندي أول من اقترح حظر التجارب النووية. وتبنت دول أمريكا اللاتينية إعلانا لحقوق الإنسان قبل أشهر من صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة في نيويورك. ومارست الدول الآسيوية دورًا مهمًا في صياغة مواثيق الأمم المتحدة اللاحقة بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فالوكالة تعني وضع تصور وتنفيذ مسارات جديدة للأمن والتنمية والعدالة. ففي ستينيات القرن العشرين، طورت البلدان الأفريقية قواعد رسمية وغير رسمية للحفاظ على حدود ما بعد الاستعمار في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، التي حل محلها الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٠. وإلى جانب الاتحاد الأفريقي، مارت المنظمة دور رئيس في إنشاء معيار "مسؤولية الحماية" (R2P) من قبل القادة السياسيين الأفارقة مثل نيلسون مانديلا، والدبلوماسيين مثل فرانسيس دينغ (سوداني)، ومحمد سحنون (جزائري)، والأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان. وتحدى الاقتصادي الهندي (أمارتيا سين) والاقتصادي الباكستاني (محبوب الحق) بشكل مباشر النموذج الغربي التقليدي للتنمية الذي يركز على القوة الاقتصادية الوطنية ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وطرحوا المفهوم البديل والأوسع للتنمية البشرية، والذي يركز على تعزيز

القدرات الفردية عن طريق التعليم الابتدائي والصحة. وكما واضح، فإن بعض أعمال الوكالة هذه لا تقتصر على مناطق محددة أو على الجنوب نفسه، ولكنها مهمة للحوكمة العالمية ككل. وباستخدام هذا الإطار الأوسع للوكالة، تعطي العلاقات الدولية العالمية مكانًا مركزيًا لأصوات الجنوب وفعاليته، ولوجهات النظر الجنوبية بشأن النظام العالمي وللديناميكيات المتغيرة للعلاقات بين الشمال والجنوب.

مع وضع أساسيات العلاقات الدولية العالمية الآن، من المهم أن نتذكر روبرت كوكس، الذي حذر من أن "النظرية دائمًا ما تكون لشخص ما ولهدف ما". ما العلاقات الدولية العالمية ولأي غرض؟ ولأن العلاقات الدولية العالمية لا ترفض نظريات العلاقات الدولية القائمة، ولكنها تسعى إلى استيعابها، فهي عرضة للانتقادات بأنها قد تنتهي في نهاية المطاف إلى الحفاظ على البنية الأساسية للعلاقات الدولية ـ ولو أنها تملأ محتويات جديدة عن طريق جمع المفاهيم من مختلف أنحاء العالم. وبعبارة أخرى، قد تؤدي العلاقات الدولية العالمية في نهاية المطاف إلى عولمة نظريات ومفاهيم العلاقات الدولية التقليدية. وهناك أيضاً خطر الإفراط في التركيز على الدول غير الغربية الأقوى والأكثر ثراءً بالموارد على حساب الدول الأضعف في العالم النامي. التحدي الآخر الذي يواجه العلاقات الدولية العالمية، كيفية دراسة جميع الأمم والحضارات ومجالات القضايا في إطار واحد دون حجب الاختلافات الثقافية والسياسية والاقتصادية فيما بينها. إن محاولة ذلك تحمل أيضًا خطر جعل العلاقات الدولية واسعة جدًا، مما يقلل من قيمتها التحليلية ويجعل بناء النظرية أمرًا صعبًا. هذه المخاطر ليست تافهة، ولكن إبقائها في بؤرة التركيز من شأنه أن يساعد العلماء على التقدم بشكل إيجابي في مجال يتطلب بوضوح منظورًا عالميًا جديدًا.

الجزء الثاني

النظريات الساندة

الحادي عشر: النظرية الخضراء

هيو سي داير

في ستينيات القرن العشرين، كان هناك اعتراف عام بالأزمة البيئية العالمية الناشئة عن "مأساة المشاعات"، وهي فكرة مفادها أن البشر، كأفراد مهتمين بمصالحهم الذاتية، سوف يفرطون في استخدام الموارد المشتركة مثل الأرض والمياه العذبة والأسماك. وفي السبعينيات، عُقد أول مؤتمر للأمم المتحدة حول هذا الموضوع، وبحلول الثمانينيات ظهرت الأحزاب السياسية والسياسات العامة الخضراء. وتزامن ذلك مع المطالبة بنظرية خضراء للمساعدة في تفسير وفهم هذه القضايا السياسية. بحلول تسعينيات القرن العشرين، أصبحت العلاقات الدولية تعترف بالبيئة الطبيعية كمصدر متزايد الأهمية للأسئلة في هذا التخصص، الأمر الذي يتطلب اهتمامًا نظريًا وعمليًا – لا سيما في أعقاب تزايد الأدلة على أن التصرفات البشرية تغير بشكل كبير مناخنا العالمي وتطرح مشكلات أمنية وبيئية.

أساسيات النظرية الخضراء

يتناول الفكر البيئي مصالح الطبيعة نفسها وليس فقط مصالح البشرية في الطبيعة. تلتقط النظرية الخضراء هذا التوجه من حيث القيمة والفاعلية السياسية (Goodin 1992) – ما الذي يجب تقييمه، وعلى يد من وكيف يتم الحصول عليه؟. وتنتمي النظرية الخضراء إلى تقليد النظرية النقدية، بمعنى أن القضايا البيئية تثير أسئلة حول العلاقات بيننا وبين الآخرين في سياق اتخاذ القرار المجتمعي والجماعي. وهذا بدوره يثير دائمًا مسألة أين تقع حدود المجتمع السياسي. بالنسبة للمشكلات البيئية، التي تتجاوز الحدود، فإن هذه الأسئلة تأخذ شكل السؤال على أي مستوى من المجتمع السياسي يجب أن نسعى إلى حل. وبالنسبة للمنظرين البيئيين، فإن الإجابات موجودة في أفكار بديلة حول الارتباط السياسي القائم على علاقاتنا البيئية.

لقد كان لإدخال القضايا البيئية في العلاقات الدولية بعض التأثير، ولكن يمكن النظر إلى أهميتها النظرية وآثارها السياسية العملية إما على أنها متوافقة أو غير قابلة للتوفيق مع الافتراضات التقليدية والممارسات الحالية. إذا نظرنا إلى القضايا البيئية بشكل تقليدي، فيمكن ببساطة إضافة القضايا البيئية إلى قائمة القضايا التي يتم التعامل معها بالوسائل الحالية لتحقيق أهداف موجودة. وإذا نظرنا إلى هذه القضايا بشكل بديل، فقد تؤدي إلى تحول نظري وعملي. ونظرًا لأن

النظرية والتطبيق مرتبطان، فعندما تتحدى القضايا البيئية الممارسات الحالية، فإنها تثير أيضًا أسئلة جديدة يجب أن تتعامل معها نظرية العلاقات الدولية. إن التحديات العملية الواضحة التي يفرضها التغير البيئي لم تنجح بعد في تحويل نظرية العلاقات الدولية ــ أو حتى الممارسة العملية بشكل كبير. إن استمرار انتشار العلاقات التنافسية بين الدول لا يفضي إلى التعاون البيئي أو يشجع على الفكر الأخضر. ومع ذلك، كان هناك تطور نظري وبعض التقدم العملي وظهرت أدبيات واسعة النطاق تعرض مجموعة متنوعة من القضايا البيئية من وجهات نظر نظرية مختلفة. وإذا لم يرقى هذا إلى رؤية واضحة واحدة، فإنه يمثل بالتأكيد رؤية أطول أمدا بشأن المستقبل المشترك للبشرية.

عادة، يتم دفن القضايا البيئية في نصوص العلاقات الدولية تحت عناوين أخرى مع القليل من الاعتراف بأهميتها النظرية الفريدة. وتقبل المعرفة التي تتناول موضوع حماية البيئة بشكل عام الإطار الحالي للهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية للسياسة العالمية. في حين أن هناك بالطبع أشكالًا راسخة من الفكر النقدي، إلا أنها تتناول العلاقات داخل المجتمعات البشرية وفيما بينها، بدلاً من العلاقات الإنسانية مع البيئة غير البشرية. على سبيل المثال، تؤكد الليبرالية على الحقوق الفردية في الاختيار والاستهلاك ولكنها لا تهتم بشكل أساسي بالعواقب البيئية لهذا الاستهلاك. ومن ثم، فإن معظم أشكال حماية البيئة تسعى إلى إنشاء مواقف نظرية وحلول عملية عن طريق الهياكل القائمة، أو بما يتماشى مع الانتقادات الموجودة لهذه الهياكل. وإذا كانت هذه الآراء أقل أهمية من حيث التوجه، فمن المرجح أن تكون متوافقة مع الموقف الليبرالي في العلاقات الدولية (النظر إلى التعاون الدولي بوصفه ذا فائدة عامة للدول). إذا كانت أكثر أهمية في التوجه، فإن حماية البيئة قد تنحاز إلى نقد النظام العالمي الرأسمالي (سوء توزيع المنافع على الناس)، إن لم تكن تتحدى التزامها بالإنتاج والاستهلاك في حد ذاته. يحاول المنظور البيئي ويحدد التغير كقضية، إيجاد مساحة للبيئة بين فئاتنا الحالية من الاهتمامات الأخرى، بدلاً منوصفها تعريفية أو تحويلية.

أولئك الذين شعروا بالإحباط بسبب عدم الاعتراف بالتحدي البيئي في العلاقات الدولية تحولوا إلى علم البيئة متعدد التخصصات. ولقد سمحت البيئة السياسية لكل من المنظور البيئي بإرشاد الفكر السياسي والفهم السياسي لظروفنا البيئية. وعلى وجه التحديد، فإن ظروفنا تتحدد منذ فترة طويلة عن طريق مسار تنموي معين يعتمد على الإفراط في استهلاك الموارد الطبيعية. وعلى وجه التحديد ايضا، تهدف ممارساتنا السياسية والاقتصادية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك إلى تلبية احتياجاتنا ورغباتنا الإنسانية المباشرة. ومع ذلك، تنعكس هذه الممارسات في اقتصاد

السوق العالمي المعتمد على النمو والذي لم يتم تصميمه لتحقيق الاستدامة البيئية أو الاعتراف بالحدود البيئية. وقد وفر هذا الاقتصاد تنمية مادية من نوع ما، ولكن مع فوائد متفاوتة وأضرار جانبية واسعة النطاق ــ بما في ذلك البيئة ــ حتى أنه لم يوفر التنمية البشرية في سياق بيئي. ومن منظور بيئي، كان هناك انتقاد عام للتنمية وحتى لممارسات التنمية المستدامة التقدمية على ما يبدو. ومن ثم فإن النموذج المعروف لـ "مأساة المشاعات"، والذي تقوم فيه اختياراتنا الفردية والعقلانية قصيرة المدى على تدمير مواردنا البيئية، قد تم تطبيقه على الكوكب ككل. إنه أمر مأساوي لأننا نستطيع رؤيته قادمًا ولكن يبدو أننا غير قادرين أو غير راغبين في فعل أي شيء حيال ذلك. وإن عدم القدرة هذا يعد أكثر من مجرد مشكلة عملية؛ إنه تحدي نظري عميق. وأشار (هاردين) إلى أن مثل هذه القضايا لا يمكن حلها بالوسائل التقنية، بل تتطلب تغييرا في القيم الإنسانية.

وبالانتقال إلى ما أبعد من حماية البيئة وعلم البيئة السياسي، فإن النظرية الخضراء تتحدى بشكل أكثر جذرية الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة. وعلى وجه التحديد، فهو يتحدى الافتراضات السياسية والاقتصادية الليبرالية السائدة، بما في ذلك تلك التي تمتد إلى ما وراء حدود المجتمعات السياسية القائمة (بالنسبة للعلاقات الدولية التقليدية، هذا يعني الدول). يقترح جودين (١٩٩٢) أن السمة المميزة للنظرية الخضراء هي إشارتها إلى رؤية أخلاقية متماسكة - "نظرية القيمة الخضراء" - التي تعمل بشكل مستقل عن نظرية الممارسات أو الفاعلية السياسية. على سبيل المثال، قد تشير الأخلاق الخضراء إلى ضرورة تقليص التطور المادي البشري لصالح الحفاظ على الطبيعة غير البشرية. وهذا من شأنه أن يحد من حريتنا في استهلاك أي قدر يمكننا الحصول عليه. إن الحاجة إلى وضع بعض القيود على الحريات التقليدية تشير إلى توجه يضع الطبيعة قبل البشر. فالنظرية الخضراء بهذا المعنى تعد نظرية مركزية بيئيًا.

تتعارض المركزية البيئية (الفكر المرتكز على البيئة) مع المركزية البشرية (الفكر المرتكز على الإنسان). وهذا ليس لأن المركزية البيئية تتجاهل احتياجات الإنسان ورغباته، بل لأنها تشمل تلك الاحتياجات والرغبات ضمن منظور بيئي أوسع. فتعطي المركزية البيئية الأولوية للنظم البيئية الصحية لأنها شرط أساسي لصحة الإنسان ورفاهيته. في المقابل، ترى المركزية البشرية فقط القيمة النفعية للطبيعة على المدى القصير بالنسبة للبشر. ويقع هذا التمييز بين المركزية البيئية والمركزية البشرية في قلب النظرية الخضراء. وينطوي المنظور البيئي الشامل على رفض الانقسام بين السياسة المحلية والدولية، نظرا لأن الحدود التعسفية بين الدول لا

تتطابق مع النظم البيئية. على سبيل المثال، يمكن أن يعبر تلوث الهواء والماء الحدود، كما أن تغير المناخ يمتد عبر جميع الحدود والسكان. وببساطة السكان البشريون مترابطون بيئيًا. ويؤثر هذا على كيفية فهمنا وتعاملنا مع القضايا البيئية العابرة للحدود والعالمية بشكل جماعي، مع تنحية المصلحة الذاتية الوطنية جانبًا

إن الاهتمام التقليدي بالعلاقات الدولية مع الدولة، في النظام الدولي للدول، يشكل تحدياً للتفكير في القضايا البيئية. كسمة أساسية للنموذج الويستفالي التاريخي للدول القومية ذات السيادة (التي تقرر مصيرها)، كان مفهوم السيادة (السلطة المطلقة) مثيرا للقلق بشكل خاص. فالسيادة لا تصف الواقع الحديث للسيطرة السياسية ولا تقدم أساسًا موثوقًا للهوية الإنسانية أو الرفاهية. تتطلب المشكلات البيئية العالمية حلولاً عالمية. وهذا يتطلب أن نطور فهمنا لـ "العالمي" كمبدأ تنظيمي بديل وربما نتطلع إلى الحركات الاجتماعية الخضراء بدلاً من الدول للحصول على رؤى نظرية. وهذا يثير مسألة ما إذا كنا بحاجة إلى التخلي عن فكرة أن البلدان ذات الحدود لا تزال ذات صلة بحياة الناس، أو إعادة صياغتها بطريقة أكثر ملاءمة من الناحية البيئية مع الإشارة إلى كيفية عيش الناس فيما يتعلق ببيئتهم. ومن المرجح أن يستلزم هذا نوعًا من الأخلاقيات العالمية أكثر منها محلية. ويتوقف هذا جزئيًا على وجهة نظرنا حول الحاجة إلى الهياكل السياسية (حكومة كبيرة، حكومة صغيرة أو عدم وجود حكومة) ومستوى أو مدى تطورها. على سبيل المثال، يمكننا تعزيز الهياكل السياسية العالمية المركزية، مثل مؤسسة لإدارة القضايا البيئية (Biermann 2001)، أو السماح لمجموعة متنوعة من الهياكل المحلية اللامركزية، وحتى الفوضوية، المترابطة بالظهور حسب ما تتطلبه الظروف (Dyer 2014).

تتمتع اللامركزية، أو نقل السلطة وصنع القرار من الهيئات المركزية إلى الهيئات المحلية، ببعض السمات الجذابة، مثل تقرير المصير والمساءلة الديمقراطية. ومن الناحية البيئية، يبدو أن هناك مزايا أيضًا، اذ أن المجتمعات الصغيرة قد تعتمد بشكل أكبر على الموارد المحلية المباشرة ومن ثم من المرجح أن تهتم ببيئتها. ومن المرجح ايضا أن تنظر المجتمعات المحلية إلى البيئة الطبيعية وعلاقتها بها بعبارات أقل أهمية، وتنظر إليها على أنها موطنها، ومن ثم معالجة أحد الأسباب الرئيسة للأزمة البيئية.

على سبيل المثال، يثير مفهوم "الإقليمية الحيوية"، (اذ يتم تنظيم المجتمع البشري داخل حدود بيئية وليس حدود سياسية)، قضايا مثيرة للاهتمام تتعلق بالمعرفة والعلوم والتاريخ والثقافة والفضاء والمكان في سياق بيئي (McGinnis 1999). على سبيل المثال، قد يكون إحساسنا

بالهوية مستمدًا من البيئة المحيطة بنا أكثر من فكرة الجنسية، بحيث يكون لدينا معرفة وفهم موروث لبيئتنا المحلية أكبر من موقعنا السياسي. ومع ذلك، هناك أيضًا عدد من الاعتراضات على اللامركزية، أو زيادة توطين عملية صنع القرار. وتشمل هذه المخاوف من أنها لن تعزز التعاون عبر المجتمع لأنها ضيقة للغاية (محلية للغاية؛ مشكلة القومية)، وهذا يعني فرصة ضئيلة لتطوير آليات فعالة للتعامل مع المشكلات العالمية. وفي واقع الأمر، ربما لا يؤدي هذا إلا إلى إعادة إنتاج نموذج مزعج لسياسة الدولة ذات السيادة على نطاق أصغر.

حتى الآن، أظهرت نظرية العلاقات الدولية اهتمامًا بالتحولات في مجتمعاتنا السياسية ولكنها أقل اهتمامًا إلى حد ما بالتحولات في مجتمعاتنا البيئية. ربما يكون السبب في ذلك أننا لسنا متأكدين بعد من مدى تأثير الإحساس العالمي بالانتماء للمجتمع على علاقاتنا المحلية.

النظرية الخضراء وتغير المناخ

إن تغير المناخ يعد القضية البيئية المهيمنة في عصرنا، والناجمة عن اعتمادنا الخطير على الوقود الأحفوري. وتساعدنا النظرية الخضراء على فهم ذلك من حيث القيم البيئية طويلة المدى بدلاً من المصالح الإنسانية قصيرة المدى. وتسعى الدول عموماً إلى تحقيق هذه المصالح عن طريق الاستثمار في التكنولوجيا، ولكن لا يوجد حل تقني سهل لتغير المناخ الناجم عن أنشطة بشرية. ومن منظور النظرية الخضراء، فإن هذا المأزق التقني يتطلب تغييراً في القيم والسلوك الإنساني، ومن ثم يمثل فرصة للإبداع السياسي أو حتى التحول في السياسة العالمية. ويمكن لنظرية العلاقات الدولية أن تشرح سبب كون تغير المناخ مشكلة يصعب على الدول حلها بسبب المنافسة الاقتصادية ومثبطات التعاون. ومع ذلك، فإنه لا يمكن أن يوفر إطارًا بديلاً لشرح كيفية معالجة ذلك. وتظل العلاقات الدولية تركز بشكل مفرط على الدول ومصالحها الوطنية بدلاً من الجهات الفاعلة الأخرى التي قد تكون أكثر تعاوناً، مثل المدن والمجتمعات أو المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية الخضراء.

إن منظور النظرية الخضراء بشأن تغير المناخ يفهمه على أنه نتيجة مباشرة للاختيارات الجماعية البشرية. على وجه التحديد، أدت هذه الاختيارات إلى ممارسات اقتصادية تتمحور حول الإنسان تاريخياً من قبل مجموعات سياسية (دول) تعسفية تاريخياً، استغلت الطبيعة لتحقيق مصالحها الخاصة على المدى القصير. ويمثل تغير المناخ حالة واضحة من الظلم لكل من البشر الحاليين والمستقبليين الذين ليسوا مسؤولين عن التسبب فيه وللنظام البيئي ككل. لذلك، يتطلب الحل نظرية قيمة مركزية بيئيًا وموقفًا أكثر أخلاقية من كونه فعالًا تجاه العلاقات

الإنسانية في مستقبلنا المشترك. وتساعدنا النظرية الخضراء على إعادة تعريف قضايا مثل تغير المناخ من حيث القيم البيئية طويلة المدى بدلاً من المصالح السياسية قصيرة المدى.

وعلى المستوى الدولي، كانت الجهود جارية منذ ما قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو عام ١٩٩٢، والذي أدى إلى ظهور اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) وغيرها من الاتفاقيات البيئية. وكما الحال مع العديد من القضايا التي تقع في فخ التوتر المباشر بين الأهداف البيئية والأهداف التنموية، فإن أي صفقات يتم التوصل إليها لا تعدو أن تكون تنازلات غير كافية.

بالنسبة للنظرية الخضراء، لا يوجد مثل هذا التوتر في المسار البيئي للتنمية، حتى لو كان هذا المسار يبدو أكثر تكلفة على المدى القصير. ويرجع هذا لأسباب ليس أقلها أن بعض البلدان النامية لا يزال يتعين عليها القيام بها، وتحميل البلدان المتقدمة بالفعل المسؤولية تاريخيا عن تغير المناخ ـ ولا يوجد أي جهة فاعلة وطنية على استعداد لتحمل التكاليف العالمية. وبعد الجهود المتعثرة لمعالجة تغير المناخ عن طريق شروط بروتوكول (كيوتو) التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تم التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق إطاري في اتفاقيات باريس في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥. ويبقى أن نعرف ما إذا كان هذا الجهد سيعالج بالفعل مصادر وعواقب تغير المناخ أم لا. لكن النظرية الخضراء تشير إلى أن التركيز على القيم الإنسانية والاختيارات في المجتمعات أفضل من التركيز على المساومة بين الدول.

وفي عالم تتولى فيه الدول مسؤوليات أساسية تجاه مواطنيها، فإن إيجاد مقايضات مقبولة بين الرفاهية الاقتصادية المباشرة والرفاهية البيئية على المدى الطويل أمر صعب. وهناك بعض الأمل في أن تتولى دول قوية (مثل الصين) أو مجموعات من الدول (مثل الاتحاد الأوروبي) قيادة الطريق وتغيير المعايير البنيوية. ومع ذلك، فإن الأرضية المشتركة المتاحة من منظور العلاقات الدولية للدول المتنافسة من غير المرجح أن تكون قريبة من الأرضية المشتركة التي تتصورها النظرية الخضراء. والأهم من ذلك أنه من غير المرجح أن تتمكن من مواجهة التحدي المتمثل في تغير المناخ. وحتى مع وجود بعض الاتفاق السياسي، لا تزال هناك اختلافات كبيرة حول المسؤولية عن تغير المناخ التاريخي وتكاليف التكيف مع المناخ المتغير بالفعل والذي يؤثر بشدة على السكان الأقل نموا. وفي حين أنه من الممكن أن تتعاون الدول من أجل تقديم التزامات بيئية مفيدة، إلا أن هذا لا يرتبط بشكل مباشر بالعمل أو التغيير.

في كل الأحوال، في حين يتم تنفيذ الاتفاقيات الدولية رسميا من قبل الحكومات والهيئات الدستورية الأخرى، فإن العوامل الرئيسة للتغيير تتلخص في مجموعة أوسع كثيرا من الجهات الفاعلة غير الحكومية، والمجموعات الأصغر والأفراد، الامر الذي قد يوحي بنوع من الفوضى وليس التسلسل الهرمي. خلاصة القول، إن الحل الأخضر لتغير المناخ يمكن أن يشمل مؤسسات الحكم العالمي والمجتمعات التي تعمل معا ــ متجاوزة الدولة إلى حد كبير ــ من أجل الحد من الانبعاثات الضارة، وحماية المناخ، والحفاظ على البيئة الكوكبية التي يعتمد عليها البشر.

تزودنا النظرية الخضراء بوجهة نظر جديدة لتحليل هذه التطورات. كما أنه يسمح بمنظور بيئي أوسع لمصالحنا الإنسانية المشتركة ويؤكد على الاختيارات التي يتم اتخاذها ضمن الحدود البيئية لتغير المناخ، بدلا من الحدود السياسية للميزة الاقتصادية.

خاتمة

بالنسبة للعلاقات الدولية، فإن مساهمة النظرية الخضراء تساعدنا على إعادة النظر في العلاقة بين الدولة والاقتصاد والبيئة. وعادة ما تضع العلاقات الدولية هذا في سياق العولمة التي ينظر إليها من منظور محدود للدول والأسواق - ولكن العولمة تنطوي أيضا على فرص لتطوير القيم البيئية العالمية المشتركة. وتتمتع النظرية الخضراء بالقدرة على تحدي فكرة الدول القومية ذات السيادة التي تعمل في المنافسة بشكل جذري، ومن ثم فهي جزء من اتجاه ما بعد وستفاليا في فكر العلاقات الدولية. وبطبيعة الحال، تكمن المساهمة الأكبر للنظرية الخضراء، أو قدرتها على المشاركة النقدية في العلاقات الدولية، في أصولها المختلفة للغاية ــ اذ تتخذ بيئة الكوكب نقطة انطلاق وتنظر إلى ما أبعد من هياكلنا السياسية والاقتصادية الراهنة. ومن ثم فإن النظرية الخضراء قادرة على تقديم ليس فقط وصفاً بديلاً لعالمنا، بل وأيضاً منطقاً مختلفاً لفهمه ــ وكيف يمكننا أن نعمل على تغييره. ومن المرجح أن يتم تعطيل نظرية العلاقات الدولية وإعادة توجيهها عن طريق النظرية الخضراء، ليس لأن الخضر سيفوزون بالحجج، ولكن لأن منظري العلاقات الدولية سوف يضطرون حتما إلى تقديم وصف متماسك لكيفية عيشنا جميعا بشكل مستدام على كوكبنا. وهذا يعني أنه في مرحلة ما قد نضطر إلى التوقف عن التنظير حول "الأممية" المتمركزة حول الدولة وإيجاد نقطة مرجعية سياسية أخرى في العلاقات الإنسانية، مثل شبكات السياسة أو الحركات الاجتماعية.

الثاني عشر: العدالة العالمية

أليكس ديتزل

العدالة العالمية هي نظرية موجودة ضمن المدرسة الأوسع للسياسة الكونية، والتي تركز على أهمية الفرد في مقابل الدولة أو المجتمع أو الثقافة. يأخذ العالميون (الكوزموبولتانيون) الفرد كنقطة انطلاق لهم لأنهم يعتقدون أن جميع البشر لديهم قيمة أخلاقية متساوية، ومن ثم لديهم الحق في الاعتبار الأخلاقي المتساوي. وبهذا المعنى، فحتى لو اختلف العالميون حول كيفية ضمان كون الأفراد موضوعًا لاهتمام أخلاقي متساوٍ، فإن تركيز هذه الأساليب المختلفة يعد قيمة الفرد. وقد أدى هذا التركيز على الأهمية الأخلاقية للفرد ببعض الباحثين العالميين إلى الانخراط بشكل نقدي في نظريات العدالة، التي تقتصر تقليديًا على الدولة وتندرج ضمن نطاق النظرية السياسية (وليست الدولية). وقد أدى هذا المسعى إلى ظهور نظرية العدالة العالمية، التي تسعى إلى بحث مسألة أفضل السبل لتأمين حياة عادلة لجميع الأفراد على كوكب الأرض، بغض النظر عن جنسيتهم أو وضعهم.

أساسيات العدالة العالمية

العدالة، في جوهرها، تهتم بمن يستحق ماذا ولماذا. وفاء لجذورهم العالمية، يهتم علماء العدالة العالمية المعاصرون بأنفسهم بالقيمة الأخلاقية للفرد، بغض النظر عن مكان الميلاد، ويركزون على مشكلات التعايش العالمي التي لا يتم فيها التعامل مع الأفراد بعد على أنهم متساوون أخلاقيا أو حيث كان التركيز الأخلاقي تقليديًا على الدول. وللتعامل مع مثل هذه المشكلات، يركز علماء العدالة العالمية عادة على ما يستحقه الأفراد في جميع أنحاء العالم وكيف يمكن تحقيق توزيع هذه الاستحقاقات. وتختلف الإجابات على هذه الأنواع من الأسئلة بشكل كبير اعتمادًا على المشكلة التي تتم معالجتها.

وضعت نظرية العدالة لجون راولز (١٩٧١) نظرية مفادها أن الهياكل السياسية (عادة الدول) يمكنها تحديد من يستحق ماذا ولماذا بسبب سلطة سن القوانين، وزيادة الضرائب، وتوزيع الإنفاق العام. ولذلك، ينبغي بناء هذه الهياكل بعناية لضمان التوزيع العادل للحقوق والواجبات بين جميع المواطنين. ومن ثم، كانت فكرة راولز هي العدالة التوزيعية. لم يكن راولز يدافع عن الشيوعية، اذ يتم تقاسم كل الثروات بالتساوي، بل كان يدافع عن مجتمع يتم تخفيف التفاوت بين الناس بحيث يصبح أولئك المحرومون (لأي سبب كان) قادرين على الأقل على العيش حياة

كريمة. وقد افترض رولز أن مثل هذا الهيكل لا يمكن أن يوجد إلا داخل مجتمع ديمقراطي، أو بعبارة أخرى، نوع معين من الدولة. لذلك، يصف تفسير راولز للعدالة إمكانية وجود إنساني عادل لأولئك المحظوظين بما يكفي للعيش داخل مثل هذه الدولة - لكن نظريته لم تكن مصممة للتطبيق دوليًا لأنه لا يوجد مثل هذا الهيكل الرسمي للعدالة التوزيعية العالمية.

يعترض الباحثون العالميون على نهج راولز المتمحور حول الدولة تجاه العدالة ويجادلون بأن مسائل العدالة يجب أن تشمل جميع البشر، بغض النظر عن ارتباط الدولة. على سبيل المثال، يرى تشارلز بيتز (١٩٧٥) أن قَصر مسائل العدالة على المستوى الوطني في العصر العالمي الحديث أمر غير مناسب من الناحية الأخلاقية، لأن لدينا الآن مؤسسات عالمية قد تكون قادرة على أداء بعض الوظائف الأساسية للدولة، مثل جمع أشكال الضرائب أو سن القوانين. ويؤكد توماس بوج (١٩٨٩) على أن صفات عدم المساواة العالمية بين الأفراد تتطلب اتباع نهج عالمي تجاه العدالة يمكنه الاستجابة بفعالية لأوجه عدم المساواة هذه. وعلى الرغم من أن هؤلاء العلماء يؤسسون حججهم بطرق مختلفة، إلا أنهم يدعون إلى توسيع نطاق العدالة ليشمل المستوى العالمي. هذه الأنواع من الحجج تعد المكان الذي نشأ فيه مصطلح "العدالة العالمية" وتوفر الأساس لظهوره كنظرية للعلاقات الدولية.

عند مناقشة الفقر العالمي، يرى توماس بوج (٢٠٠١) وجيليان بروك (٢٠١٠) أن التخفيف من حدة الفقر يجب أن يركز على إعادة توزيع الثروة والموارد بين الأفراد الأغنياء والفقراء. وعند تحليل التدخل الإنساني، يؤكد باحثون مثل ماري كالدور (٢٠١٠) ودانييلي أرشيبوجي (٢٠٠٤) على ضرورة إعطاء الأولوية للأفراد على قوانين عدم التدخل التي تركز على الدولة. فضلا عن ذلك، يحلل باحثون مثل غاريت براون (٢٠١٢) قضية الصحة العالمية ويجادلون بأن صحة الأفراد تحددها الهياكل العالمية لتبرير الإصلاح. ويركز علماء العدالة العالمية المعاصرة على مشكلات متنوعة مثل عدم المساواة بين الجنسين، والهجرة واللاجئين، والحروب وتغير المناخ. وهذا يعني أن مسألة من يستحق ماذا، ولماذا، تغطي مجموعة واسعة من المواضيع، معظمها مشكلات العلاقات الدولية المعاصرة. ولهذا السبب فإن نظام العدالة العالمية وثيق الصلة بالعلاقات الدولية، لأن علماء العدالة العالمية يهتمون بتحليل وتقييم المشكلات الأساسية الناجمة عن التعايش العالمي. وبهذا المعنى، فهي نظرية حديثة ستظل ذات صلة طالما ظلت المشكلات العالمية قائمة.

على الرغم من أن علماء العدالة العالمية يؤكدون عادة أن الأفراد يجب أن يكونوا الوحدة المركزية للاهتمام الأخلاقي عند استكشاف المشكلات العالمية، فمن المهم ملاحظة أن هؤلاء العلماء غالبًا ما يعطون الأولوية لأهداف مختلفة من أجل ضمان أن الأفراد يخضعون لاهتمام أخلاقي متساوٍ. على سبيل المثال، يؤكد بعض الباحثين على حقوق الإنسان، ويناقش البعض أهمية عمل المؤسسات بشكل عادل (يشار إليها بالعدالة الإجرائية)، ويؤكد البعض الآخر على أهمية القدرة البشرية، بينما يهتم البعض الآخر بالعمليات الاجتماعية العالمية العادلة. ومن المهم أن نضع هذا التنوع في الاعتبار عند دراسة العدالة العالمية. ولا يوجد عالمان لهما نفس الأهداف، مما يعني وجود تنوع صحي في الأفكار داخل هذا المجال. وينطبق هذا حتى على المواضيع الأكثر ضيقًا، مثل العدالة المناخية، اذ يكون لدى المؤلفين العديد من الأفكار المختلفة حول كيفية تحقيق استجابة عادلة لمشكلة تغير المناخ.

على الرغم من الافتراض أن النهج الذي يسعى إلى معاملة جميع البشر على وجه الأرض بشكل أفضل يعد نهج شائع أو منطقي، إلا أن العدالة العالمية تجتذب أيضًا بعض الانتقادات الملحوظة. يرى ديفيد ميلر (٢٠٠٧) أن الحدود الوطنية أكثر أهمية من العدالة العالمية. ويعتقد ميلر أن التوصل إلى اتفاق بشأن مبادئ العدالة يتطلب تاريخًا وثقافة مشتركة وأن تحديد المبادئ العالمية غير ممكن بسبب الاختلافات الوطنية حول مفاهيم ما يُعد "جيد" أو "صحيح". ويرى كل من توماس ناجل (٢٠٠٥) ومايكل بليك (٢٠٠١) أن العدالة العالمية لا يمكن تحقيقها دون دعم المؤسسات العالمية القوية. ومع ذلك، فإن المؤسسات العالمية التي تتمتع بالسلطة على الأفراد والدول غير موجودة ببساطة (حتى الآن)، مما يجعل المناقشات حول المبادئ العالمية للعدالة عقيمة. وأخيرًا، تعد إيريس ماريون يونج (٢٠١١) أن العالمية نظرية تتمحور حول الغرب ولا تتمتع بالجاذبية العالمية التي تدعي أنها تتمتع بها. ففي نهاية المطاف، تعتمد العدالة العالمية على أهمية الفرد وغالباً ما تلجأ إلى حقوق الإنسان وغيرها من المعايير الليبرالية، التي ينظر إليها البعض على أنها مُثُل غربية، وليست مُثُلاً عالمية. هذه الانتقادات لا تنتقص من أهمية العدالة العالمية: مثل كل نظريات العلاقات الدولية، يتم تحفيز تطورها النظري عن طريق الرد على منتقديها.

العدالة العالمية وتغير المناخ

يتطلب تغير المناخ من الجهات الفاعلة من جميع أنحاء العالم أن تجتمع وتتفق على كيفية المضي قدمًا. مع استمرار درجات الحرارة في الارتفاع وتخلف الاستجابة العالمية عما يوصي

به العلماء، أصبح علماء العدالة العالمية مهتمين بشكل متزايد بتغير المناخ وإدارته (سوء إدارته) العالمية. مدفوعين بالطبيعة العالمية للمشكلة والظلم الذي تمثله، حوّل علماء العدالة العالمية اهتمامهم أيضًا إلى تغير المناخ لعدة أسباب مهمة.

أولا، لا شك أن تغير المناخ يمثل مشكلة عالمية، ويحرص الباحثون في مجال العدالة العالمية على التعامل مع مثل هذه المشكلات. لا يمكن أن تقتصر انبعاثات الغازات الدفيئة على دولة ما، فهي ترتفع إلى الغلاف الجوي وتتسبب في تغيرات في درجات الحرارة العالمية داخل وخارج حدود الدولة الأصلية. على الرغم من صعوبة تحديد اللوم أو الخطأ المباشر، إلا أنه لا يمكن إنكار أن جميع الأفراد والدول والشركات يساهمون إلى حد ما في تغير المناخ. وبهذا المعنى، فإن الطبيعة العالمية لمشكلة تغير المناخ تتحدى الافتراضات التقليدية حول سيادة الدولة والعدالة، الامر الذي يجعلها مثيرة للاهتمام للغاية بالنسبة لباحثي العدالة العالمية.

ثانياً، يتطلب تغير المناخ حلاً عالمياً، وهذا يناسب علماء العدالة العالمية المهتمين بتقديم توصيات لمشكلات التعايش العالمي. لا يمكن لأي دولة أن توقف تغير المناخ بمفردها. ليس هناك شك في أن مكافحة تغير المناخ سوف تتطلب جهدا تعاونيا، مما يعني ضمنا الحاجة إلى اتفاقيات عالمية. وإن التوصل إلى مثل هذه الاتفاقيات سوف يشتمل حتماً على مناقشة حول الجهات الفاعلة التي يتعين عليها أن تعمل على خفض الانبعاثات، وبأي قدر أو حتى أي الجهات الفاعلة ينبغي لها أن تساهم في تكاليف تغير المناخ ــ مثل مساعدة مجموعات سكانية معينة على التكيف مع ارتفاع مستويات سطح البحر أو الطقس المتطرف. هذه، بطبيعتها، أسئلة تتعلق بالعدالة التوزيعية، ومن ثم فهي محل اهتمام الباحثين في مجال العدالة العالمية.

ثالثا، يمثل تغير المناخ توزيعا غير عادل للفوائد والأعباء بين أفراد متساوين أخلاقيا، والذين يشكلون الشغل الشاغل لباحثي العدالة العالمية. سيؤثر تغير المناخ بشكل سلبي للغاية على أولئك الذين يعيشون في البلدان الأقل نمواً والذين بذلوا أقل جهد للمساهمة في أسباب تغير المناخ، في حين أن أولئك الذين يعيشون في البلدان المتقدمة، الذين ساهموا بأكبر قدر من الانبعاثات، من المرجح أن يعانون أقل من غيرهم. وذلك لأن البلدان الأقل نموا تقع في كثير من الأحيان في المناطق التي ستتحمل وطأة المشكلات المرتبطة بتغير المناخ. فضلا عن ذلك، لا تمتلك الدول النامية عادةً نفس القدر من الموارد التي تمتلكها الدول المتقدمة للتكيف مع أنماط الطقس الخطيرة. على سبيل المثال، فقدت جزر سليمان بالفعل خمس جزر صغيرة نتيجة لتغير المناخ، ومع ذلك فهي واحدة من أقل البلدان التي تطلق الانبعاثات في العالم. يرى بول هاريس (٢٠١٠،

٣٧) أن مشكلة تغير المناخ "تستدعي العدالة" لأن آثار تغير المناخ تقع بشكل غير متناسب على الأشخاص الضعفاء بالفعل، ولا يستطيعون حماية أنفسهم بشكل كافٍ ولم يساهموا بشكل كبير في المشكلة.

على الرغم من أن علماء العدالة العالمية يتفقون على أن تغير المناخ سيؤثر على الأفراد، ومن ثم يهتمون بمعالجة المشكلة، إلا أن هؤلاء العلماء لديهم أفكار مختلفة حول ما يعد على المحك بالضبط وما الذي يجب تحديد أولوياته. على سبيل المثال، يحدد سايمون كاني (٢٠١٠) ثلاثة حقوق متميزة من المتوقع أن تتعرض للتهديد بسبب تغير المناخ: الحق في الحياة، والحق في الغذاء، والحق في الصحة - ويجب ألا ينتهك أي برنامج لمكافحة تغير المناخ هذه الحقوق.

ويحدد تيم هايوارد (٢٠٠٧) حقًا خاصًا بمشكلة تغير المناخ: الفضاء البيئي – حق الإنسان في العيش في بيئة خالية من التلوث الضار المناسب للصحة والرفاهية. ويختلف نهج هايوارد عن نهج كاني لأن أولويته لا تتمثل في حماية حقوق الإنسان الموجودة بالفعل في القانون الدولي، بل خلق حقوق جديدة مرتبطة بالمناخ والتي يجب الدفاع عنها.

يشمل مفهوم باتريك هايدن (٢٠١٠) للحقوق، الحقوق الموضوعية والإجرائية الخاصة بالبيئة. تشمل حقوق هايدن الأساسية الحق في الحماية من الأضرار البيئية وتشمل حقوقه الإجرائية الحق في الحصول على معلومات كاملة عن الآثار المحتملة للمخاطر البيئية، والحق في المشاركة في الإجراءات الديمقراطية لصنع السياسات المناخية والحق في تقديم شكوى بشأن الظروف الراهنة، والمعايير والسياسات. وبهذا المعنى، فإن هايدن لا يهتم بالحقوق الأساسية فحسب، بل أيضًا بالإجراءات العادلة.

إن النقاش حول الحقوق مهم لأن تحديد من يستحق ما يمكن أن يساعد في توجيه النقاش حول ما يجب القيام به بشأن تغير المناخ ومن يجب أن يكون مسؤولاً عن الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ. على سبيل المثال، إذا كان من الضروري حماية الحق في الصحة، فإن هذا قد يعني ضمناً أن خفض الانبعاثات ليس كافياً وأنه يجب حماية السكان من الأمراض بطرق أخرى - على سبيل المثال، عن طريق تطعيم الأشخاص الضعفاء ضد أمراض معينة أو توفير مياه الشرب النظيفة في حالات الجفاف.

تعد قضية من المسؤول عن الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ نقطة رئيسة أخرى للمناقشة بين علماء العدالة العالمية. اذ يهتم نظام العلاقات الدولية تقليديًا بالعلاقات بين الدول. وعادةً ما يركز

بعض العلماء الذين يتبعون هذا التقليد وهذه المناقشات على الدول التي ينبغي أن تساهم في مقدار المساهمة في الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ.

يدعو هنري شو (٢٠١٤) إلى مبدأ (الملوث يدفع)، والذي يعتمد على فحص من تسبب في المشكلة لتحديد من يجب أن يدفع (وكم) مقابل الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ - ونهج القدرة على الدفع، الذي يؤكد أن المسؤولية يجب أن يتحملها الأثرياء. ويعارض توماس ريس (٢٠٠٨) هذه الأساليب ويدافع عن مؤشر يقيس نصيب الفرد من الثروة ومعدلات الانبعاثات للفرد، ثم يقوم بتجميع البلدان في فئات.

وبهذا المعنى، يتعلق النقاش بكيفية توزيع المسؤولية عن تغير المناخ، ويعد أمر مهم للعلاقات الدولية لأنه يعكس المناقشات الجارية بين الدول، وكان آخرها عند صياغة اتفاق باريس لعام ٢٠١٥. ويحرص باحثون آخرون على إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية في مفاهيمهم حول العدالة المناخية والمسؤولية.

يشير بول هاريس إلى أن العالمية لا تهتم تقليديًا بالدول فحسب، بل بالأفراد أيضًا. ولهذا السبب فهو يدرس كيفية تأثير الأفراد على تغير المناخ ويكتشف أن الأفراد الأغنياء هم الذين ينتجون معظم الغازات الدفيئة، بغض النظر عن الدولة التي يعيشون فيها. وعلى حد تعبيره، "الثراء يعد السبب الرئيس وغير المتناسب للتغير المناخي العالمي". (هاريس ٢٠١٠، ١٣٠). ويتحمل هؤلاء الأفراد مسؤولية التعامل مع تغير المناخ عن طريق (على سبيل المثال) تقليل السفر، والحد من استهلاك اللحوم، وشراء عدد أقل من السلع الفاخرة. ويرى سايمون كاني (٢٠١٠) أن جميع الوكلاء (وليس الأثرياء فقط) الذين يساهمون في الانبعاثات ولديهم وسائل لخفضها، بما في ذلك الأفراد والدول والشركات والسلطات السياسية دون الدولة والمؤسسات المالية الدولية، يجب أن يخضعوا للمساءلة.

وتشكل هذه المناقشات حول المسؤوليات المناخية التي تتحملها الجهات الفاعلة غير التابعة لدول بعينها أهمية كبيرة بالنسبة لنظرية العلاقات الدولية، التي تهتم تقليديا بكيفية ارتباط الدول ببعضها البعض. وعن طريق مناقشة الجهات الفاعلة الأخرى التي قد تكون مسؤولة عن تغير المناخ، يستطيع علماء العدالة العالمية نقل نظام العلاقات الدولية في اتجاه جديد.

خاتمة

لقد اهتمت نظرية العلاقات الدولية تقليديًا بشكل مفرط بالنظام (الفوضى) العالمي. وقد ساهم علماء العدالة العالمية في توسيع نطاق نظرية العلاقات الدولية عن طريق تحويل التركيز إلى الأفراد، على نطاق كوكبي، ومن ثم التعامل مع مشكلات التعايش العالمي بطريقة جديدة. ولكن على الرغم من علامات التقدم في الأوساط الأكاديمية، يبدو أن الدول تركز بشكل أكبر على إدارة الصراع وانعدام الثقة والفوضى أكثر من التركيز على التوصل إلى اتفاقيات عالمية ومعاملة بعضها البعض بشكل عادل. لهذا السبب، كانت العدالة العالمية كقضية ممثلة تمثيلا ناقصا في السياسة ولم تصل المعرفة للعدالة العالمية بعد إلى نفس الأهمية التي وصلت إليها نظريات العلاقات الدولية السائدة مثل الواقعية أو الليبرالية. ومع ذلك، في أوقات الإرهاب العابر للحدود الوطنية، واتساع فجوة عدم المساواة العالمية، وأزمات الهجرة، والأمراض الوبائية، وتغير المناخ - أصبحت اعتبارات التعاون العالمي والإنصاف والعدالة أكثر أهمية من أي وقت مضى.

الثالث عشر: النظرية الكويرية

ماركوس ثيل

توفر نظرية الكوير(Queer) او ما يطلق عليها (المثلية) وسيلة هامة يمكن عن طريقها تفكيك مفاهيم ونظريات العلاقات الدولية الراسخة ثم إعادة بنائها. انطلاقًا من مجالات مختلفة تتجاوز الرؤية الضيقة للعلاقات الدولية، تطبق أبحاث الكوير نظرة متعددة التخصصات لتعزيز وجهات نظر نقدية جديدة حول النشاط الجنسي والجنس وما بعده. إن وجهة نظر واحدة في مجال متنوع مثل العلاقات الدولية من شأنها أن تحد دون داعٍ من نطاق وجهات النظر العلمية. كما أنه سيمنع أيضًا إجراء نقاش دقيق حول محتويات وأشكال وجهات نظر المثليات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسيًا (LGBT)، والمعرفة المثلية ، والسياسات العلمية في العلاقات الدولية. بسبب هذه المواضيع، وبسبب تنوعها، من الصعب تعريف النظرية المثلية بدقة. وفي الواقع، فإن التعريف الضيق لها لن يتماشى مع المبادئ النظرية لهاة. ولا تقتصر نظرية المثلية على النشاط الجنسي أو الحقوق الجنسية فقط. كما أنه يشكك في علاقات القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراسخة – ويتساءل بشكل نقدي عن مفاهيم الأمن.

أساسيات النظرية الكويرية

تعود أصول نظرية الكوير إلى دراسات LGBT[*] التي تركز على النشاط الجنسي والجنس. وسرعان ما نأت بنفسها عن تلك الأساليب بسبب الخلافات مع الهويات المستقرة التي تشير إليها دراسات LGBT. وتؤكد نظرية الكوير على الحياة الجنسية. وإنها تشكك في المعايير الراسخة اجتماعيًا والفئات الثنائية مع التركيز بشكل خاص على تحدي التصنيفات الجنسية (مغاير الجنس / مثلي الجنس)، والجنس (ذكر / أنثى)، والطبقة (غني / فقير)، والتصنيف العرقي (أبيض / غير أبيض). وإنها تتجاوز ما يسمى بـ "الثنائيات" لتتنافس مع الأنظمة السياسية (الخاصة/العامة) وكذلك الأنظمة الثنائية الدولية (الديمقراطية/السلطوية).

---

[*] هو اختصار للاحرف الاولى للكلمات الانكليزية (Lesbian، Gay، Bisexual، Transgender) التي تعني (مثلية، مثلي الجنس، ثنائي الجنس، المتحولين جنسيا) والذي يعرف عربيا بمجتمع الميم. (المترجم)

ويُنظر إليها على أنها بنيات نظرية مفرطة في التعميم تنتج نمط تحليل إما/أو يخفي أكثر مما يوضح وغير قادر على اكتشاف الاختلافات والتناقضات الدقيقة. لكن النظرية الكويرية تقوم أيضًا بتحليل وتنتقد الأعراف المجتمعية والسياسية على وجه التحديد من حيث صلتها بتجربة الحياة الجنسية والجندر. ولا ينظر إلى هذه الأمور على أنها شؤون خاصة. تمامًا كما ينظر النسويون إلى الجندر بوصفه شأنًا عامًا وسياسيًا مبنيًا اجتماعيًا، يتجادل المنظرون الكويريون أيضًا فيما يتعلق بالجنس والتعبير الجندري.

بما أن كلمة «كوير» استُخدمت لوصف المثليين جنسيًا في القرن التاسع عشر، فإن نظرية الكوير تتتبع نسبها من دراسة الحياة الجنسية في أشكالها الخاصة والعامة. ويدور المعنى الشائع المنسوب إلى هذا المصطلح حول (كونك غير متوافق من حيث الحياة الجنسية والجنس)، مما يضيف فكرة غامضة إلى ذاتك أو التصرف غريبًا. ومن ثم، فإن النهج الكويري تجاه المساواة الجنسية يعقد الدفاع عن مجتمع المثليين القائم على الهوية، اذ يعبر التفكير الكويري عن منظور أكثر تحديًا وسلاسة. أصبح هذا الانقسام أكثر وضوحًا مع حصول السياسة الدولية المتعلقة بالتوجه الجنسي والهوية الجنسية على درجة متزايدة من الاهتمام العام. وقد نفذت بعض الدول أحكامًا جوهرية تتعلق بالمساواة من أجل إثبات أنها "حديثة" أو "غربية" بما فيه الكفاية، في حين استجابت دول أخرى بالمقاومة في شكل تشريعات معادية للمثليين والاضطهاد. وأصبحت حقوق التوجه الجنسي والهوية الجنسية، والتي يتم التشكيك فيها من قبل المنظرين الكويريين بوصفها تعتمد بشكل مفرط على المعايير الليبرالية الغربية لحقوق الإنسان والديمقراطية، محل خلاف سياسي، مما أثار حروب ثقافية محلية أيضًا.

ولنتأمل هنا المناقشة الجارية في الولايات المتحدة حول ما إذا كان الأفراد المتحولين جنسياً ينبغي أن يتمتعوا بحرية استخدام المرحاض الذي يختارونه شخصياً. من الواضح أن مكانة الحياة الجنسية والسياسة الجندرية في العلاقات الدولية قد تم رفعها عن طريق حالات مثل هذه والتي يمكن أن تتجاوز السياسة المحلية بسرعة وتدخل المجال الدولي. وفضلا عن ذلك، فقد أثرت أيضًا على سياسات تبدو غير ذات صلة مثل سياسات الدفاع والرعاية الصحية ولوائح سوق العمل، ومن ثم خلقت سبلًا جديدة لإعادة بناء مفاهيم العلاقات الدولية التقليدية. ونتيجة لذلك، هناك حاجة إلى وجهات نظر جديدة لتفسير هذا الجزء المتأصل من العالم الاجتماعي والسياسي. ولا تفترض النظرية الكويرية وصولًا موحدًا إلى الواقع، بل تعترف بأن المعرفة (المعارف) الشخصية حول الجنس والنوع الاجتماعي والجوانب الاجتماعية الأخرى مبنية

وليست موجودة مسبقًا، ومتغيرة وليست مستقرة، ولا تتماشى دائمًا مع المعايير المجتمعية. وبهذا المعنى، تجاوزت النظرية الكويرية التركيز ببساطة على تجربة الحياة الجنسية والجندر.

وصلت السياسات الجنسية والدراسات الكويرية المرتبطة بها متأخرة إلى المشهد النظري، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن الجنسانية والجندر كانا في البداية راسخين في المجال الخاص، وليس العام. قدم الباحثون وجهات نظر نقدية ونسوية نابعة من كتابات ميشيل فوكو (١٩٧٦)، وجوديث بتلر (١٩٩٠)، وإيف كوسوفسكي سيدجويك (١٩٩٠) وغيرهم. إن ربط فوكو الرائد بين النشاط الجنسي والمعرفة بالسلطة السياسية، ورفض بتلر للتوجه الجنسي المستقر والهويات الجندرية لصالح تلك التي يتم أداؤها يوميًا، يظلان مفاهيم أساسية. إن لفت الانتباه من كوسوفسكي سيدجويك إلى التعريف الخطابي للمثلية الجنسية/العلاقة بين الجنسين في المجتمع قد ساهم في تعريف التفكير الكويري. ولم تكن هذه التصريحات العلمية مقبولة في التيار الرئيس للعلوم السياسية لأنها رفضت الموضوعية وسلطت الضوء على الطبيعة الإنسانية المشروطة وغير المستقرة للنظام الاجتماعي والسياسي، بما في ذلك مسائل العلاقات الدولية المتعلقة بالأمن والحكم. ومن ثم تطورت النظرية الكويرية إلى حد كبير في الأدب والفلسفة وعلم الاجتماع وبرامج الدراسات الكويرية دون تحقيق تقدم كبير في نظرية العلاقات الدولية.

على الرغم من الظهور الواضح للنظرية الكويرية من هذه الأصول الأوسع، إلا أن بعض الأسئلة لا تزال قائمة. وإحدى القضايا الرئيسة التي تشير إلى أي مدى ينبغي اعتماد "الكويري" كتسمية لأشكال التفكير والتصرف التجاوزية (غير المقبولة اجتماعيًا) - لأن هذا بدوره سيؤدي إلى خلق ثنائية كويرية/سائدة. وهذا أمر يعارضه الكويريون. وتكمن مشكلة أخرى في التعريف الغامض للمبادئ والمصطلحات النظرية الكويرية، مما يؤدي إلى عدم اليقين بشأن كيفية نشر النظرية الكويرية بشكل أفضل في مختلف التخصصات من قبل مجموعة واسعة من الأفراد.

وفي تطبيقها على العلاقات الدولية، تتحدى النظرية الكويرية العديد من الافتراضات حول السياسة العالمية التي لا علاقة لها بالجنس والجندر. فهو يهدف إلى تفكيك الثنائيات التبسيطية الراسخة ــ مثل انعدام الأمن/الأمن أو الحرب/السلام ــ ويعترف بعدم الاستقرار المتأصل في الأنظمة السياسية والاجتماعية. وبدلاً من ذلك، فهو يحتضن الجوانب الأدائية والغامضة للسياسة العالمية. ومن ثم، فهو ينتقد تلك الأساليب في السياسة والمجتمع التي تفترض التسلسلات الهرمية الطبيعية والأخلاقية. ويثير، على سبيل المثال، إشكالية الطريقة التي أصبحت بها النشاطات الجنسية غير التقليدية طبيعية وفقًا لمعايير "معيارية مغايرة"، بما في ذلك التطلع نحو

الزواج وتربية الأطفال. ويجادل المنظرون الكويريون بأن هذا يؤدي إلى اندماج مجتمعي للأقليات الجنسية في المجتمع الاستهلاكي السائد - مما يجعلهم أقل استعدادًا (أو قدرة) على تحدي عدم المساواة السياسية الأعمق.

تنظر نظرية الكوير إلى الحياة الجنسية والجندر بوصفهما بنيات اجتماعية تشكل الطريقة التي يتم بها عرض التوجه الجنسي والهوية الجنسية في الأماكن العامة – ومن ثم يتم اختزالها في كثير من الأحيان إلى قضايا بالأبيض والأسود يمكن التلاعب بها أو تشويهها. وفيما يتعلق بموضوعات العلاقات الدولية الأكثر كلاسيكية، فإنه يقيم بشكل نقدي الافتراض القائل بأن جميع المجتمعات تجد نفسها في نقاط مختلفة على طول مسار خطي من التنمية السياسية والاقتصادية أو تلتزم بمجموعة عالمية من المعايير. ومن ثم فهي تتبنى الغموض والفشل والصراع كنقطة مقابلة للتفكير التقدمي السائد الواضح في العديد من السياسات الخارجية أو التنموية. وبوصفها مشروعًا علميًا، فإن البحث في النظرية الكويرية يمثل "أي شكل من أشكال البحث يتم وضعه ضمن أطر مفاهيمية تسلط الضوء على عدم استقرار المعاني المُسَّلم بها وعلاقات القوة الناتجة عنها" (ناش وبراون ٢٠١٢، ٤).

ويسلط ويبر (٢٠١٤) الضوء على عدم الاهتمام بنظرية الكوير عن طريق شجب العقل المنغلق لنظريات العلاقات الدولية القياسية، بحجة أن المعرفة الكويرية في العلاقات الدولية موجودة ولكن غير معترف بها. وإن اختفاء النظرية الكويرية يتغير ببطء، مع دراسات الحالة حول رهاب المثلية (Weiss and Bosia 2013) أو سياسات الهوية الجماعية (Ayoub and Paternotte 2014) والأهمية المتزايدة لخطابات حقوق المثليين العابرة للحدود الوطنية في دراسات العلاقات الدولية. ولكن إذا كان العمل التجريبي في هذا المجال يركز بشكل أساسي على فعالية المجموعات في البنية السياسية المحيطة بها، فما هو الشيء "الغريب" في وجهات نظر الدفاع عن مجتمع المثليين؟ تقدم هذه الأعمال دراسات حالة مقارنة من أطراف إقليمية وثقافية ونظرية لتحديد طرق جديدة لتنظير الموضوع السياسي عن طريق التشكيك في دور الدولة كما أصبحنا نقبلها. فهي تضيف إلى العلاقات الدولية عن طريق توسيع المعرفة حول وجهات النظر التي لم يتم الاعتراف بها سابقًا، والتي تدرس بشكل نقدي المفاهيم الأساسية الواضحة للعلاقات الدولية (أو "الأساطير"، كما يسميها ويبر) مثل السيادة والقوة والأمن والقومية. إنهم يفعلون ذلك من وجهة نظر الشخص الخارجي ويغرسون مفاهيم العلاقات الدولية البالية هذه بوصفات وتفسيرات نقدية. والأهم من ذلك، أنهم يتنافسون على الثنائيات المزدوجة الموجودة في التيار الرئيس للعلاقات الدولية - مثل الدولة/النظام، والليبرالية الحديثة/رهاب

المثلية الجنسية ما قبل الحداثة، والغرب/الراحة. ويبحث باحثو العلاقات الكويرية عن المساهمة التي يمكن أن يقدمها تحليل المثلية لإعادة تصور الفرد السياسي، فضلا عن البنية الدولية التي يندمج فيها الناس.

عند التفكير في المستقبل المحتمل للنظرية الكويرية، هناك العديد من الجوانب المهمة التي يجب أخذها في الحسبان. يقتصر التقدم في سياسات الكويرية بشكل أساسي على الغرب العالمي والشمال ويثير حروبًا ثقافية حول مدى المعيارية المغايرة لمثل هذه الدعوة. ويثير الخلافات الاستعمارية الدولية (المثلية) حول الطريقة التدخلية ثقافيًا التي يتم عن طريقها تعزيز حقوق المثليين. ويصبح هذا واضحا عندما تقترح المجموعات العابرة للحدود الوطنية أو الحكومات أو المنظمات الدولية القوية جعل صرف المساعدات الخارجية مشروطا بإصلاحات المساواة في بعض البلدان. وفي الوقت نفسه، فإنهم لا يدركون بما فيه الكفاية أن دعمهم الصريح للمثليين يزيد من تهميش الأقليات في بعض الدول. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن العديد من منظمات المثليين لديها فهم أفضل للسياقات المحلية وغالبًا ما تتصرف بالتعاون مع الناشطين المحليين، على الرغم من أنها عادة ما تكون في وضع أضعف من المؤسسات الحكومية الدولية المتحالفة معها. يمكن لسياسات وأبحاث العلاقات الدولية الكويرية أن تلهم وتوازي بعضها البعض طالما أن سياسات الدعوة الجنسية لا تقع فريسة للسياسات الليبرالية المفرطة. بغض النظر عما إذا كان هناك عدد من القضايا الإشكالية لا تزال قائمة على الساحة المحلية أو الدولية مع التقدم المزعوم لسياسة المثليين: إذا كانت حقوق المثليين والمثليات في الغالب مثل المساواة في الزواج والتبني تهدف إلى تحقيق المساواة الحقيقية، فهل يمكن للمرء أن يتحدث عن المساواة الحقيقية بينما لا يزال الأفراد المتحولين جنسياً يفتقرون إلى هذه الحقوق؟ الوصول إلى الرعاية الصحية أم الحماية من جرائم الكراهية؟ وإذا كان تطبيع الأفراد المثليين الغربيين إلى مجتمعات مستهلكة وغير مسيسة يؤدي إلى إضعاف التضامن مع الناشطين المثليين الأجانب وتقدير اختلافهم، فما آثار ذلك على تحرر المثليين العالمي؟ تعتبر النظرية الكويرية أداة مهمة للمساعدة في تقدير مدى تعقيد هذه المناقشات بشكل أفضل.

نظرية الكوير والمساواة الجنسية في أوروبا

لقد زودت العولمة المنظرين والناشطين الكويريين بمساحة واسعة للتدخل. بالإشارة إلى سياسات الدفاع عن المثليين، فإن ظهور العديد من المنظمات غير الحكومية التي ينظمها الغرب، وكذلك حركات المثليين المحلية مع الدعاية الكبيرة التي تولدها - سواء كانت إيجابية أو

سلبية - يؤدي إلى توسيع السياسة العابرة للحدود الوطنية إلى درجة لم تكن معروفة من قبل. وكلاهما يتخلصان من مركزية الدولة في تنظيم وحماية مواطنيها. والمكان الرئيس الذي يمكن اكتشاف ذلك فيه، المناقشات الدائرة في الاتحاد الأوروبي، الذي يعد منظمة دولية تتمتع بسلطات فوق وطنية (صنع القوانين) على الدول الأعضاء فيها.

إن إدراج الأفراد من مجتمع المثليين ليس كأقليات حقيرة ولكن كحاملين لحقوق الإنسان يتمتعون بالكرامة المتأصلة والحقوق الفردية في التعبير قد يغير العلاقة بين المواطنين المهمشين والسلطة الحكومية - سواء على مستوى الدولة أو الاتحاد الأوروبي. لكن النظرية الكويرية لا تتوافق دائمًا بشكل مريح مع الاستراتيجيات السياسية السائدة التي تم تطويرها عن طريق الدفاع عن حقوق المثليين عبر الحدود الوطنية في أوروبا. إنها تتعارض مع العديد من المؤسسات الاجتماعية والسياسية القائمة مثل الرأسمالية والليبرالية الجديدة أو المواطنة التنظيمية التي تشكل حجر الأساس للسياسة الأوروبية. تُنظِّر نظرية الكوير في بعض الأحيان إلى الدفاع عن المثليين على أنه متوافق ومغاير وقوالب نمطية وحتى قومية (مثلية) في إيحاءاتها الغربية الخاصة المحملة بالقيم. وذلك لأنها تفترض أن السعي لتحقيق المعايير الغربية للمساواة والشمول قابل للتطبيق عالميًا ويؤدي إلى التحرر والشمول. ويصبح هذا واضحاً في الضغوط التي تمارسها الدول الأوروبية الأكثر تحفظاً لحملها على تبني سياسات معينة، والتي كثيراً ما تنتج توترات هدّامة وتكشف الأقليات الضعيفة. تهدف الدفاع عن المثليين إلى الإدماج ضمن أشكال التمثيل الحالية بدلاً من تقدير الاختلاف الذي تسعى نظرية الكوير إلى تحقيقه. ومن ثم، غالبًا ما تبدو منظمات المثليين "متحررة" لأغراض سياسية للحصول على موافقة بقية المجتمع، الأمر الذي يؤدي غالبًا إلى مناقشات داخلية حول تمثيلها وأهدافها.

تشير التوترات بين الدعوة السائدة والمناهج الكويرية الراديكالية إلى الحاجة إلى إعادة التفكير في الأساليب التحليلية المبسطة للعلاقات الدولية. وتدفع التوترات السياسية في العالم "الحقيقي" أصحاب نظرية العلاقات الدولية الكويريين إلى التشكيك في المفاهيم الراسخة والمقبولة عمومًا للحوكمة الدولية. وعن طريق القيام بذلك، يستخدم المنظرون الكويريون الأدبيات الموجودة أو المواد السمعية والبصرية مثل الأفلام أو حتى العروض لتجاوز ما يعد واضح على ما يبدو لتفكيك أحداث وعمليات العلاقات الدولية ثم إعادة بنائها. وغالبًا ما يُظهرون منظورًا نقديًا تجاه الظروف المفترضة طبيعيًا للمكان والزمان والتي تميل إلى إخفاء وتسوية الاختلافات بين الجهات الفاعلة وتفسيرات الأحداث الدولية. على سبيل المثال، تستخدم سينثيا ويبر (٢٠١٦) خطاب هيلاري كلينتون حول الحقوق الجنسية في الأمم المتحدة في عام ٢٠١١ وتقارنه بأداء

كونشيتا فورست الفائز في مسابقة الأغنية الأوروبية في عام ٢٠١٤ لتسليط الضوء على "المنطق الغريب في فن الحكم" الذي يتحدى التقاليد والجندرية والهوية والنهج الثنائي للحكم. يسلط ويبر الضوء على أنه على الرغم من تحويل فكرة المثليين جنسيًا من المنحرفين إلى أصحاب الحقوق العاديين في خطابها، إلا أن كلينتون ما زالت تنتج ثنائية دولية من الدول التقدمية مقابل الدول المتعصبة. من ناحية أخرى، تحدت كونشيتا فورست - وهي شخصية ابتكرها توماس نيوورث - المفاهيم المقبولة لما يعد طبيعيًا أو منحرفًا عن طريق الأداء باللحية. في سياق ذلك، زعزع فورست استقرار المفاهيم العرقية والجندرية والجغرافية السياسية لما يعنيه أن تكون أوروبيًا. وإذا أخذنا الحالتين معاً، فإنهما يظهران كيف أن الأفكار التي تبدو مستقرة في العلاقات الدولية بعيدة كل البعد عن أن تكون طبيعية. وبدلاً من ذلك، يتم إنشاؤها وتطبيعها وتحديها وإعادة تشكيلها عمدًا.

وبالنظر بشكل أعمق إلى القضايا داخل أوروبا، فإن تبرير الاتحاد الأوروبي لعدم التمييز الجنسي في سياسات السوق النيوليبرالية يسلط الضوء على الموقف الغامض للاتحاد الأوروبي عندما يدعو إلى أحكام محدودة للمساواة (Thiel 2015). ويتم تنفيذ سياسة مكافحة التمييز هذه في نظام الحكم المعقد متعدد المستويات للاتحاد الأوروبي والذي يتضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي بوصفها "مانحة للحقوق"، والدول الأعضاء بوصفها "متلقية" غير متوافقة دائمًا، ومجموعات المثليين في مكان ما في الوسط. فضلا عن هذا الوضع الذي قد ينطوي على مشكلات، فإن حزمة سياسات الاتحاد الأوروبي لمكافحة التمييز لا تنطبق إلا على التمييز المرتبط بالتوظيف. لكن أكبر مجموعة مناصرة للمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في أوروبا، وهي الرابطة الدولية للمثليات والمثليين ومتحولي الجنس ومزدوجي التوجه الجنسي وحاملي صفات الجنسين (ILGA Europe)، جنبًا إلى جنب مع العديد من المجموعات الأخرى، كانت تضغط من أجل إصدار قانون أوسع لمكافحة التمييز يغطي جميع مجالات الحياة. ومما يزيد الأمر تعقيداً أن قِلة من الدول القوية لا ترغب في توسيع نطاق القانون الحالي القائم على السوق، فضلاً عن تردد الاتحاد الأوروبي في تجاوز تركيزه على الحقوق والحريات الاقتصادية.

أصبح من الواضح أن هيمنة النيوليبرالية بوصفها الأساس المنطقي الرئيس للاتحاد الأوروبي تحد من حصول الأفراد المثليين على حقوقهم لأنها تقيد وجهات النظر النقدية البديلة. ونظراً لتوجهات الاتحاد الأوروبي، فإن المنظمات غير الحكومية تتعرض لضغوط تدفعها إلى إعطاء الأولوية لمبادئ السوق مثل المشاركة في العمل، في حين تصبح أكثر اعتماداً على التمويل

الحكومي أو الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، تتزامن هذه الزيادة في الدعوة غير الحكومية مع تراجع الحكومات في القطاعات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية. وهذا يقلل من إمكانية الاعتراض على السياسات الحالية وربما شرعيتها، اذ يتعين على المجموعات ربط أنشطة مكافحة التمييز بمزيد من الإدماج المجتمعي وسوق العمل إذا أرادت الاحتفاظ بالتمويل من الاتحاد الأوروبي. إن إعادة التوجيه هذه حول أهداف الاتحاد الأوروبي الليبرالية الجديدة تنتج تسلسلاً هرميًا للحقوق، مما يهدد بوضع الاندماج الاجتماعي والشعور الأوسع بالمساواة في القاع.

ومن ثم، فإن دراسة الحالة هذه تشكك في تعاون منظمات المناصرة غير الحكومية مع نظام حكم فوق وطني مسؤول جزئيًا على الأقل عن تقييد سياسات الرفاهية الوطنية. فضلا عن ذلك، يشكل تقييم الاتحاد الأوروبي للحقوق إشكالية لأن الحقوق غير القابلة للتصرف أصبحت موضوعا ذا قيمة اقتصادية ومخرجات. ومع ذلك، لا يمكن انتقادها في نظام يتمتع فيه تخطيط سياسة الاتحاد الأوروبي بالحماية عن طريق طبيعته التنظيمية غير السياسية المفترضة والتي يقودها الخبراء ــ مما يذكرنا بالربط بين المعرفة والسلطة عند فوكو. كما أنه يعني أيضًا أن هناك حاجة إلى انعكاس للمعايير، بالطريقة التي يرغب بها الفاعلون السياسيون في عملية سياسة الاتحاد الأوروبي في معيارية النيوليبرالية الجديدة، ومن ثم (إعادة) إنتاجها أو تحديها من قبل مجموعات الحقوق القائمة على النوع الاجتماعي/الجنس.

تسلط المساهمة النسوية في العلاقات الدولية الضوء على علاقات القوة غير المتكافئة بين الجنسين، لكن منظور الاقتصاد السياسي النقدي الذي يدمج المخاوف بشأن الظلم الهيكلي مع النقد المدروس لوجهة نظر النظرية الكويرية حول دمج المجتمع المدني يضيف رؤى عميقة في سياسة الاعتراف بالحقوق الجنسية. وهذا يعد الأكثر أهمية هنا عند النظر في المبادئ النظرية للنظرية الكويرية مثل أخذ المواقف المتميزة للجهات الفاعلة السياسية على محمل الجد والمحتوى المثير للقلق في كثير من الأحيان للسياسة العامة.

خاتمة

يشير تطور نظرية الكوير في العلاقات الدولية إلى أن الأسئلة الأكثر صرامة حول تأثير قضايا المثليين في السياسة الدولية قد بدأت في الإجابة عليها بنجاح. ويسلط الضوء على المساهمة القيمة في تحليل العلاقات الدولية عن طريق وجهات نظر غير معترف بها حتى الآن حول التعبير الجنسي. وأثبتت نظرية الكوير أيضًا أنها شاملة من الناحية النظرية بطرق لم تفعلها في بعض الأحيان دراسات مجتمع (الميم LGBT) والدراسات النسوية. والسؤال الذي

يبقى مطروحًا هنا، ما إذا كان بإمكان المنظرين الكويريين التعرف على - وربما تجاوز - توجهاتهم العرقية والطبقية والمتمحورة حول الغرب. وهذا التوسيع من شأنه أيضاً أن يسهل إيجاد قضية مشتركة مع الأقليات المتضررة الأخرى ــ ولا سيما الانتقال من النمط الانتقادي أو التفكيكي المحض إلى وضع أكثر تحويلاً وإنتاجية. على وجه التحديد، نظرًا لأن النظرية الكويرية قادرة على تجاوز التركيز على الحياة الجنسية والجندر عن طريق مبادئ تحليلية عامة، فإنها تفسح المجال لاستجواب مجموعة واسعة من ظواهر العلاقات الدولية. في الوقت الذي تُتهم فيه العلاقات الدولية في كثير من الأحيان بأنها ضيقة الأفق، تعد النظرية الكويرية تصحيحًا ضروريًا للأساطير وسرديات الأنظمة الدولية القوية.

الرابع عشر: نظرية الامننة

كلارا إروخمانوف

تُظهر لنا نظرية الأمننة أن سياسة الأمن القومي ليست أمراً طبيعياً، بل تم تحديدها بعناية من قبل السياسيين وصناع القرار. وفقًا لنظرية الأمننة، تتشكل القضايا السياسية كقضايا أمنية متطرفة يجب التعامل معها بشكل عاجل عندما يتم تصنيفها على أنها "خطيرة" و"تهديدية" و"مثيرة للقلق" وما إلى ذلك من قبل "الفاعل الأمني" الذي لديه القوة الاجتماعية والمؤسسية لنقل القضية "إلى ما أبعد من السياسة". لذا، فإن القضايا الأمنية ليست مجرد "موجود" بل يجب أن يتم توضيحها كمشكلات عن طريق الجهات الفاعلة الأمنية. على سبيل المثال، فإن وصف الهجرة بأنها "تهديد للأمن القومي"، يحول الهجرة من مصدر قلق سياسي منخفض الأولوية إلى قضية ذات أولوية عالية تتطلب اتخاذ إجراءات، مثل تأمين الحدود. وتتحدى نظرية الامننة الأساليب التقليدية للأمن في مجال العلاقات الدولية وتؤكد أن القضايا لا تشكل تهديدًا في حد ذاتها؛ بل إن الإشارة إليها على أنها قضايا "أمنية" تتحول إلى مشكلات أمنية.

أساسيات نظرية الامننة

أثارت نهاية الحرب الباردة جدلاً حول أفكار الأمن في العلاقات الدولية بين المتخصص "الضيق" و"الموسع". وكان المتخصصون مهتمين بأمن الدولة وغالبًا ما ركزوا على تحليل الاستقرار العسكري والسياسي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وبسبب عدم رضاهم عن ذلك، سعى الموسعون إلى تضمين أنواع أخرى من التهديدات التي لم تكن عسكرية بطبيعتها والتي أثرت على الأشخاص بدلاً من الدول. وقد أدى هذا إلى توسيع الأجندة الأمنية عن طريق تضمين مفاهيم مثل الأمن البشري والأمن الإقليمي ـ جنباً إلى جنب مع أفكار الثقافة والهوية. وكان للحركة النسوية دور مهم في توسيع الأجندة عن طريق تحدي فكرة أن المزود الوحيد للأمن هو الدولة وأن الجنس لا علاقة له بإنتاج الأمن. بل على العكس من ذلك، كانت الدولة في كثير من الأحيان سبباً لانعدام الأمن بالنسبة للنساء. أدى توسيع جدول الأعمال من منظور نسوي إلى تسليط الضوء على النوع الاجتماعي عن طريق وضع النوع الاجتماعي والمرأة كمحور للحسابات الأمنية وإظهار أن النوع الاجتماعي والحرب والأمن متشابكون. لقد كان تطورًا مهمًا في ظهور منظور أوسع للأمن. وسواء اتفق المرء مع الموسعين أو الضيقين، فإن نهاية الحرب الباردة أشارت إلى أن الأمن كان مفهوماً متنازعاً عليه في الأساس ـ اي انه

"مفهوم يولد مناقشات لا يمكن حلها بالرجوع إلى الأدلة التجريبية لأن المفهوم يحتوي على عنصر أيديولوجي أو أخلاقي واضح". ويتحدى التعريف الدقيق والمقبول عمومًا" (Fierke 35 ,2015). عن طريق الإشارة إلى طبيعة الأمن المتنازع عليها بشكل أساسي، تجادل المقاربات النقدية للأمن بأن "الأمن" ليس بالضرورة إيجابيًا أو عالميًا، ولكنه يعتمد على السياق والموضوع، بل وسلبيًا في بعض الأحيان.

ولأن البعض يدير الأمن بينما يتلقى الآخرون الأمن، فإن الأمن ينتج علاقات قوة غير متكافئة بين الناس. على سبيل المثال، في سياق الحرب العالمية على الإرهاب، يُنظر إلى الشخص الذي يبدو عربيًا بعين الشك على أنه "آخر" خطير، وكانت هناك زيادة في عمليات المراقبة في المجتمعات الإسلامية على افتراض أنه يناسبه. في ملف تعريف معين، قد يكونون على صلة بالإرهاب. وفي ضوء ذلك، تصبح المراقبة جهازًا أمنيًا للسيطرة ومصدرًا لانعدام الأمن. وعن طريق التشكيك في جوهر الأمن في مثل هذه الحالات، طورت نظرية الأمننة ووسعت نطاق الأمن ليشمل أشياء مرجعية أخرى خارج الدولة. فالكائن المرجعي، هو فكرة مركزية في الامننة، ويعد الشيء المهدد والذي يحتاج إلى الحماية.

حدد منظرو الامننة خمسة قطاعات: القطاع الاقتصادي، والمجتمعي، والعسكري، والسياسي، والبيئي. في كل قطاع، يتم توضيح تهديد محدد بوصفه تهديدًا لكائن مرجعي. على سبيل المثال، في القطاع المجتمعي، الكائن المرجعي (الهوية)، في حين أن الكائنات المرجعية في القطاع البيئي هي النظام البيئي والأنواع المهددة بالانقراض. ويبقى الهدف المرجعي فقط في القطاع العسكري (الدولة). وعن طريق "تقسيم" الأمن، نفهم أن التهديدات الوجودية ليست موضوعية ولكنها تتعلق بدلاً من ذلك بالخصائص المختلفة لكل كائن مرجعي. تسلط هذه التقنية الضوء أيضًا على الطبيعة السياقية للأمن والتهديدات. على سبيل المثال، تشكل الهجمات الانتحارية مصدر قلق أكبر لبعض الناس اليوم مقارنة بآخرين. ومع ذلك، كثيرًا ما نسمع الإرهاب الانتحاري مُصاغًا بوصفه تهديدًا "عالميًا". ويظهر الأمننة أنه من غير الصحيح الحديث عن قضايا مثل الإرهاب كما لو كانت تهم الجميع في جميع أنحاء العالم على قدم المساواة. وعن طريق الحديث عن الكائنات المرجعية يمكننا أن نسأل: الأمن لمن؟ الأمن من ماذا؟ والأمن على يد من؟

من الأمور المركزية في نظرية الامننة إظهار البنية الخطابية لصناع القرار عند تأطير قضية ما ومحاولة إقناع الجمهور برفع القضية فوق السياسة. وهذا ما نسميه فعل الكلام – "عن طريق

نطق الكلمات، يتم القيام بشيء ما، مثل الرهان، أو إعطاء الوعد، أو تسمية معينة (Buzan, Waever and de Wilde 1998, 26). إن تصور الأمننة كفعل كلامي أمر مهم لأنه يوضح أن الكلمات لا تصف الواقع فحسب، بل تشكل الواقع، والذي بدوره يثير استجابات معينة. وفي عملية وصف الواقع الذي نراه، فإننا نتفاعل أيضًا مع هذا العالم ونقوم بعمل من شأنه أن يساهم بشكل كبير في رؤية هذا الواقع بطريقة مختلفة. على سبيل المثال، الإشارة إلى مخيم المهاجرين في (كاليه) في فرنسا باسم "الغابة" لا تعني ببساطة وصف حقيقة المخيم، بل تصويره على أنه مكان خطير خارج عن القانون. ومن ثم، فإن التهديدات ليست مجرد تهديدات بطبيعتها، ولكنها تنشأ كتهديدات عن طريق اللغة. من أجل إقناع الجمهور باتخاذ تدابير غير عادية، يجب على الممثل الأمني أن يلفت الانتباه وغالباً ما يبالغ في مدى إلحاح التهديد ومستواه، وينقل نقطة اللاعودة، أي: "إذا لم نعالج هذه المشكلة، فإن كل شيء آخر سيكون غير ذي صلة". "، وتقديم مخرج محتمل (رفع القضية فوق السياسة) - والذي غالباً ما يتم تأطيره بمصطلحات عسكرية. وعن طريق القيام بذلك، يجعل الفاعل الأمني بعض الأفعال أكثر وضوحًا من غيرها، ويتيح نظامًا للحقيقة حول طبيعة التهديد وطبيعة الكائن المرجعي.

تصبح القضية ذات طابع أمني عندما يتفق الجمهور بشكل جماعي على طبيعة التهديد ويدعم اتخاذ تدابير استثنائية. إذا رفض الجمهور الفعل الكلامي للممثل الأمني، فإن ذلك لا يمثل سوى حركة أمنية، وقد فشلت عملية الأمننة. وفي هذا الصدد، فإن التركيز على الجمهور والعملية يتطلب أكثر بكثير من مجرد "القول بالأمن". وقد أثار هذا انتقادات من بعض العلماء، الذين أوصوا بفهم الأمننة كعملية طويلة من الإنشاءات الاجتماعية المستمرة والتفاوض بين مختلف الجماهير والمتحدثين. ويمكن طرح أي قضية أمنية في نطاق يتراوح من غير المسيس (القضية لم تصل للنقاش العام) إلى المسيس (القضية أثارت اهتمامات عامة وهي مدرجة على جدول الأعمال) إلى الأمنية (تم تأطير القضية كتهديد وجودي)). عندما يتم تأمين قضية ما، غالبًا ما يتم إضفاء الشرعية على الإجراءات تحت لغة "الإلحاح" و"التهديدات الوجودية"، وهي إجراءات يمكن وصفها غير ديمقراطية في المواقف العادية. وإن التدابير الأمنية في الحرب على الإرهاب، مثل معسكر الاعتقال في خليج جوانتانامو، واستخدام التعذيب، وزيادة مراقبة المواطنين، وعمليات التسليم غير العادية، والضربات السرية بطائرات بدون طيار، توضح منطق الاستثناء. ولو لم يتم تأطير الحرب ضد الإرهاب في سياق حيث يكون تعليق السياسات الطبيعية أمراً مسموحاً به وضرورياً، فإن هذه التدابير الأمنية ما كانت لتوجد على الأرجح ـ ولم تكن لتستمر حتى يومنا هذا.

إن عملية الأمننة الناجحة تضع "الأمن" كمجال استثنائي، حيث تستثمر الجهات الفاعلة الأمنية (الدول اسميًا) في القدرة على تقرير متى يجب تعليق الإطار الديمقراطي ومع القدرة على التلاعب بالسكان. بالنسبة إلى ويفر (٢٠١٥ و٢٠٠٠)، تم بناء نظرية الأمننة لحماية السياسة من السلطة غير المتناسبة للدولة عن طريق وضع نجاح وفشل الأمننة في أيدي الجمهور، وليس في أيدي الفاعل الأمنني. كما أعرب ويفر عن تفضيله لـ "إزالة الأمن" - العودة إلى السياسة الطبيعية. ففي نهاية المطاف، لا يعد الجمهور مغفلاً تماماً تحت رحمة الفاعل الذي يتولى عملية الأمننة، وعن طريق جعل العملية أكثر شفافية، فإن نظرية الأمننة تمنح الجمهور القدرة والمسؤولية. وفي هذا السياق، ينتقل دور المحلل الأمني من التحليل الموضوعي للتهديد إلى دراسة العمليات التي عن طريقها تقوم الجهات الأمنية ببناء فهم مشترك لما يتم الاعتراف به بشكل جماعي على أنه تهديد. ومن ثم، فإن نظرية الامننة لا تهتم كثيرًا بالإجابة عن "سبب" امننة قضية ما. والأهم من ذلك أن نهتم بالظروف التي جعلت هذا النوع من الأمننة ممكنًا عن طريق طرح أسئلة "كيف": كيف مكنت لغة معينة الممثل من إقناع الجمهور بالتهديد؟

نظرية الأمننة وتنظيم داعش في أوروبا

في أعقاب الهجمات التي وقعت في مجموعة من المدن الأوروبية، أصبح تنظيم داعش ذا أولوية قصوى في جداول الأعمال الأمنية بدءاً من عام ٢٠١٥ فصاعدًا. ولقد تم تقديم الجماعة على أنها تهديد لأمن الدولة وأمن الأفراد في أوروبا الغربية وعلى نطاق أوسع كتهديد لأسلوب الحياة الغربي. وهذا يعني أن إضفاء الطابع الأمني على تنظيم داعش يؤثر على ثلاثة قطاعات على الأقل: المجتمعي والعسكري والسياسي. وتلاحظ نظرية الأمننة أنه في بعض الأحيان في دولة ديمقراطية يجب على الحكومة تبرير تعليق السياسة الطبيعية للجمهور. ومن ثم، إذا تم إضفاء طابع أمني على داعش في الدول الأوروبية، التي تعد ديمقراطية، فيجب أن نشهد تحركات أمنية من جانب المسؤولين الحكوميين - وهذا مبرر خطابي لماذا يعد التدخل، على سبيل المثال، السبيل الوحيد لإزالة تهديد التنظيم الارهابي.

من المهم أن نلاحظ أن الجهات الفاعلة في مجال الأمننة لا تقتصر على السياسيين. يلعب متخصصو الأمن مثل الشرطة وأجهزة المخابرات والجمارك وخدمات الهجرة وحرس الحدود والجيش دوراً مهماً في تحديد المشهد الأمني. وإنهم يعملون ضمن مجال أمني يتميز بالمنافسة على المعرفة "الصحيحة" حول التهديد والمخاطر الأخرى المرتبطة به، فضلاً عن المنافسة على الحل "الصحيح". وعلى الرغم من حدوث خلافات ومواجهات بين المتخصصين في مجال

الأمن، إلا أن بيغو وبونديتي وأولسون (٢٠١٠، ٧٥-٧٨) يقولون إنهم لا يزالون يسترشدون بمجموعة من المعتقدات والممارسات المشتركة. وتتعامل الجهات الأمنية مع التهديدات الأمنية بموضوعية وتسعى إلى حلها عن طريق القيام بمهام مختلفة. فضلا عن ذلك، هناك أيضًا جهات فاعلة وظيفية يمكنها التأثير على ديناميكية مجال الأمن ولكن ليس لديها القدرة على تحريك قضية ما فوق السياسة. وتمارس الجهات الفاعلة الوظيفية دورًا بالغ الأهمية لأنها تساعد في صياغة قصص حول الطبيعة المهددة وجوديًا لهذه القضية، وغالبًا ما تخلق انقسامات بين "نحن" و"هم" - وغالبًا ما تكون متورطة في عمليات "الآخر". ومن أمثلة الجهات الفاعلة الوظيفية وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والوكالات غير الحكومية ومراكز الفكر. ويمكن أن تشمل أيضًا الأفراد أنفسهم، عن طريق سرد القصص ومشاركتها بين الأصدقاء والعائلات والزملاء. على سبيل المثال، تخلق الادعاءات المتطرفة التي تنشرها الصحف الشعبية في مختلف أنحاء أوروبا رواية مفادها أن تنظيم داعش يتسلل إلى المجتمع ويعمل على زوال الدولة الديمقراطية.

يمكن العثور على أمثلة ملحوظة على التحركات الأمنية في المملكة المتحدة حينما ناقش مجلس العموم حول اقتراح القيام بعمل عسكري بريطاني في سوريا في ٢ ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٥. قال رئيس الوزراء البريطاني السابق ديفيد كاميرون إننا "نواجه تهديدًا أساسيًا لأمننا" من تهديد تنظيم داعش، الذي "يهاجمنا بسبب هويتنا، وليس بسبب ما نفعله" (كان هذا عرضًا لطبيعة التهديد وإنشاء نظام الحقيقة). ثم قال: "لا ينبغي لنا أن ننتظر أكثر من ذلك" للحد من التهديد (كانت هذه نقطة اللاعودة). وأخيراً، أشار إلى أن الأمر "لا يتعلق بما إذا كنا نريد محاربة الإرهاب، بل يتعلق بأفضل السبل للقيام بذلك" (كان هذا هو الحل المقدم).

ويبدو الأمر أكثر وضوحًا في فرنسا، عندما أعلن الرئيس السابق فرانسوا هولاند، بعد هجمات باريس في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أن "فرنسا في حالة حرب" ضد جيش من الجهاديين "هاجم فرنسا لأن فرنسا بلد الحرية" (مرة أخرى، التركيز على "ماذا ومن نحن"). في هذا الإطار، يعد الشعب الفرنسي "شعبًا شرسًا وشجاعًا " ويعد ضحية لمثل هذه الهجمات لمجرد "كونه على قيد الحياة". وعلى الطرف الآخر من الطيف هناك «هم»، «جيش من الجهاديين»، من «القتلة الجبناء» الذين يشكلون «هجومًا شنيعًا» و«هجومًا حقيرًا» لا يمكن وصفه إلا بـ«الرعب». يتم التذرع بنقطة اللاعودة عندما يزعم هولاند أن تنظيم داعش هو منظمة "تهدد العالم كله" وأن هذا " السبب الذي يجعل تدمير داعش ضرورة للمجتمع الدولي".

أخيرًا، تم تقديم الحل، عن طريق رفع القضية "فوق السياسة": "تم إصدار أوامر بمراقبة الحدود فورًا وإعلان حالة الطوارئ" (هولاند ٢٠١٥).

ان قواعد قانون الخطاب الأمني يمكن تمييزها. ويشير الخطاب إلى الطبيعة التهديدية الوجودية لتنظيم داعش، ونقطة اللاعودة والحل الذي يتحرر من العمليات الديمقراطية الطبيعية. وفي الأشهر التي تلت هجمات باريس، زاد هولاند الضربات العسكرية الفرنسية في سوريا وأمر بإعلان حالة الطوارئ التي منحت قوات الأمن الفرنسية صلاحيات داخلية مثيرة للجدل. ومن ثم، لدينا حالة من الامننة الناجحة. ومن المهم أن نلاحظ أنه عند القول بأن تنظيم داعش يخضع لطابع أمني، فإن منظري الأمننة لا يشككون في وجود الجماعة، أو أن الجماعة قامت بالفعل بتنسيق هجمات في أوروبا.

وبدلاً من ذلك، تشكك عملية الأمننة في العمليات التي أصبح عن طريقها يُنظر إلى هذه المجموعة على أنها تهديد، وتجادل بأنه عن طريق تسمية المجموعة بأنها تهديد، فإن قادة الدول الأوروبية مثل فرنسا والمملكة المتحدة متورطون أيضًا في صنع الحرب. بهذا المعنى، تسلط الأمننة الضوء على كيف أن خطاب هولاند الأمني لا يصف الوضع "هناك" فحسب، بل يصور الهجمات كعمل من أعمال الحرب، وعن طريق القيام بذلك، يجلب الحرب إلى الوجود. ومن ثم فإن وصف التهديد الذي يشكله داعش ليس محايدا أو موضوعيا، بل هو عمل في حد ذاته، ويجب أن ينظر إليه على أنه عمل سياسي.

يُظهر استخدام نظرية الأمننة أن سياسات الإرهاب ومكافحة الإرهاب تدور حول تضخيم التهديد وأن العنف الرمزي الناجم عن الهجمات لا يتناسب مع عدد الوفيات المسؤولة عنها. على سبيل المثال، كان عدد الضحايا في أوروبا الغربية في السبعينيات والثمانينيات نتيجة لجماعات مثل الجيش الجمهوري الأيرلندي أعلى من العدد الذي يمكن أن ينسب إلى الإرهابيين الإسلاميين في الآونة الأخيرة. ومع ذلك، يزعم رؤساء الدول الأوروبية أن العالم لم يواجه قط مثل هذه "البربرية" و"الرعب" و"الفظائع". ويوضح تضخيم التهديد هذا الطابع الاستثنائي للتهديد، والذي يتطلب بدوره استجابات عاجلة وغير عادية. إن التفكير في الإرهاب بهذه الطريقة لا يضر بعملية التداول فحسب، بل يحد أيضًا من فهمنا للإرهاب بشكل عام.

خاتمة

تعد عملية الأمننة أداة مفيدة للطلاب في مجال العلاقات الدولية لأنها تتحدى الأساليب التقليدية للأمن التي تركز بشكل مفرط على أمن الدولة، بدلاً من التركيز على الأشياء المرجعية الأخرى. إن تبني إطار للأمننة يستلزم تحدي الأفكار المهيمنة والمسلَّم بها حول عالمية وموضوعية الأمن، ويؤكد على الطرق التي لا تكون بها المعرفة مجرد "موجود" بل مدفوعة بالمصالح. تذكرنا نظرية الامننة بأنها ليست عملاً محايدًا، بل انها عمل سياسي. ومن نقطة البداية هذه، أصبحنا قادرين على التعمق أكثر والتحقيق في مختلف حالات عدم الأمان.

الخامس عشر: الجغرافيا النقدية

إيرينا ليسبيت سيردوين كونون وأرتشي دبليو سيمبسون

تعتمد الجغرافيا النقدية على فكرة أن البشرية لديها القدرة على تحويل البيئة. في تتحدى الأيديولوجيات السائدة التي تميز الهياكل السياسية الدولية، ومن ثم تتنافس مع الفئات ووحدات التحليل التقليدية في العلاقات الدولية مثل الفوضى والأمن ومفهوم الدولة. وتعتمد الجغرافيا النقدية على مبدأ أن الأسئلة المتعلقة بالعلاقات المكانية، والتي تشير إلى كيفية ارتباط جسم يقع داخل مساحة معينة بجسم آخر، مهمة لأن السلوك السياسي جزء لا يتجزأ من الهياكل الاجتماعية والسياسية القائمة على أفكار حول المكان. وبناءً على ذلك، إذا كانت المعرفة والسلوك السياسي متأصلة في الهياكل الاجتماعية والسياسية، يصبح التحليل الموضوعي للسياسة الدولية مستحيلاً. ولا يمكن لنظرية العلاقات الدولية أن تعكس الوضع العالمي من وجهة نظر محايدة. ويقترح الجغرافيون الناقدون أن الطرق البديلة للتفكير في المكان لديها القدرة على تغيير الأفكار والنظريات والمناهج الأساسية التي تهيمن على دراسة السياسة الدولية. وهم بدورهم يأملون أن تساعد هذه المعرفة البديلة في تحويل السياسة الدولية والحد من عدم المساواة بين البشر.

أساسيات الجغرافيا النقدية

ظهرت الجغرافيا النقدية في السبعينيات كنقد للوضعية، وتعد شكل من أشكال البحث العلمي القائم على فكرة أن العالم موجود بشكل مستقل عن المراقبين. والجغرافيا النقدية متجذرة في الماركسية الجديدة وتعتمد على أفكار يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت، الذين توسعوا في الأفكار داخل الماركسية الكلاسيكية عن طريق استكشاف كيف يمكن أن ينجم التحرر من عدم المساواة عن العمليات السلمية بدلاً من العمل الثوري. في هذا الوقت، بدأ الباحثون في دراسة كيف أدت الهياكل السياسية المهيمنة والمعرفة إلى إدامة عدم المساواة السياسية القائمة.

وشهدت نهاية الحرب الباردة في عام ١٩٩١ تطورات اقتصادية عالمية جديدة، مصحوبة بتغيرات في التركيبة السكانية العالمية. وفي أوائل التسعينيات، أدت الأهمية المتزايدة للجهات الفاعلة غير الحكومية مثل المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات، المصحوبة بتزايد النزعة القومية العرقية - اذ يتم تعريف الدول على أساس العرق بدلاً من عضوية الدولة المدنية - إلى تعزيز أفكار جديدة حول الأمن ودور الدولة.

بدأت دراسات العلاقات الدولية النقدية بالتركيز على كيفية تعزيز النظريات المهيمنة مثل الواقعية لعلاقات القوة غير المتكافئة عن طريق تفضيل الدول التي هيمنت على السياسة الدولية. وبالاعتماد على أفكار كين بوث وريتشارد وين جونز من المدرسة الويلزية، فقد جادلوا بأن انعدام الأمن البشري يديمه الهياكل السياسية القائمة (بوث ١٩٩١ و١٩٩٧). ومن هنا، بدأ العلماء يتطلعون نحو الجغرافيا النقدية ونظرية لوفيفر (١٩٩١) للمكان لدراسة كيف أدت الافتراضات حول المكان إلى إدامة حالات عدم الأمان وعدم المساواة الحالية. اثنان من الباحثين المهمين المرتبطين بهذا هما ديفيد هارفي وجون أغنيو، اللذان يسلطان الضوء على كيفية قيام المفاهيم التقليدية للمكان بتفكيك سياق عمليات تكوين الدولة وترسيخ المفاهيم المستقطبة التقليدية للمكان بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، والدول النامية والمتقدمة في تفكير العلاقات الدولية (أجنيو ١٩٩٤؛ هارفي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦).

توفر الجغرافيا النقدية وسيلة لدراسة السلوك السياسي الدولي، بما في ذلك العلاقة بين الحكومات والشعوب، وبين الدول على المستويين الإقليمي والعالمي، وبين المنظمات الدولية والدول. هناك عدد من الأفكار والمفاهيم الأساسية ضمن الجغرافيا النقدية التي تقدم تحليلات بديلة للعلاقات الدولية. تتعلق إحدى الأفكار الرئيسة بمفهوم الحيز الإقليمي. جادل الفيلسوف هنري لوفيفر (١٩٩١) بأن هناك ثلاث طرق للتفكير في الحيز او المكان: من الناحية المطلقة والنسبية والعلائقية. من منظور مطلق، يُنظر إلى الحيز على أنه ثابت وقابل للقياس. هذه الفكرة الثابتة حول الإقليم تدعم النظريات التقليدية للعلاقات الدولية. ولكن، إذا افترضت أن المنطقة ثابتة، فهذا يعزز الافتراضات حول العلاقات داخل مناطق معينة وفيما بينها.

على سبيل المثال، فكر في كيفية تمثيل العالم على خريطة سياسية قياسية. تمثل الخريطة السياسية العالم من حيث الدول الفردية التي تفصلها الحدود الإقليمية عن بعضها البعض. إن النظرة المطلقة للمكان العالمي تعد طريقة التمثيل هذه ثابتة، مما يعني أنها لن تأخذ في الاعتبار إمكانية وجود طرق بديلة لرسم خرائط العالم. وتتجاهل هذه النظرة الثابتة أيضًا كيف تغيرت السياسة الدولية عبر التاريخ، مما أدى إلى تغيير شكل المكان العالمي مع ظهور دول ومؤسسات دولية جديدة.

إن النظرة المطلقة للمكان ليست الخيار الوحيد الذي لدى العلماء للتفكير في الحيز العالمي الدولي. يتحدى مفهوم لوفيفر للمكان النسبي الرؤية المطلقة له. اذ يتضمن هذا المفهوم التفكير في الحيز بطريقة لا تنظر إلى المكان الدولي بوصفه "حاوية فارغة" أو مساحة ثابتة، بل

مساحة مليئة بالأشياء والعلاقات المترابطة" (مينا ٢٠١٣). فضلا عن ذلك، فإن النظرة النسبية للمكان ترى وجوده كنتيجة للعلاقات بين الأشياء داخل هذا الحيز. ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن الطرق التي نفهم بها المكان تعد نتاج مجموعة معينة من العلاقات.

على سبيل المثال، إذا نظرنا إلى مساحات معينة من حيث كيفية ارتباطها بالاماكن الأخرى، يمكننا أن نرى أنه عندما يتحدث الباحثون عن "الجنوب العالمي" فإنهم يشيرون إلى الجنوب فيما يتعلق بـ "الشمال العالمي". يتم تقديم أفكار وتمثيلات "الشمال العالمي" و"الجنوب العالمي"، أو "الشرق" و"الغرب" على أنها ناتجة عن العلاقات الاستقطابية التي ميزت السياسة الدولية حتى نهاية الحرب الباردة.

يمكن استخدام النظرة النسبية للمكان لإثبات وجود وجهات نظر متعددة وطرق بديلة لتصور الحيز من وجهات نظر دول معينة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى. على سبيل المثال، عندما يصنف علماء العلاقات الدولية جميع الدول في نصف الكرة الجنوبي على أنها تمثل الجنوب العالمي، فإن وجهة النظر هذه تفشل في الاعتراف بالاختلافات والعلاقات المعقدة الموجودة بين الدول. إنه يقودنا إلى افتراض أن جميع الدول في الجنوب متساوية من حيث قوتها السياسية والاقتصادية، في حين أن هذا ليس الحال، اذ أن الدول القوية في الجنوب العالمي مثل البرازيل تتمتع بقوة سياسية واقتصادية أكبر بكثير من الدول الفقيرة مثل ملاوي. ويفترض أن الدول في الجنوب ترى نفسها أيضًا موجودة معًا على قدم المساواة مع جميع الدول الأخرى في الجنوب، وهذا تبسيط مفرط لأنه يتجاهل العديد من المنافسات الاقتصادية والسياسية الموجودة بين الدول المختلفة في هذه المنطقة. كما أنها تفشل في الاعتراف بكيفية ارتباط دول معينة في الجنوب العالمي سياسيًا واقتصاديًا بدول في الشمال العالمي عن طريق الاتفاقيات التجارية.

تشير النظرة العلائقية للمكان إلى انه لا يمكن أن يوجد بدون منظور المراقب، اذ أن الأشياء موجودة فقط من حيث علاقاتها مع الأشياء الأخرى. على سبيل المثال، عندما نفكر في مكان ما، لا يمكننا أن نفكر فيه إلا من حيث ما نعرفه عنه. وما نعرفه يقودنا إلى تكوين آراء تؤثر على الشكل الذي يتخذه ذلك المكان وإلى تطوير الحجج التي تدعم أو ترفض الأفكار والتطورات السياسية الموجودة مسبقًا. وفي المقابل، تؤثر هذه الآراء على القرارات السياسية التي تتخذها الجهات الدولية الفاعلة التي تشكل الحيز الدولي العالمي. ويمكن ملاحظة ذلك، على سبيل المثال، من حيث الموافقة على عضوية الدولة في المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد

الأوروبي. إن الطريقة التي يفكر بها معظم الباحثين حول الحيز السياسي الدولي ويمثلونه من حيث الدول ذات السيادة وحدودها الإقليمية يمكن القول إنها نتاج لمنظور المكان.

تدرس التطورات في الأدبيات كيف ساهمت عمليات التغيير العالمي ونمو المنظمات السياسية البديلة، مثل الحركات البيئية العابرة للحدود الوطنية والمؤسسات الحكومية المحلية، في تشكيل الحيز العالمي المعاصر (هارفي ٢٠٠٩). وينظر أحد هذه التطورات في كيفية قيام ظهور المؤسسات الحكومية المحلية في القطب الشمالي بتقديم وجهات نظر بديلة للمكان تتحدى المفاهيم التقليدية للحيز الدولي وتنظر في كيفية تركيز مناهج (الإنويت)* في الحكم على المسؤولية الجماعية عن البيئة خارج حدود الدولة (زيلين ٢٠٠٩). وهناك تطور حديث آخر يدرس كيف أدى توسع الرأسمالية النيوليبرالية إلى زيادة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية على نطاق عالمي، وتهميش الفقراء داخل الدول القومية وعبرها، مع مساهمة تمثيل الدولة في المؤسسات السياسية الدولية في هذه التفاوتات المتزايدة (هارفي ٢٠٠٩). فضلا عن ذلك، مع تزايد المخاوف بشأن الأمن البشري المرتبط بمخاطر وآثار تغير المناخ العالمي في مجال العلاقات الدولية، ويمكن أن توضح لنا الجغرافيا النقدية كيف يمكن للأفكار السائدة حول المكان المضمنة في السياسة الدولية ونظرية العلاقات الدولية أن تعمل على إدامة عدم المساواة بين البشر. وتهميش أولئك الأكثر عرضة للخطر بشكل مباشر من التغير البيئي العالمي. وان الأفكار البديلة حول المكان تجبر العلماء على إعادة تقييم النطاق العالمي لمخاطر وآثار تغير المناخ وتقديم الدعم للحجج التي تدعو إلى إصلاح التمثيل في السياسة الدولية للحد من عدم المساواة ومعالجة المخاطر المتزايدة التي يشكلها تغير المناخ على المهمشين تقليديا المجموعات، مثل السكان الأصليين.

الجغرافيا النقدية وآراء الإنويت للمكان

الإنويت هم مجموعة من السكان الأصليين المتشابهين ثقافيًا الذين يعيشون في مناطق القطب الشمالي في ألاسكا وكندا وغرينلاند والدنمارك وروسيا. وتعتمد رؤيتهم الحيز الإقليمي على التشابه الثقافي واستخدام الأرض لممارسات الصيد التقليدية بدلاً من حدود الدولة القومية. يمتد المدى المكاني لإشغال الإنويت لأراضي القطب الشمالي عبر خمس ولايات، مما يوضح سيادتهم التاريخية على مساحة كبيرة. ومع ذلك، فإن الخرائط السياسية للعالم لا تمثل هذه المنطقة على أنها منطقة إنويت. وبدلاً من ذلك، يتم تقسيم المنطقة التي تغطيها أراضي الإنويت

* هم شعب الاسكيمو

وإدراجها ضمن حدود الدولة الفردية. وعندما استعمرت القوى الأوروبية والأمريكية والروسية أراضي الإنويت، أصبحت أراضيهم جزءًا من أراضي الدولة القومية الاستعمارية وأصبح الإنويت خاضعين لحكومات الدول الاستعمارية. واليوم، لا يزال من الممكن رؤية إرث الاستعمار في تمثيلات الحيز السياسي الدولي، اذ لا يزال يتم تعيين غالبية الأعضاء داخل المؤسسات السياسية الدولية على أساس الدول ذات السيادة، مما يؤدي إلى التهميش السياسي المستمر للإنويت.

وبدون التمثيل المناسب على المستوى السياسي الدولي، فإن مخاوف الإنويت بشأن الأمن والاستدامة البيئية لا يمكن أن تؤثر على السياسة الدولية بنفس القدر الذي تستطيع حكومات الدول القيام به. فضلا عن ذلك، فإن مدى تمثيل مصالح الإنويت في القرارات المتخذة على المستوى الدولي ضعيف. ويصدق هذا بشكل خاص عندما تتعارض مصالح الإنويت مع مصالح الحكومات، مثل بناء خطوط الأنابيب عبر أراضي الإنويت لنقل النفط بين الدول. وعن طريق تبني منظور الإنويت للإقليم الذي يرفض ترسيم الدولة القومية للحيز العالمي، يمكن للجغرافيين الناقدين تقديم تعريفات بديلة للإقليم وتقديم تمثيلات أكثر دقة.

لا يمثل الإنويت سوى شريحة صغيرة من إجمالي السكان المقيمين داخل دولة فردية - على سبيل المثال، تم تسجيل ٠,٢٪ فقط من إجمالي السكان الكنديين كإنويت في تعداد عام ٢٠١١. ولكن عند التفكير في كيفية تأثير فقدان الجليد البحري في القطب الشمالي (بسبب تغير المناخ) على إجمالي أعداد الإنويت عبر كل دولة من الدول القومية الخمس عن طريق تعريف الإقليم على أنه يتكون من القواسم الثقافية المشتركة بدلاً من حدود الدولة، تظهر صورة مكانية أكبر بكثير (هنتنغتون ٢٠١٣). ويؤدي فقدان الجليد إلى تعريض سبل العيش الاقتصادية والثقافية لشعب الإنويت للخطر، إذ يؤثر على أنشطة الصيد ويعرض القرى الساحلية لخطر التآكل والفيضانات.

عند النظر إليها من هذا المنظور، فإن المخاطر الأمنية التي تهدد رفاهية الناس في جميع أنحاء هذه المنطقة الكبيرة من العالم تبدو أكثر وضوحًا من تلك التي توفرها معظم نظريات العلاقات الدولية الأخرى. عندما يتبنى العلماء التعريفات المكانية التقليدية، فإنهم يبالغون في تبسيط الحيز العالمي، وكما نرى في هذا المثال، يبالغون في تبسيط المدى الجغرافي للتهديدات التي يتعرض لها الأمن البشري. فضلا عن ذلك، عندما يحدد العلماء الحيز على أنه موجود فقط لدول مستقلة، فإن ذلك يحد من دراسة آثار الكارثة البيئية في مقارنات بسيطة بين دولتين أو أكثر، مثل كندا

والولايات المتحدة. وهذا يقوض الاختلافات في شدة آثار الكوارث الطبيعية داخل مناطق معينة من العالم. فضلا عن ذلك، فإن هذا الأسلوب التقليدي في التحليل يتجاهل أيضًا كيف أن تهديدات الأمن البشري التي تفرضها الكوارث البيئية لا تنتشر بالتساوي داخل أراضي الدولة الفردية. على سبيل المثال، فهو يقلل من حقيقة أن الإنويت الذين يعيشون في ألاسكا معرضون لخطر أكبر بكثير من آثار ذوبان الجليد البحري مقارنة بالأشخاص الذين يعيشون في مناطق أخرى من الولايات المتحدة. كما أنه يقلل من مدى تعرض المجتمعات الساحلية داخل ألاسكا لخطر أكبر من الدمار الناجم عن الفيضانات والتآكل مقارنة بالمجتمعات الموجودة داخل الولاية.

يمكن لفهم الإنويت للحيز الإقليمي أن يوفر للعلماء أداة بديلة لإجراء تقييمات للإجراءات السياسية الدولية المتخذة للتخفيف من آثار التغير البيئي العالمي. يؤكد الجغرافيون الناقدون أن التحليلات التقليدية لأنماط النشاط السياسي الدولي تميل إلى التركيز على الإجراءات التي تتخذها المؤسسات الرسمية، مثل الأمم المتحدة، التي تستخدم وسائل الدولة القومية للتمثيل السياسي - لكنهم يؤكدون أن هذا يضع قيودًا على تقديرنا لأهمية الدولة القومية. أشكال أوسع من الإجراءات السياسية التي تم اتخاذها للتخفيف من تغير المناخ.

على سبيل المثال، وصفت غالبية التحليلات العلمية التي أجرتها الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) في كوبنهاجن بالدنمارك في عام ٢٠٠٩ كيف أن آراء ممثلي الدول فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بتغير المناخ وانبعاثات الغازات الدفيئة تنقسم إلى ثلاثة معسكرات تتألف من: ١) أمريكا الشمالية وأوروبا، التي ساهمت أنشطتها الصناعية السابقة في معظم مشكلات تغير المناخ، ٢) الدول الصناعية مثل دول البريكس، التي تميل إلى عدم رؤية أي بديل لانبعاثات الكربون كوسيلة لتغذية النمو الاقتصادي، و ٣) البلدان الفقيرة، والتي كانت أكثر عرضة لعدم الموافقة على التغييرات على أساس أن التنمية والتخفيف من حدة الفقر يمثلان أهدافًا أكثر إلحاحًا (مينا ٢٠١٣). ومع ذلك، فإن هذا النمط من التحليل يعتمد على تقسيمات الأراضي التي تحددها مستويات التنمية الصناعية ويتجاهل الاختلافات في القدرات المؤثرة عبر وداخل الدول المجمعة داخل كل مستوى - على سبيل المثال، بين البرازيل والصين، أو بين شرائح كبيرة من سكان جنوب أفريقيا. .

تؤدي طرق التفكير المفرطة في التبسيط بشأن الحيز السياسي الدولي إلى عدم مراعاة الأشكال البديلة للعمل السياسي، ولا سيما العمل الذي يحدث خارج المؤسسات السياسية الدولية الرسمية، بما في ذلك تلك التي تتخذها منظمات السكان الأصليين، التي تتجاوز مجالات تمثيلها وإدارتها

الدولة القومية الحدود. على سبيل المثال، الإنويت هم أعضاء في مجلس القطب الشمالي، ويعد منظمة حكومية دولية تعالج القضايا التي تواجهها حكومات القطب الشمالي والسكان الأصليين. ويتولى شعب الإنويت أدواراً بارزة في صنع القرار في المجلس بدلاً من أن تقتصر مشاركتهم على مجرد وضع المراقب ـ كما حدث في قمم المناخ التي تعقدها الأمم المتحدة. وتعتمد القرارات التي يتخذها الإنويت على إحساسهم بالقواسم المشتركة التي تتجاوز حدود الدولة. وبسبب نفوذهم في مجلس القطب الشمالي، فقد تمكنوا من تحقيق النجاح في تعزيز ثقافة الإدارة الجماعية للإدارة البيئية عن طريق السعي إلى مناقشة وحل مسألة ذات اهتمام مشترك لجميع الإنويت.

ومع ذلك، على الرغم من نجاح تمثيل الإنويت في مجلس القطب الشمالي، فإن الغالبية العظمى من الهيئات الحكومية للسكان الأصليين لا تزال تقع خارج الهيكل التمثيلي السياسي الرسمي في المفاوضات الدولية الأوسع المتعلقة بتغير المناخ. فمجلس الإنويت القطبي (ICC) هو منظمة غير حكومية معترف بها من قبل الأمم المتحدة وتعرف دائرتها الانتخابية بأنها سكان الإنويت في جرينلاند وألاسكا وكندا وروسيا. ومع ذلك، فإن مشاركتها في مؤتمرات القمة التي تنظمها الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ تقتصر على صفة "مراقب" لأنها ليست دولة ذات سيادة، مما يقيد صوتها. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن نظام تمثيل الدولة في قمم الأمم المتحدة للمناخ يزيد من تهميش مجموعات السكان الأصليين مثل الإنويت. نظرًا لأن التمثيل يتم توفيره على أساس أراضي الدولة بدلاً من مفاهيم الإنويت للإقليم، فإنه يعزز سلطة صنع القرار للحكومات الاستعمارية السابقة، وتمكينها من ممارسة سيطرة أكبر على الشؤون الدولية، مما يعيق جهود تقرير المصير للإنويت.

إن قدرة الإنويت على تشكيل عملية صنع القرار السياسي الدولي تخاطر بالتعرض لمزيد من التهميش إذا لم تشكك دراسات العلاقات الدولية بشكل نقدي في أفكار الدولة القومية حول الأرض والتمثيل. وعن طريق جلب مفاهيم بديلة للإقليم إلى المقدمة، تفتح الجغرافيا النقدية مساحة للاعتراف واستكشاف أنماط التمثيل البديلة التي تقلل من عدم المساواة بين السكان الأصليين وحكومات الدول. وإذا كان الإنويت معرضين لخطر مباشر أكبر من تأثيرات تغير المناخ العالمي، فإن الإصلاح التمثيلي من شأنه أن يمكنهم من الحصول على صوت أكبر في إدارة هذه المخاطر.

خاتمة

عن طريق لفت الانتباه إلى الطرق البديلة التي يمكن عن طريقها تصور المكان، وتسلط الجغرافيا النقدية الضوء على كيفية تأثير قضايا الاقتصاد وتغير المناخ على الناس وتبين أن التأثيرات المكانية لهذه العمليات تختلف عن كيفية التعامل معها من قبل الدول والمنظمات الدولية وداخل الأوساط الأكاديمية. وتوفر وجهة النظر الفريدة للجغرافيا النقدية طرقًا مفيدة لإعادة التفكير في ما نعرفه عن العلاقات الدولية من الناحيتين النظرية والتجريبية. إنه يتحدى الافتراضات حول الحيز والإقليم، ويقدم أدوات مفاهيمية وتحليلية جديدة ويشجع الطلاب على التشكيك في التفكير السائد.

السادس عشر: وجهات نظر آسيوية

بشامون يوفانتونج

مع ظهور ما يسمى "القرن الآسيوي"، الذي يشهد اضطلاع القوى الصاعدة مثل الصين والهند بدور أكثر بروزاً في تشكيل الشؤون العالمية، أصبحت آسيا منطقة مهمة للدراسة. وقد واكبت هذه الاتجاهات العالمية اتجاهات جديدة في مجال البحث العلمي، ومن ثم أصبحت آسيا بمثابة مرتكز مفاهيمي لتطوير الأساليب غير الغربية في دراسة السياسة العالمية. ولذلك، ففي سياق العلاقات الدولية الآسيوية، يتم إعداد وإنتاج بعض التحديات النظرية والابتكارات الأكثر إثارة في مجال العلاقات الدولية. ونظراً للتنوع الاجتماعي والثقافي والسياسي الواسع الموجود في جميع أنحاء القارة، فإن العلاقات الدولية الآسيوية تتكون من مجموعة من وجهات النظر المختلفة. بعضها ينشأ في بلدان الجنوب العالمي، في حين أن البعض الآخر، مثل وجهات النظر اليابانية، لا ينشأ. ولذلك فإن العلاقات الدولية الآسيوية تغذي وجهات نظر العلاقات الدولية في الجنوب العالمي، ولكنها تظل متميزة عنها، تمامًا كما تتحدث عن نظريات العلاقات الدولية السائدة ولكنها مبنية على تقاليد وممارسات سياسية فريدة من نوعها.

أساسيات وجهات النظر الآسيوية

تعتمد نظرية العلاقات الدولية في المقام الأول على افتراضات مستمدة من أنماط التفكير الغربية ونظرة العالم. وهذا بدوره يجعله "ضيقًا جدًا في مصادره ومهيمنًا جدًا في تأثيره" (أشاريا وبوزان ٢٠١٠، ٢). والنتيجة أن وجهات النظر والرؤى النظرية غير الغربية قد تم إهمالها بشكل منهجي أو تجاهلها تمامًا من قبل هذا التخصص. وبالنسبة للعديد من الباحثين، يشكل صمت أصوات العلاقات الدولية غير الغربية سببًا عميقًا للقلق، ويلقي ضوءً مشكوكًا فيه على فائدة النظريات السائدة كرؤية لفهم عالم معقد ومتنوع ثقافيًا. خذ بعين الاعتبار المدرسة الإنجليزية في العلاقات الدولية، اذ إن المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها المدرسة الإنجليزية ومفهومها لـ "المجتمع الدولي" ـ مبادئ السيادة الوطنية والمساواة في السيادة ـ ترتكز على التجربة الأوروبية التاريخية. فالصين، على سبيل المثال، لم تتعلم هذه المفاهيم إلا عن طريق مواجهتها مع القوى الأوروبية في الحقبة الاستعمارية، كما كان الحال أيضا بالنسبة لدول آسيوية أخرى. وكانت الإمبراطورية الصينية، حتى ذلك الحين، تدير تعاملاتها مع الدول الأخرى على أساس رؤية عالمية مركزية صينية، اذ كانت بمثابة المركز السياسي والثقافي للعالم، اذ كان

يُنظر إلى الإمبراطور الصيني على أنه يحكم (تيانشيا) التي تعني "الكل تحت السيطرة". لم تكن المساواة في السيادة موجودة كمفهوم في العقل الصيني حتى القرن التاسع عشر. ونظرًا للتاريخ والثقافات والديناميكيات المميزة التي تشهدها آسيا، فمن الواضح أننا لا نستطيع أن نعد عالمية الافتراضات والمفاهيم السائدة في دراسات العلاقات الدولية أمرًا مسلمًا به.

إن وجهات النظر الآسيوية بشأن السياسة بين الدول موجودة - وكانت موجودة - منذ آلاف السنين. قدم المنظرون السياسيون الهنود والصينيون القدماء مثل كوتيليا (حوالي ٣٠٠ قبل الميلاد) وكونفوشيوس (٥٥١-٤٧٩ قبل الميلاد) بعض الملاحظات البارزة حول السياسة الخارجية. وفي منتصف التسعينيات، عندما بدأت الجهود لجعل دراسة العلاقات الدولية أكثر تمثيلاً، بدأت تؤخذ مساهمات هؤلاء المفكرين على محمل الجد في هذا التخصص. وفي السنوات التي تلت ذلك، نشهد انهيار الحواجز اللغوية جنبًا إلى جنب مع الابتكار النظري المتزايد الذي يتحدى التفكير القديم في مجال العلاقات الدولية. وقد تقاربت المناقشات حول جدوى بناء مدارس ونظريات مختلفة في مجال العلاقات الدولية الصينية واليابانية والكورية وجنوب شرق آسيا - من بين إمكانيات أخرى. وعلى هذا النحو، وعلى الرغم من أنها لا تزال غارقة في الجدل ودرجة من عدم اليقين، فإن النتيجة النهائية لهذه المناقشات سوف تثبت أنها ذات أهمية مركزية لمستقبل العلاقات الدولية كنظام عالمي.

في الوقت الحاضر، لا توجد مدرسة أو نظرية واحدة موحدة لعموم آسيا في العلاقات الدولية. يمكن تقديم أسباب مختلفة لسبب حدوث ذلك. على سبيل المثال، الطبيعة "الخفية" لنظريات العلاقات الدولية غير الغربية، والتي تشير إلى صعوبة التعرف على وجهات النظر غير الغربية حتى عندما نراها (أشاريا وبوزان ٢٠١٠، ١٨) - أو الفشل في تحدي "الواردات" النظرية والأفكار، والاعتراف بقيمة بناء النظرية غير الغربية (Puchala 1997, 132; Chun 2010, 83). وبطبيعة الحال، لا يوجد شيء "غربي" بطبيعته في نظرية العلاقات الدولية. ولكن ما إذا كان بوسعنا أن نتحدث بشكل صحيح عن نظرية العلاقات الدولية الآسيوية يعتمد إلى حد كبير على كيفية تعريفنا "للنظرية" وفهمنا "للآسيوية".

وفي ضوء ذلك، لا ينبغي لنا أن ننظر إلى العلاقات الدولية الآسيوية بوصفها خطاباً متجانساً قائماً بذاته، ولا بوصفها مشروعاً فكرياً يهدف فقط إلى إنتاج نظريات كبرى. على الرغم من حصولها على الكثير من الاهتمام في المعرفة غير الغربية للعلاقات الدولية، إلا أن المدارس الصينية واليابانية للعلاقات الدولية لا تمثل سوى فرعين من الفكر الآسيوي من بين عدة فروع

أخرى. وبدلاً من "النظرية" بمعنى تقديم ملاحظات قابلة للاختبار حول كيفية عمل النظام الدولي، فقد يكون من الأفضل وصف الجزء الأكبر من مناهج العلاقات الدولية الآسيوية بوصفها منظورات لفهم العالم. وهذا بدوره يثير سؤالاً مهماً حول ما إذا كانت نظرية العلاقات الدولية الآسيوية الموحدة مرغوبة في واقع الأمر. ان سيدهارث مالافارابو (٢٠١٤)، على سبيل المثال، أقل اهتمامًا بطرح نظريات متجانسة، كونه أكثر "فضولًا بشأن كيفية رؤية العالم من هذا الموقع بالذات". وترفض نافنيتا تشادا بيهيرا (٢٠١٠، ٩٢) بالمثل فكرة إنشاء مدرسة هندية للعلاقات الدولية خوفًا من أن يؤدي مثل هذا التعهد إلى "ثنائية ذاتية أخرى" تضع ببساطة العلاقات الدولية الهندية (الذات) في مواجهة العلاقات الدولية الغربية (الأخرى). . وهذا يعكس مخاوف أوسع نطاقاً من أن بناء مدارس فكرية موحدة يخاطر بخلق فئات مبسطة واستقطابية إلى حد كبير تنتهي في نهاية المطاف إلى إحلال مجموعة مهيمنة من المعرفة محل أخرى. وتنتشر مشاعر مماثلة أيضًا في المناقشات حول المدرسة الصينية، اذ ظل بعض العلماء متشككين بشأن جدوى مدرسة واحدة تمثل تنوع وجهات النظر الصينية.

إن التعددية المفاهيمية تخدم بشكل أفضل النية الأصلية لمنظري العلاقات الدولية غير الغربيين ـ والتي تتلخص في إعادة التنوع إلى دراسة السياسة العالمية. وبناءً على ذلك، من المهم أيضًا ألا نبالغ في تقدير الاختلافات بين نهج العلاقات الدولية الغربية والآسيوية. والحقيقة أن السمة المشتركة بين التوجهات الآسيوية والغربية تكمن في صفاتها المعيارية ـ أو اهتمامها بالكيفية التي ينبغي للعالم أن يكون عليها. على سبيل المثال، أشار كوتيليا إلى ضرورة شن حرب عادلة (حتى لا يستولي الملك على أرض حليفه)، في حين كان علماء الكونفوشيوسية مهتمين بكيفية الحفاظ على "الانسجام" (السلام والاستقرار) في العالم عن طريق فن الحكم القادر.

وكما الحال مع نظريات العلاقات الدولية الغربية، فإن وجهات النظر الآسيوية لها جذور عميقة في الفكر السياسي. وفي كثير من الحالات، يتعلق الأمر بنقل نظريات إدارة الدولة والمجتمع والطبيعة البشرية إلى العالم. مثلما كان فلاسفة عصر التنوير مثل توماس هوبز وجون لوك محوريين في تطوير نظرية العلاقات الدولية، فقد كان الفلاسفة القدماء والحديثون من كونفوشيوس وسون تزو (٥٤٤-٤٩٦ قبل الميلاد) إلى شيراتوري كوراكيتشي (١٨٦٥-١٩٤٢) ونيشيدا كيتارو (١٨٧٠-١٨٧٠) ١٩٤٥) مصادر مهمة للإلهام للعلماء الآسيويين.

وفقًا لبنوي كومار ساركار (١٩١٩)، كان لدى المنظرين السياسيين الهندوس الأوائل بالفعل مفهوم محلي للسيادة يعترف بأهمية "الحكم الذاتي" والاستقلال الوطني لممارسة سلطة الدولة.

ويُعَد رجل الدولة والفيلسوف الهندي كوتيليا، الذي كثيرا ما يُشاد به بوصفه واحدا من أوائل الواقعيين في العالم، شخصية حاسمة في هذا الصدد. في تحديد مبادئ السلوك المركزية لمهمة بناء الإمبراطورية، وقدمت نظرية ماندالا (مناطق النفوذ) أفكارًا حول كيفية إدارة الملك للتحالفات وعلاقات العداء مع الدول المحيطة. ولقد أقرت، على سبيل المثال، بفائدة عدم التدخل كوسيلة لبناء الثقة بين الملوك وتجنب التشابكات الأجنبية غير الضرورية، بعد أن اقترحت أيضًا تصورًا مبكرًا لـ "القوة" كأداة لتحقيق "السعادة" (Vivekanandan 2014, 80). .

وعلى نحو مماثل، يمكن استخلاص عناصر الفكر الكونفوشيوسي بشأن السلطة والنظام وفن الحكم من الطريقة التي تدير بها الصين سياستها الخارجية اليوم. إن أهمية الحفاظ على الانسجام لحماية النظام العالمي تعد مفهوم كونفوشيوسي يظل ترددا شعبيا في الصين. وعلى نحو مماثل، فإن الفكرة القائلة بأن دولة ما لكي تمارس السلطة لابد أن تتحمل مسؤوليات محلية ودولية متناسبة، وتعد الفكرة التي تحدد هوية الصين المعاصرة بوصفها صاحب مصلحة مسؤول. كما أنها كانت بمثابة الأساس لـ "أطروحة المسؤولية" المقابلة، والتي تعزز فكرة أن الصين لديها واجبات والتزامات معينة لا يمكن تجنبها كقوة صاعدة، لا سيما فيما يتعلق بإدارة وتأمين النظام والاستقرار العالميين (Yeophantong 2013).

وفي سعيها لتحديد مساهماتها الفريدة في هذا المجال، اعتمدت العلاقات الدولية اليابانية أيضًا على نطاق واسع على أعمال الفلاسفة المشهورين، بما في ذلك نيشيدا كيتارو، الذي كان رائدًا لمدرسة كيوتو. وغالبًا ما يوصف نيشيدا بأنه "بنائي أولي" بسبب الأهمية التي أعطاها للعوامل الثقافية وبناء الهوية، وقد طور نيشيدا فلسفة الهوية لمعالجة اللغز الياباني الأساسي حول ما إذا كانت اليابان تنتمي إلى الشرق أو الغرب. وهنا، تبنى نهجًا جدليًا، مجادلًا بأن الهوية اليابانية موجودة في إطار "التعايش بين الأضداد، الشرقية والغربية"، مما يسمح لها بتنمية جاذبية عالمية (Inoguchi 2007, 379). وبعبارة أخرى، تحظى اليابان بدور خاص في العالم، اذ أنها في وضع يسمح لها بتشجيع الوعي الشرقي والعالمي. تتناسب هذه الحجة مع رؤية نيشيدا الأوسع لعالم متعدد الثقافات، اذ يجب تحقيق "ثقافة عالمية حقيقية" عن طريق الاعتراف بالاختلاف الثقافي واتحاد هذه الاختلافات (Krummel 2015, 218).

على الرغم من الانتقادات الموجهة لموقفهم المهيمن في هذا المجال، فمن الجدير بالملاحظة كيف ساعدت نظريات العلاقات الدولية السائدة على توفير أرض خصبة لأفكار وأساليب جديدة لتنبت بين علماء العلاقات الدولية الآسيويين. على سبيل المثال، تأثر علماء العلاقات الدولية في

كوريا الجنوبية بشدة بالتيار الرئيس للعلاقات الدولية - وتحديدًا نظرياته التي تركز على معالجة قضايا العالم الحقيقي. وينبع الأساس المنطقي وراء الجهود المبذولة لبناء مدرسة صينية للعلاقات الدولية أيضاً من الرغبة في تمثيل الأفكار والمصالح الصينية بشكل أفضل ضمن نظام تهيمن عليه الولايات المتحدة. ومع ذلك، فمن الممكن تقسيم علماء العلاقات الدولية الصينيين الذين عملوا في فترة ما قبل عام ١٩٤٩ وخلال الثمانينيات والتسعينيات إلى معسكرين (Lu 2014): أولئك الذين سعوا للتعلم من النظريات الغربية ومحاكاتها، وأولئك الذين استخدموا العلاقات الدولية الغربية كأساس للنقد وتطوير وجهات نظر بديلة.

ومن المثير للاهتمام أن نتذكر كيف أثار مقال صموئيل هنتنغتون "صراع الحضارات" عام ١٩٩٣، والذي جادل بأن الصراعات ذات الدوافع الثقافية ستحدد دائمًا عالم ما بعد الحرب الباردة، نقاشًا ساخنًا داخل الصين في منتصف التسعينيات بسبب تكهناته المثيرة للجدل حول الصراع القادم بين الغرب والدول "الكونفوشيوسية والإسلامية". لم يؤد هذا إلى تعميق استياء الصينيين من النظريات الغربية وتشويهاتها للثقافات الشرقية فحسب، بل أعطى العلماء الصينيين أيضًا زخمًا متجددًا لتأسيس مدرسة صينية في العلاقات الدولية.

ربما تتساءل، إذا لم تكن هناك نظرية آسيوية في مجال العلاقات الدولية، فهل تتمكن وجهات النظر الآسيوية حقاً من تقديم تفسير أكثر إقناعاً للديناميكيات بين الدول من نظريات العلاقات الدولية السائدة؟

من المؤكد أننا نستطيع أن ننظر إلى الافتقار إلى مجموعة موحدة من الافتراضات النظرية الأساسية بوصفه قيداً كبيراً على توجهات العلاقات الدولية الحالية في آسيا. وفي حين يمكننا بسهولة تحديد المبادئ الرئيسة للواقعية أو البنائية، فإن وجهات النظر الآسيوية تميل إلى إظهار درجة أكبر من السيولة المفاهيمية وخصوصية السياق. ومع ذلك، من الناحية العملية، هناك حالات قدمت فيها العلاقات الدولية الآسيوية مساهمات جديرة بالملاحظة في "نظرية المدى المتوسط" (صياغة نظريات قائمة على الحقائق لشرح ظاهرة معينة في العالم الحقيقي) و"نظرية العلاقات الدولية الناعمة"، والتي ويشير إلى النظريات التي تحركها السياسات والتي تسترشد بـ "مناهج التفكير والسياسة الخارجية للقادة الآسيويين" (أشاريا وبوزان ٢٠١٠، ١١). ويتم الاعتماد عليها عادة لتوليد وصفات سياسية، فضلا عن نظرة ثاقبة للعوامل التي تحفز سلوك السياسة الخارجية للدول الآسيوية.

إحدى النظريات المؤثرة متوسطة المدى هي نموذج "الإوز الطائر" الذي وضعه أكاماتسو كانامي للتنمية الإقليمية. ولم يتم استخدام النظرية لتبرير القيادة الاقتصادية لليابان داخل آسيا فحسب (كورهونن ١٩٩٤)، ولكنها أيضًا بمثابة الأساس المنطقي وراء المساعدة الاقتصادية التي تقدمها البلاد للدول النامية. وطرح كانامي النظرية في ثلاثينيات القرن العشرين لشرح كيف يمكن لدولة نامية اللحاق بالدول الصناعية عن طريق تفاعلاتها. ومع التصنيع السريع لليابان منذ أواخر القرن التاسع عشر فصاعدًا والتطور الاقتصادي الملحوظ لدول شرق آسيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تم تصوير اليابان ضمن هذه النظرية على أنها "الإوزة الرصاصية" في تشكيل على شكل حرف V يتكون من الاقتصادات الآسيوية الناشئة. وهنا، ساعدت اليابان في تحفيز التصنيع الإقليمي والنمو الاقتصادي عن طريق نقل التكنولوجيا والخبرة الفنية القديمة (عن طريق برامج المساعدة الاقتصادية، على سبيل المثال) إلى البلدان النامية الأخرى.

ومن الأمثلة على المساهمة النظرية الناعمة مفهوم (عدم الانحياز). وقد أصبح عدم الانحياز، الذي وضعه رئيس الهند جواهر لال نهرو على خلفية سياسات الحرب الباردة المثيرة للانقسام، إطارا سياسيا مؤثرا تبنته الدول الآسيوية والأفريقية التي سعت إلى احتلال أرضية وسط بين القوى المتنافسة خلال الخمسينيات والستينيات.

وجهات نظر آسيوية حول تطوير المدرسة الصينية للعلاقات الدولية

وفي الصين، أصبح بناء المدرسة الصينية لنظرية العلاقات الدولية الشغل الشاغل الوطني الذي يتردد صداه بقوة مع تطلعات الصين العالمية. وفي وقت اذ تؤكد الحكومة الصينية على التراث الثقافي الغني للبلاد ــ أو على وجه التحديد الكونفوشيوسية ــ في خطابها الرسمي، يلجأ علماء العلاقات الدولية الصينيون على نحو متزايد إلى الفكر السياسي الصيني القديم بحثاً عن رؤى تتجاوز الزمن والجغرافيا.

على الرغم من أن المحاولات المبكرة لبناء مدرسة صينية كانت قيد التطوير منذ أواخر عشرينيات القرن العشرين، إلا أنه يمكن إرجاعها إلى أواخر خمسينيات القرن العشرين، عندما بدأ تركيز المناقشات الأكاديمية يتحول بجدية من التعلم من الغرب إلى رفض العلاقات الدولية الغربية وتطوير نظام صيني متميز ونهج للعلاقات الدولية. وتبلور هذا التحول مع الصدع الذي حدث في العلاقات الصينية-السوفييتية في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، اذ تم التنديد رسميًا داخل الصين بنهج الاتحاد السوفييتي في التعامل مع العلاقات

الدولية. وشهدت أواخر الثمانينيات ظهور انقسام أكثر وضوحًا بين العلماء الصينيين الذين فضلوا مناهج العلاقات الدولية الغربية وأولئك الذين دفعوا نحو نظرية العلاقات الدولية ذات الخصائص الصينية. ودافع الباحثون الماويون مثل ليانج شودي عن رفض النظريات الغربية وتطوير النموذج الصيني بدلاً من ذلك. وتركزت المناقشات اللاحقة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى حد كبير على الوضع المهيمن للعلاقات الدولية الغربية. وهنا، حلت فكرة إنشاء مدرسة صينية محل الهدف الأكثر دوافع أيديولوجية المتمثل في التنظير ذي الخصائص الصينية.

وهكذا تم تعريف مشروع المدرسة الصينية ليس فقط في مواجهة نظام العلاقات الدولية "المتحيز" ولكن أيضًا في ضوء التحديات التي تواجهها الصين كقوة صاعدة في عالم العولمة الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة (Wang and Han 2016, 54). وبهذه الطريقة تعتمد وجهات نظر العلاقات الدولية الصينية على نظريات العلاقات الدولية الغربية، في حين تتلون بنفس القدر بالأفكار الاشتراكية الماوية، والفكر السياسي الصيني القديم، وتجارب الصين الخاصة في الإبحار في التضاريس الدولية.

وفقًا لـ (Qin Yaqing 2016)، تفترض نظرية "العلاقة" أن الدول بوصفها جهات فاعلة اجتماعية تبني أفعالها على طبيعة العلاقات التي تربطها بالآخرين. ومن ثم فإن منطق العلاقة يفرض أن "الفاعل يميل إلى اتخاذ القرارات وفقًا لدرجات العلاقة الجيدة و/أو أهمية علاقاته مع أشخاص محددين" (Qin 2016, 37). ويرتكز هذا المنطق على الفلسفة الصينية القديمة التي تؤكد على أهمية الاحترام والتصرف بما يتماشى مع التسلسل الهرمي للعلاقات (على سبيل المثال، بين الإمبراطور والسماء، الملك والتابع، الأب والابن) لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وحتى الكوني. ولكن ما له أهمية خاصة هنا، العلاقة بين القوتين المتعارضتين، (اليين ويانغ)*، والتي يُنظر إليها على أنها تحكم جميع العلاقات الأخرى. يُنظر إلى وجود (اليين) على أنه يعتمد على (اليانغ)، مما يجعلهما نصفين متكاملين للكل. فكرة الشمولية هذه – أن "كل زوج يشمل الآخر" (Qin 2016, 40) – تعد أساسية لمفهوم (Zhong yong) الذي يسمى (الطريق الأوسط)، والذي يشير إلى كيف تؤدي الأضداد إلى تفاعلات إيجابية، مما يجعل الانسجام، وليس الصراع، كحالة الطبيعة. إن نظرية العلاقة هي تلك التي تسعى إلى شرح كيف يمكن أن تتعايش التناقضات، وكيف أن تعايشها ضروري لنجاح العلاقات. وبالنظر إلى كيفية عمل

* إن اليين واليانغ تعد فلسفة صينية قديمة، وهي المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الكثير من جوانب ومجالات الحياة في دول شرق آسيا.(المترجم)

السياسة العالمية على أساس العلاقات المتناقضة، اذ يمكن النظر إلى الدولة على أنها حليف في لحظة، وتهديد في اللحظة التالية، وهذا يجعل العلاقة تصبح نظرية مفيدة.

خذ على سبيل المثال العلاقة بين الصين والفلبين، فقد توترت العلاقات السياسية بين هذين البلدين، على الرغم من أنها طويلة الأمد، بسبب مطالباتهما الإقليمية المتنافسة على سلسلة من الجزر المرجانية في بحر الصين الجنوبي، والتي يعتقد أنها تحتوي على احتياطيات غاز قيمة وأهمية استراتيجية. ومع تزايد جرأة كلا البلدين في محاولاتهما لتأكيد ملكيتهما للجزر، اندلعت التوترات. وفي عام ٢٠١٦، فازت الفلبين بقضية تحكيم خلصت إلى أن الصين ليس لديها أساس قانوني للمطالبة بحقوقها التاريخية في بحر الصين الجنوبي. ورفضت الحكومة الصينية بشدة حكم محكمة التحكيم الدائمة. وسرعان ما ظهرت تكهنات حول صراع عسكري قادم بين البلدين. ومع ذلك، لم يحدث أي صراع عسكري. وعلى الرغم من العداء بين الجانبين بشأن هذه القضية، فإن العلاقات الاقتصادية بين الصين والفلبين مستمرة في النمو.

ومن منظور العلاقة، يشكل التوتر السياسي والتعاون الاقتصادي العلاقة الصينية الفلبينية. وبتطبيق مفهوم (Zhong yong)، يمكن للمرء أن يفترض أن الصراع ليس أمرًا لا مفر منه في هذه العلاقة. إن الصراع العسكري من شأنه أن يشكل انحرافاً عن الوضع الراهن ــ وهذا أمر مكلف لكلا الجانبين، ومن ثم فإن مثل هذا الاحتمال قد يعمل على إرغام الصين والفلبين على البحث عن سبل جديدة لحل الصراع والتعاون كوسيلة لاستعادة التوازن بين القوى المعارضة داخل العلاقة. وبعد فترة وجيزة من حكم التحكيم، أعرب الرئيس الفلبيني رودريجو دوتيرتي عن رغبته في التفاوض مباشرة مع الصين بشأن قضية بحر الصين الجنوبي، حتى أنه اقترح تنمية مشتركة للموارد في المياه المتنازع عليها وحث الحكومة الصينية على مساعدة الفلبين في تطوير البنية التحتية. ونُشرت ورقة بيضاء صينية (٢٠١٧) بعد الحكم، أعادت التأكيد على مطالبات الصين في بحر الصين الجنوبي، وأكدت التزام بكين بتسوية النزاع عن طريق التفاوض والتشاور.

وعن طريق منظور العلاقة، يمكننا أن نتوقع أن تستمر التناقضات المتناغمة في تمييز العلاقة الصينية الفلبينية، مع استمرار التعاون بين البلدين على الرغم من التوترات. وهذا دليل مهم على قيمة المدرسة الصينية لأنها تتعارض مع ما قد يدفعنا إلى توقعه منظرو العلاقات الدولية السائدون، الذين أسسوا تحليلاتهم للتفاعلات بين الدول في حالة صراع من الفوضى الدولية.

خاتمة

ونظرًا لأن العلاقات الدولية أصبحت موضوعًا شائعًا بشكل متزايد، لا سيما في آسيا حيث أصبحت دورات العلاقات الدولية عنصرًا أساسيًا في العديد من الجامعات، فهناك حاجة لأن تصبح تخصصًا عالميًا حقًا يقدر الاختلاف السياسي والثقافي ولكنه يعكس أيضًا التاريخ المشترك والإنسانية. وفي ضوء الشكوك والمخاوف المصاحبة لصعود القوى غير الغربية مثل الصين والهند، يجب أن تكون دراسة العلاقات الدولية ليس فقط بمثابة رؤية لتحليل ظواهر العالم الحقيقي ولكن أيضًا كدليل مفيد وعملي لكيفية التصرف في إطار عالم ما. فالبيئة العالمية المتغيرة. ومع ذلك، فإن "آسيا" تعد بناء اجتماعي مثلها مثل "الغرب"، ومن الممكن أن تصبح متجانسة ومهيمنة. على هذا النحو، علينا أن نكون حذرين من إنشاء فئات مبسطة تؤدي إلى ثنائية غير مفيدة بين "الذات والآخر". ومن أجل بدء حوار هادف، فمن الأهمية بمكان أن يواصل الباحثون العمل نحو رؤية شاملة توفق بين الشرق والغرب، وتلتقط تنوع ووحدة الرؤى التي يمكن اكتسابها من وجهات نظر العلاقات الدولية السائدة وكذلك وجهات نظر العلاقات الدولية الآسيوية.

السابع عشر: وجهات نظر الجنوب العالمي

لينا بن عبد الله، كارلوس موريلو-زامورا وفيكتور أديتولا

من المفهوم عمومًا أن مصطلح "الجنوب العالمي" يشير إلى البلدان الأقل نموًا اقتصاديًا. ويعد مصطلح واسع يشمل مجموعة متنوعة من الدول ذات مستويات مختلفة من التأثير الاقتصادي والثقافي والسياسي في النظام الدولي. على الرغم من أن العلاقات الدولية مجال دراسي متعدد التخصصات، فقد تمت دراستها تاريخيًا من منظور أوروبي للغاية، الامر الذي لا يساعدنا دائمًا على فهم التطورات التي تحدث في الجنوب العالمي. ويبدأ فهم وجهات نظر الجنوب العالمي بمناقشة التركيز الغربي لنظريات العلاقات الدولية السائدة. كما أنه يعترف بالتحديات التي تواجه الباحثين من الجنوب العالمي والتي قد تساعد في تفسير سبب غياب وجهات نظر الجنوب العالمي إلى حد كبير عن المناقشات السائدة. وان الهدف النهائي توسيع مجال الرؤية ضمن نظرية العلاقات الدولية لدمج فهم أكثر عدلاً وتمثيلاً للعلاقات الدولية.

أساسيات وجهات نظر الجنوب العالمي

إن نقطة الضعف الرئيسة في نظريات العلاقات الدولية الغربية السائدة أنها لا تحظى بالخبرة العالمية بوصفها التيار السائد. وإن المفاهيم التي تستند إليها لا تعكس أو تتطابق بشكل لا لبس فيه مع الواقع في العديد من دول الجنوب العالمي. فضلا عن ذلك، فإن بعض الأسئلة التي تعد مركزية بالنسبة لوجهات نظر الجنوب العالمي غائبة أو غير مدروسة بشكل كاف في المعرفة السائدة. ويشير تيكنر (٢٠١٦، ١) على سبيل المثال إلى أن قضايا العرق والإمبراطورية كانت مفقودة من النظريات السائدة على الرغم من وجود دراسات قوية في دراسات ما بعد الاستعمار وما بعد البنيوية. وتضيف أن من الغريب أن الهيمنة الاستعمارية شكلت بشكل عميق حالة النظام العالمي الراهن، ومع ذلك فهي ليست حتى ولو عن بعد مركزية في التيار الرئيس للعلاقات الدولية. واليوم، هناك قدر متزايد من الأبحاث التي تولي اهتمامًا لسياق نظريات العلاقات الدولية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والتفسيرات المتنوعة داخل هذه المناطق الشاسعة. وتم إنتاج الكثير من هذه المعرفة تحت مظلة "العلاقات الدولية العالمية"

كما أن تيار العلاقات الدولية السائد يخطئ في قراءته للتاريخ، فعندما تُروى الأحداث العالمية الكبرى من منظور غربي، غالبًا ما تختفي أصوات المستعمَرين والمضطهدين، مما يؤدي إلى أساس مختلف للتنظير. على سبيل المثال، تشير الدراسات الواقعية إلى الحرب الباردة بوصفها

فترة من الاستقرار النسبي نظرا لعدم خوض أي حرب كبرى بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. ومع ذلك، إذا نظرنا إلى المرحلة ذاتها عن طريق منظور الجنوب العالمي، فيمكن أن نرى عالمًا مليئًا بالحروب بالوكالة والمعاناة الإنسانية، اذ تدخلت القوتان العظميان في الصراعات لدعم مصالحهما أو الإضرار بمصالح الطرف الآخر. مثال بسيط كهذا يسلط الضوء على قضيتين تتعلقان بالمعرفة السائدة. فمن ناحية، من المهم دمج الجهات الفاعلة غير الغربية والتفكير غير الغربي من أجل استكشاف الطرق التي تتحدى بها الجهات الفاعلة المختلفة الأنظمة العالمية والإقليمية وتدعمها وتشكلها. من ناحية أخرى، من المهم أيضًا التشكيك في أهمية النظريات السائدة في سياق دول ما بعد الاستعمار والتنظير حول دور الاقتصادات الناشئة ودول الجنوب العالمي الأخرى في تشكيل المؤسسات الدولية والحوكمة العالمية. لذا، فإن الأسئلة السائدة ما إذا كانت نظريات العلاقات الدولية التقليدية قادرة على التكيف مع وجهات نظر الجنوب العالمي، وإذا لم يكن الأمر كذلك، ما إذا كانت هناك حاجة إلى نظريات وأساليب جديدة تحل محلها. وفي الإجابة على هذا السؤال، اتخذ العلماء مجموعة واسعة من المواقف المختلفة.

في حين أن العديد من الباحثين متحدون حول الدعوة إلى العدالة والمساواة بالطريقة التي تمثل بها سرديات العلاقات الدولية العالم، فلا يمكن القول إن هناك استراتيجية واحدة كبرى لتنظير وجهات نظر الجنوب العالمي. ولعل أفضل توضيح لهذه المعضلة السؤال: "من هم علماء الجنوب العالمي؟" في كثير من الحالات، سيكون من غير الدقيق الإشارة إلى منظور واحد يمكن وصفه يمثل منطقة أو حتى بلدًا، ناهيك عن غالبية الدول. وفي حين أنهم قد يتشاركون تجارب مماثلة للاستغلال في ظل الاستعمار، فهل يمكن استخدام مصطلح مثل "أفريقي" لوصف التجارب المتنوعة لدول تتراوح من ملاوي إلى المغرب؟ ولا يتفق الباحثون حتى على تعريف واحد للدول التي تضمها منطقة "أمريكا اللاتينية"، ناهيك عن ما قد يعنيه منظور أمريكا اللاتينية للعلاقات الدولية. وبالمثل، فقد ثبت أنه من الصعب تحديد هيئة نظرية متماسكة من شأنها أن تشكل "مدرسة صينية" للعلاقات الدولية، بالنظر إلى مجموعة الفلاسفة المختلفين والتفسيرات المختلفة لأعمالهم التي قد تشملها. مثل هذه القضايا تجعل من الصعب على علماء الجنوب العالمي أن يتجمعوا حول منظور نظري واحد.

وفي حين أن أحد الأهداف الموحدة قد يكون تحدي هيمنة الشمال العالمي، فإن خطر التشرذم الإضافي يكمن في عدم تكافؤ القوى بين دول الجنوب العالمي نفسها. ولا يقتصر عدم المساواة على العلاقات بين الشمال والجنوب فحسب، بل يتغلغل أيضًا في العلاقات بين دول الجنوب.

وأثار ظهور اقتصادات وقوى إقليمية قوية داخل الجنوب العالمي، مثل الصين والبرازيل والهند، قضايا جديدة تتعلق بالتهميش والهيمنة بين الدول المهمشة بالفعل من قبل الشمال.

ويأتي التحدي الآخر، في الهيمنة التاريخية للوسائل الغربية لإنتاج المعرفة ونشرها. إذا كان هناك القليل من الحديث عن المنظور النظري الأفريقي في العلاقات الدولية، على سبيل المثال، فربما يكون هذا أكثر دلالة على تأثير الإمبريالية الغربية على الأنظمة المحلية لإنتاج المعرفة في أفريقيا من عدم وجود المنظرين الأفارقة. والواقع أن قارة أفريقيا تعد موطناً للتجارب والممارسات القديمة في مجال الدبلوماسية والعلاقات الحكومية الدولية والتي سبقت وصول الأوروبيين إلى العصر الاستعماري بفترة طويلة. ومع ذلك، أثناء الاستعمار، كانت العديد من الدول خاضعة لهيمنة أشكال المعرفة الغربية التي فرضت، بوعي أو عن غير قصد، قيمًا معينة على المستعمرات.

حتى منذ الاستقلال، كانت المخرجات العلمية تميل إلى عكس الاهتمامات والتجارب الغربية، حتى في بعض الأحيان عند كتابتها من داخل الجنوب العالمي. ويمكن رؤية مثال على ذلك في تطوير معرفة العلاقات الدولية في أمريكا اللاتينية، فمنذ صدور مبدأ مونرو عام ١٨٢٣، والذي نص على نية الولايات المتحدة إبعاد القوى الأوروبية عن الأمريكتين، تبنت الولايات المتحدة سياسة تجاه أقرب جيرانها الذين يعدون أمريكا اللاتينية بمثابة الفناء الخلفي الاستراتيجي لها، وأسفرت هذه السياسة بشكل منتظم عن تدخلات عسكرية. وعلى الرغم من الجهود الملحوظة، فقد تمت كتابة الكثير من الدراسات والأبحاث حول أمريكا اللاتينية في الولايات المتحدة أو لصالحها. ويتفاقم هذا الأمر بسبب حقيقة أنه من أجل تأمين الوظائف، يحتاج الباحثون إلى النشر في منشورات مرموقة باللغة الإنجليزية، والتي غالبًا ما يكون مقرها في الولايات المتحدة.

وعن طريق تسليط الضوء على الماضي المنسي في عصر ما قبل الاستعمار، يستطيع علماء الجنوب العالمي إثبات مظالم الحاضر. على سبيل المثال، عندما يتم سرد التواريخ الأفريقية من منظور غربي، فإنها تبدأ مع وصول الأوروبيين. ومع ذلك، فإن روايات المستكشفين الأوروبيين الأوائل أنفسهم في نهاية القرن الرابع عشر تشهد على الهياكل والمؤسسات والمنظمات السياسية التي كانت موجودة بالفعل في العديد من المجالات. وكانت أفريقيا موقع الإمبراطوريات والممالك والمؤسسات الاجتماعية الأخرى التي مكنت من ازدهار التجارة والتبادل التجاري والدين. وتشير سجلات الرحالة والتجار العرب الأوائل عبر الصحراء الكبرى إلى الأنشطة الدبلوماسية لبعض الممالك والإمبراطوريات المبكرة في غرب إفريقيا، ولا سيما

إمبراطورية غانا وإمبراطورية مالي وإمبراطورية سونغاي والمبشرين الإسلاميين الذين استخدموا التجارة عبر الصحراء. وفي سياق رحلاتهم، أفاد المبشرون الاستعماريون من أوروبا أن شبكات التجارة والتبادل التجاري عبر الصحراء الكبرى قد نجحت في ربط شمال إفريقيا بأوروبا. ومن الواضح أن التجارة والأنشطة الدبلوماسية وكذلك التعلم وإنتاج المعرفة كانت على مستويات مختلفة من التطور في أفريقيا قبل مجيء الأوروبيين. ومع ذلك، فإن الروايات التي تبدأ بالاستعمار ترى أن الدول الأفريقية كانت مستقلة و"ذات سيادة" فقط منذ إنهاء الاستعمار في منتصف القرن العشرين. ولذلك يُنظر إليها على أنها "دول جديدة"، والتي أصبحت مؤخرًا فقط جزءًا من النظام الدولي المعاصر. وتُستخدم هذه "الحداثة" للدفاع عن المؤسسات الدولية التي تستبعد الدول الأفريقية من هياكل السلطة وأنظمة صنع القرار - مثل الهيئات الرئيسة في الأمم المتحدة مثل مجلس الأمن - على أساس أن قواعد إدارة العلاقات بين الدول قد تم وضعها قبل فترة طويلة من إنشاء معظم الدول الأفريقية، لذلك إذا تم الاهتمام بالتواريخ التي "نسيها" الغرب، فسيصبح تبرير ذلك أكثر صعوبة. ونتيجة لذلك، أصبحت العديد من البلدان الأفريقية في طليعة الحملة من أجل إعادة هيكلة الأمم المتحدة، ويساعد عمل علماء الجنوب العالمي في بناء قضيتهم.

وجهات نظر الجنوب العالمي بشأن التنمية الدولية

إن العديد من السياسات التي تشكل السياسة الدولية اليوم تقوم على افتراضات نشأت في أنماط التفكير الغربية. لنأخذ على سبيل المثال كلمة "التنمية" - وهي كلمة لها القدرة على إملاء السياسات الوطنية والدولية وجذب أو تحويل مبالغ هائلة من الأموال. ويمكن ملاحظة ذلك عن طريق الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرتها الأمم المتحدة والأهداف التي خلفتها، أهداف التنمية المستدامة. وتشمل هذه الأهداف التي اتفقت كل دولة في العالم على السعي لتحقيقها وتمويلها. وهي تستند إلى فهم للتنمية يرى أن العديد من بلدان الجنوب العالمي لم تحقق بعد التقدم الاقتصادي في الشمال.

ولعل واحدة من أعظم مساهمات علماء أمريكا اللاتينية في نظرية العلاقات الدولية، نظرية التبعية، التي تتحدى الفهم السائد للتنمية كمبدأ منظم في السياسة الدولية. وتؤكد نظرية التبعية أن التخلف والفقر هما نتيجة التأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تمارس على هذه البلدان من الخارج. ويعرض العلاقة بين الجنوب العالمي والشمال العالمي على أنها استغلالية وغير عادلة عن طريق تسليط الضوء على الطرق التي تم بها دمج دول الجنوب في النظام الاقتصادي

العالمي عن طريق التنمية الرأسمالية، التي استغلت الموارد البشرية والمادية وعطلت طرق الانتاج للشعوب الأصلية. وتحلل نظرية التبعية الطريقة التي قد يكون بها التخلف في العديد من دول الجنوب نتيجة مباشرة للسياسات والتدخلات والممارسات التجارية غير العادلة لدول الشمال. ومن هذا المنظور، فإن العلاقات الاقتصادية (غير العادلة) الحالية بين الشمال العالمي والجنوب لن تساعد الجنوب على التطور على الإطلاق. وبدلا من ذلك، فإنهم سيبقون الجنوب أكثر فقرا من الشمال. وبدلاً من حاجة دول الجنوب العالمي إلى "التطور"، تؤكد نظرية التبعية على أنه لا شيء أقل من إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي بأكمله سيحقق العدالة الاقتصادية لفقراء العالم.

وبناءً على أمثال نظرية التبعية، أثبت العلماء أن الاستغلال الاقتصادي للعديد من الدول المستعمرة لم يتوقف عند إنهاء الاستعمار. في الواقع، في السنوات الأخيرة من الاستعمار - وفي الوقت الذي أصبحت فيه حركات الاستقلال أقوى من أن تتمكن من قمعها - حرضت القوى الاستعمارية المغادرة على عدد من السياسات والبرامج التي مهدت الطريق لنوع جديد من الهيمنة على اقتصادات الجنوب العالمي. وكان إرث هذه السياسات التركيز على إنتاج المحاصيل النقدية للتصدير، والاعتماد على التدخلات المالية الأجنبية وترسيخ رأس المال الخاص (المحلي والأجنبي) كمحرك للنمو والتنمية. وقد عملت اتفاقيات التجارة بين الشمال والجنوب وسياسات المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية على حماية مصالح القوى الراسخة على الرغم من الدعوات المتكررة من الجنوب للتوصل إلى صفقة أكثر عدالة في العلاقات التجارية العالمية. ولقد عملت على منح امتيازات للدول "المتقدمة" في العلاقات التجارية وفي الإضرار بالمستعمرات "النامية" السابقة. ومن وجهة نظر الشمال، فإن مثل هذه السياسات تشكل أداة لمساعدة الجنوب، وإذا نظرنا إليها من الجنوب، فهي بمثابة نوع جديد من الهيمنة الاستعمارية - يشار إليها غالبًا باسم "الاستعمار الجديد" - من حيث أنها تمثل استمرارًا للعلاقات غير المتكافئة والاستغلالية بين الشمال والجنوب.

وتسعى نظريات العلاقات الدولية السائدة والناشئة عن المجتمعات الغربية إلى البحث عن تفسيرات عقلانية للتفاعلات بين الدول. لذلك، بدأ بعض الباحثين في استكشاف الدوافع وراء التفاعلات بين الدول في الجنوب العالمي من منظور علائقي. ويمكن رؤية مثال على هذا التركيز على العلاقة في تفاعلات الصين مع مختلف الدول الأفريقية. وفي عام ٢٠١٥، أصبحت الصين أكبر شريك تجاري للقارة الأفريقية. وتشمل الاستثمارات الصينية في جميع أنحاء أفريقيا استخراج الموارد الطبيعية، وبناء البنية التحتية، والعقارات، وتكنولوجيا

المعلومات. ويعتمد الاقتصاد الأفريقي والصيني على بعضهما البعض، اذ تستورد الصين الكثير من مصادر الطاقة من القارة، في المقابل تستورد الدول الأفريقية السلع الاستهلاكية والسلع والتكنولوجيا من الصين، وإن معظم الدول الأفريقية تستورد أكثر بكثير مما تصدره إلى الصين وتعاني من علاقات تجارية غير متوازنة. ويختلف نموذج التنمية في الصين (إجماع بكين) عن نموذج التنمية النيوليبرالي الذي يدعو إليه صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات التي يقودها الغرب (إجماع واشنطن). وقد أدان العديد من الزعماء الأفارقة تركيز إجماع واشنطن على التحرير وتقليل دور الدولة في السوق بوصفه استعمارًا جديدًا واستغلالًا. وفي المقابل فإن إجماع بكين، بتركيزه على مبدأ عدم التدخل، قدم بديلاً جذاباً لبعض الدول الأفريقية.

فضلا عن ذلك، في حين تستفيد الصين اقتصاديا بالتأكيد من دورها العقلي المتطور في الدول الأفريقية، يبدو أن تعزيز الحوار الثقافي وتنمية الشبكات عن طريق التبادلات بين الناس من العوامل المحفزة المهمة وراء تدخلاتها. وفضلا عن تمويل معاهد كونفوشيوس في جميع أنحاء القارة الأفريقية التي تعرض اللغة والثقافة الصينية، قامت الحكومة الصينية برعاية ٢٠٠ ألف فرصة لتدريب المهنيين والأكاديميين والصحفيين والموظفين العموميين من جميع أنحاء أفريقيا. ويعد جزء من بناء هوية مشتركة تقوم على التطلعات والمسارات المستقبلية التي من شأنها انتشال المواطنين من الفقر. وسواء كان النهج الذي تتبناه الصين في أفريقيا يمثل في الواقع نوعا جديدا حقا من سياسة التنمية أم لا، فهو موضوع لنقاش ساخن بين العلماء. لكن النقطة المهمة هنا أن الصين حريصة على أن يُنظر إليها على أنها تتبنى نهجاً أكثر ارتباطاً، بدلاً من النهج العقلاني الذي يتبعه الشمال العالمي. في الواقع، هذا المفهوم ليس صينيًا حصريًا - فهو يمتد أيضًا إلى مجتمعات أخرى داخل الجنوب العالمي ويقدم طريقة بديلة لتنظير العلاقات بين دول الجنوب العالمي، لوجهات النظر التي ظهرت من الشمال.

خاتمة

في السنوات الأخيرة، تم القيام بالكثير لتسليط الضوء على المساهمات المهمة التي تقدمها الجهات الفاعلة من الجنوب العالمي، والتي قدمتها دائمًا، في العلاقات الدولية. في الواقع، لقد قطعت العلاقات الدولية كنظام شوطًا طويلًا في دمج الجوانب والجهات الفاعلة والمفاهيم التي تمثل العالم على نطاق أوسع. ومع استمرار ديناميكيات النظام الدولي في التغير ومع ظهور قوى اقتصادية جديدة مثل الهند والصين والبرازيل وتركيا فضلا عن الاقتصادات الصاعدة الأخرى، ستحتاج العلاقات الدولية إلى بذل المزيد من الاهتمام لوجهات نظر أولئك الذين هم في وضع حرج في الجنوب. ولا تتحدى وجهات نظر الجنوب العالمي وجهات النظر السائدة التي عملت على خلق وإدامة العلاقات غير العادلة بين الشمال العالمي والجنوب فحسب، بل إنها تفتح أيضًا إمكانية إقامة علاقات مختلفة وأكثر عدلاً تمثل مصالح جميع الأطراف المعنية وتتحدى المؤسسات الدولية لتحقيق هياكل السلطة وعمليات صنع القرار أكثر تمثيلا.

الثامن عشر: وجهات نظر السكان الأصليين

جيف كورنتاسيل ومارك وونز

إن كونك من السكان الأصليين يعني تكريم وتجديد العلاقات المعقدة بين البشر وأيضًا مع العالم الطبيعي. تقدم الأمم المتحدة تعريفًا عمليًا متعدد الأوجه لما يعنيه أن تكون عضوًا في واحدة من آلاف الدول الأصلية التي تعيش حول العالم. ويشمل عوامل مثل تحديد الهوية الذاتية، والاستمرارية التاريخية، والوجود القائم على المكان الذي يرتبط بمنطقة معينة. ويتحدث التعريف أيضًا عن أنظمة الحكم المتميزة واللغات والتجارب التاريخية والثقافات وطرق المعرفة. والأهم من ذلك أنه يصف فضلا عن ذلك المجتمعات التي تسعى إلى الحفاظ على أراضيها وتأكيد نفسها كشعوب متميزة - على الرغم من وجودها داخل الدولة (عادة ضد رغبتها). ومن ناحية أخرى، يتم بناء الدول حول مبادئ مختلفة للسيادة الإقليمية والأنظمة الحكومية المعترف بها قانونًا، وقد سعت تاريخيًا إلى السيطرة على الشعوب الأصلية وإكراهها وحتى القضاء عليها من المشهد الطبيعي. وإن الإطار السائد الراهن للعلاقات بين الدول يتجذّر في سيادة الدولة. ومن وجهة نظر السكان الأصليين، فقد تم ترسيخ ذلك عن طريق العنف وانتهاك المعاهدات وغيرها من التأكيدات غير العادلة على السلطة على الشعوب الأصلية وأراضيها. وهذا يقوض، ويقلل من أهمية ويستبعد ويثير في نهاية المطاف وجهات نظر السكان الأصليين العالمية والحجج المضادة التي تسعى إلى دفع النموذج المتمركز حول الدولة إلى ما أبعد من حدوده الضيقة. وعن طريق استكشاف وجهات نظر السكان الأصليين والعلاقات المعقدة، يمكننا أن نرى بشكل أكثر وضوحًا المشكلات التي تأتي من الافتراضات العديدة الموجودة في قلب العلاقات الدولية وعائلة نظرياتها.

أساسيات وجهات نظر السكان الأصليين

إن النظام السياسي والقانوني العالمي المهيمن الراهن، والذي تم اختراعه في أوروبا، يتمحور حول الدولة وقد انتشر منذ ذلك الحين في كل مكان لإنشاء الحدود المنفصلة التي تحدد خريطة العالم الجيوسياسية الأكثر استخدامًا اليوم. وعن طريق وضع حد لعقود من العنف الوحشي والصراع المستشري في جميع أنحاء أوروبا، عزز سلام وستفاليا عام ١٦٤٨ الفكرة الشاملة والدائمة لسيادة الدولة. ومن ثم فإن استجابة أوروبا للفوضى والصراع والفوضى بين الدول (أو الشعوب) كانت تتلخص في إنشاء نظام من العلاقات بين الدول يدعمه اعتراف متبادل بالسلطة

السيادية لبعضها البعض. ويختلف فهم السكان الأصليين للعلاقات الدولية عن النهج المشترك بين الدول، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالطرق التي تجدد بها الشعوب الأصلية التزاماتها المقدسة وترابطها المتبادل مع العالم الطبيعي وتتصرف بموجبها. وإن التأكيدات على عودة السكان الأصليين، والتي تستلزم استعادة وتجديد العلاقات مع الأراضي والثقافات والمجتمعات، تعزز الرؤى الإيجابية والبديلة للعالم الذي يتحدى النموذج السائد بين الدول.

غذى مفهوم سيادة الدولة استراتيجيات بناء الدولة الحديثة، وأدى، دون استثناء تقريبًا، إلى تدمير الأمم الأصلية. وتحاول كل دولة بناء رؤية لشعب مشترك يتقاسم الثقافة والقيم والتاريخ واللغة والعملة (وما إلى ذلك) عن طريق التعليم والغزو العسكري والمبادرات الأخرى التي تقودها الدولة. وغالبًا ما يُطلق على هذه الهوية اسم الهوية الوطنية، التي ترتبط بأفكار مثل الوطنية والقومية. ولقد جعلتهم مواجهات السكان الأصليين مع الإمبراطوريات الأوروبية يواجهون مراراً وتكراراً خياراً صارخاً (إذا طُرح عليهم الاختيار على الإطلاق): إما الاندماج في النظام الاستعماري الاستيطاني الجديد المفروض عليهم وعلى أراضيهم أو مواجهة التفكك ـ وحتى الإبادة الجماعية. وكما يشير جورج مانويل ومايكل بوسلونس (١٩٧٤، ٦٠)،

إن النظام الاستعماري يعد دائمًا وسيلة للسيطرة على شعب آخر من أجل ما حددته القوة الاستعمارية على أنه "الصالح العام". لا يمكن للناس أن يقتنعوا بالصالح العام إلا عندما تتدمر قدرتهم على تصور الطرق التي يمكنهم من عن طريقها حكم أنفسهم.

في حديثها عن معارك السكان الأصليين حول جهود بناء الدولة التي تنفر السكان الأصليين من أراضيهم ومواردهم، تشير مانويلا بيك (٢٠١٥) إلى أن وجهات نظر السكان الأصليين تقدم ثلاثة تحديات محددة للمنظور المتمركز حول الدولة. أولاً، يتحدون سلطة الدولة المطلقة عن طريق تأكيد سلطتهم على دولهم وأراضيهم ومياههم والعالم الطبيعي. ثانيًا، يكشفون الأسس الاستعمارية للنظام المتمركز حول الدولة عن طريق تسليط الضوء على آراء السكان الأصليين التي تتحدى النظام المهيمن وتقع خارجه. بمعنى آخر، تدين الدول كما نعرفها بوجودها إلى عمليات الاستعمار والاستيطان المتجذرة في الإمبريالية الثقافية والعنف والدمار والإبادة الجماعية، وفي نهاية المطاف القضاء على هويات السكان الأصليين وعلاقاتهم بالأرض، إن لم يكن القضاء على الشعوب نفسها. ثالثا، تحدينا وجهات النظر العالمية للشعوب الأصلية وممارساتها لتخيل كيف قد يكون تقاسم السلطة داخل حدود الدولة ونظام الدولة العالمي السائد والتفكير خارجها.

لقد وفّر مبدأ تقرير المصير للدول الأصلية عديمة الجنسية طرقًا لمحاولة (إعادة) تأكيد سلطتها و(إعادة) المطالبة بها. ويوفر تقرير المصير وسيلة للشعوب الأصلية لإنشاء كيانات سياسية يمكن الاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي. وتستند هذه العملية إلى فكرة مفادها أن الناس لابد أن يتمتعوا بالحرية في تشكيل حكوماتهم والسيطرة على شؤونهم الخاصة ـ ويعد أمر أساسي بالنسبة للأخلاق والشرعية التي تقوم عليها الأمم المتحدة. وقد اكتسبت مطالبات السكان الأصليين من هذا النوع قوة جذب كبيرة على مدى القرن الماضي، ولا سيما بعد عام ١٩٤٥ عندما أصبح إنهاء الاستعمار عملية دولية رئيسة. من المسلم به أن مصادر سلطة تقرير المصير تعد مصدر للخلاف، فبالنسبة للأمم الأصلية، ينبع هذا من علاقات معقدة مع أوطانهم، ومياههم، وتاريخهم الحياتي المقدس، والأمم الحيوانية، والأمم النباتية، والاحتفالات، واللغات، والعالم الطبيعي. وتختلف مصادر سلطة تقرير المصير للدول كثيرًا، ويرجع مصدرها إلى السياسات الاستعمارية. على سبيل المثال، يتبنى مبدأ الاكتشاف، الذي يعود تاريخه إلى القرن الخامس عشر، إمكانية "اكتشاف" الأراضي التي يشغلها غير المسيحيين بشكل قانوني والمطالبة بها كأراضي مملوكة للتاج. كما أصبحت بنيات سياسية وقانونية أخرى مخترعة جزءًا لا يتجزأ من التاريخ والممارسات القانونية للدولة، مما يشكل الممارسات الدولية التي تنكر المفاهيم الأصلية البديلة للعلاقات بين الأمم.

ويمكن رؤية أحد الأمثلة على التوتر بين سيادة الدولة وتقرير المصير للسكان الأصليين في قصة الزيارة الأوروبية التي قام بها زعيم كايوجا ديسكاهيه، أولاً إلى المملكة المتحدة في عام ١٩٢١ ثم إلى عصبة الأمم في عام ١٩٢٣. بصفته رئيسًا لمجلس النواب مع الأمم الستة في (هودينوسوني)* ، شعر بأنه مضطر للقيام بالرحلة الطويلة عبر المحيط الأطلسي، اذ وصلت الصراعات بين الشعبين هودينوسوني والكنديين إلى طريق مسدود. ولقد شعر أنه من الظلم أن يتم سجن شعبه بسبب احتجاجه على فرض الدولة الكندية سيادتها المعلنة ذاتيًا على أراضيهم، مدعيًا أن ذلك يعادل غزوًا، وقال "نحن مصممون على أن نعيش الشعب الحر الذي ولدنا فيه". (عصبة الأمم ١٩٢٣، ٣). وكانت الأراضي، ولا تزال، خاضعة لمعاهدات تعبر عن رؤية بديلة للسلطة المشتركة على الأراضي المشتركة والاحترام المتبادل بين الشعوب كدول متساوية تحكم بشكل تعاوني نفس الإقليم ـ وتعد فكرة تتناقض إلى حد كبير مع الرؤية الويستفالية للسلطة الإقليمية الحصرية عن طريق شخص واحد. وتلقت مناشدات الرئيس ديسكاهيه آذانًا صماء في كل من لندن وجنيف، اذ رفضت الدول المعنية التدخل في الشؤون الداخلية لإحدى أقرانها، وهي

* هودينوسوني: هو اتحاد كونفدرالي مكون من الموهوك، وأونيداس، وأونونداغاس، وكايوغاس، وسينيكاس. للمزيد انظر الموقع الرسمي على الرابط: https://www.haudenosauneeconfederacy.com/who-we-are/

كندا (كورنتاسيل ٢٠٠٨). وفي النهاية غادر أوروبا خالي الوفاض، وتوفي بعد فترة وجيزة في عام ١٩٢٥ في ولاية نيويورك، منفيًا من وطنه الذي كانت الدولة الاستيطانية الكندية قد اجتاحته في ذلك الوقت.

لقد تم إحراز بعض التقدم منذ عهد الرئيس دسكاهيه ويظهر الآن في أماكن بارزة. يحث إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (UNDRIP) الدول على الاعتراف بأن "الشعوب الأصلية لها الحق في تقرير المصير". وبموجب هذا الحق، فإنهم يقررون بحرية وضعهم السياسي ويتابعون بحرية تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٠٧: ٣). وهناك أيضاً زخم داخل الأمم المتحدة لدعم ما يصفه كثيرون قلب تقرير المصير ـ على وجه التحديد، حق النقض الذي يتمتع به السكان الأصليون في كل الأمور التي تؤثر عليهم، ومجتمعاتهم، وأقاليمهم. وفي الواقع، يبدو أن الإعلان يؤمن للدول الأصلية صلاحيات كانت تمتد في السابق إلى الدول فقط. كما يشير (White Face 2013)، رفضت الدول المتآمرة اعتماده حتى يتضمن لغة مقيدة وصلت في النهاية إلى المادة ٤٦، التي تنص على أنه "لا يجوز تفسير أي شيء في هذا الإعلان... أو تفسيره على أنه يسمح أو يشجع أي إجراء من شأنه أن يمزق أو يضعف، كليًا أو جزئيًا، السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول ذات السيادة والمستقلة" (الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٠٧: ١٤). يمكن النظر إلى المادة ٤٦ على أنها تديم مبدأ الاكتشاف المذكور أعلاه أو على الأقل آثاره على الرغم من رفضها رسميًا في عام ٢٠١٢. لسوء الحظ، فإن التخيلات القانونية لمبدأ الاكتشاف من خلال المادة ٤٦ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بالإضافة إلى الصكوك القانونية الأخرى المشتركة بين الدول لا تزال تؤثر على الشعوب الأصلية بطرق عميقة ومدمرة تقوض سلطتها في تقرير المصير (ميلر وآخرون ٢٠١٠)

لا ينبغي الخلط بين تقرير المصير للسكان الأصليين وجهود تقرير المصير التي تبذلها الدول غير الحكومية مثل كيبيك أو كاتالونيا أو فلسطين أو كردستان. وعلى أمل تحقيق النجاحات التي حققتها تيمور الشرقية أو جنوب السودان، ترغب هذه الحركات الوطنية في إنشاء دولة خاصة بها حتى يمكن إدراجها كأعضاء كاملي العضوية في النظام المشترك بين الدول كما قائم حالياً. ومن ناحية أخرى، تشكل حركات تقرير المصير للشعوب الأصلية تحديًا أقوى وأكثر جوهرية للنظام نفسه. وحتى لو كانت معظم الدول الأصلية لا تسعى إلى القضاء عليها بالكامل، فإنها تسعى جاهدة لإيجاد طرق لإدراجها وفقًا لشروطها الخاصة التي تميل إلى رفض فكرة وستفاليا الخاصة بسيادة الدولة. وبما أن هناك ما يقرب من ٥٠٠٠ دولة من السكان الأصليين في جميع

أنحاء العالم، هناك طرق عديدة لتأكيد سلطة تقرير المصير. بل إن العديد من بدائل السكان الأصليين ترفض مجرد فكرة ضرورة وجود مجموعة قوية من المبادئ الشاملة التي تحكم العلاقات بين الشعوب، بحجة أننا يجب أن نكون متسامحين مع تعددية النهج لتعزيز السلام بين الشعوب ومع البيئات التي تدعمنا.

وجهات نظر السكان الأصليين ومعاهدة بافالو

هناك معرفة ناشئة حول العلاقات الدولية للسكان الأصليين تتحدى تعبيرات السيادة وتقرير المصير التي تتمحور حول الدولة. وكما يقول الباحث هايدن كينغ (٢٠١٥، ١٨١)، "في وجهات نظرنا السياسية للعالم، تتلاشى الدولة والسيادة". وقد أعربت الدول الأصلية عن تضامنها مع بعضها البعض عن طريق إنشاء اتحادات ومعاهدات واتفاقيات جديدة تعزز السلام والصداقة والتحالفات الاستراتيجية الجديدة. ان العلاقات الدولية للسكان الأصليين دائمة ومقدسة، ولم يمنع إبرام المعاهدات مع الدول الأجنبية الدول الأصلية من مواصلة علاقاتها الدبلوماسية مع بعضها البعض. على سبيل المثال، كانت معاهدة السلام والاحترام والمسؤولية بين أمة هيلتسوك وأمة هايدا (كريست ٢٠١٤) أول معاهدة سلام بين هاتين الدولتين منذ خمسينيات القرن التاسع عشر، وكانت مبنية على افتراض أن "هناك مشكلات أكبر تواجه شعوبنا"، كالأراضي والمياه واستنزاف الموارد المتولدة من قوى خارج دولنا، وتم إبرام المعاهدة بين الدولتين الأصليتين عن طريق حفل غير رسمي وسعت إلى تحدي التهديد المشترك الذي تشكله الدولة التي تفرض عقوبات على صيد سمك الرنجة التجاري في مياه هيلتسوك.

وفي عام ٢٠١٤، تم إبرام معاهدة تاريخية أخرى بين الدول الأصلية التي تعيش على طول الخط (الحدود بين الولايات المتحدة وكندا). تتمتع منطقة (إينيبوا) ، يسكنها شعب يسمى بالقدم السوداء وهو تعبير ايضا للجاموس (البايسون)، بعلاقة عميقة وطويلة الأمد مع الأرض والناس والممارسات الثقافية للأنظمة البيئية في البراري. وعند مناقشة دور البايسون في أوطانهم، أشار الباحث ليروي ليتل بير (٢٠١٤) عن البايسون " إلى أنهم عملوا كمهندسين حيويين طبيعيين في المناظر الطبيعية في البراري، وقاموا بتشكيل مجتمعات نباتية، ونقل المواد الغذائية وإعادة تدويرها، وخلقوا تنوعًا في الموائل وقد أفادت الطيور العشبية والحشرات والثدييات الصغيرة، ووفرت موارد غذائية وفيرة للدببة الرمادية والذئاب والبشر"

لسوء الحظ، أدى ذبح البايسون على نطاق واسع في القرن التاسع عشر إلى تدهور النظم البيئية في البراري، ومن ثم صحة ورفاهية الشعب هناك. أثر هلاك البايسون أيضًا على الممارسات

الثقافية للسكان الأصليين في المنطقة، مما أدى إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات بقيادة المجتمع لاستعادة الإينيبوا إلى أوطان السكان الأصليين.

في ٢٣ سبتمبر / ايلول ٢٠١٤، تم تشكيل ثماني دول أصلية (أمة الأقدام السوداء، قبيلة الدم، أمة سيكسيكا، أمة بيكاني، قبائل أسينيبوين وجروس فينتر في محمية فورت بيلكناب الهندية، قبائل أسينيبوين وسيوكس في محمية فورت بيك الهندية، وقبيلتي ساليش وكوتيناي) من محمية ساليش وكوتيناي الهندية الكونفدرالية، وأمة تسو تينا) في منطقة بلاكفيت بالقرب من براوننج، مونتانا للتوقيع على معاهدة بوفالو التاريخية. وقد شاركت فيها الدول الأصلية ودعت إلى عودة إينيبوا إلى النظم البيئية في البراري. ونظرًا لأنها كانت أول معاهدة للسكان الأصليين عبر الحدود تم التوقيع عليها منذ أكثر من ١٥٠ عامًا، فقد كانت معاهدة بوفالو أيضًا وسيلة لتجديد التحالفات القديمة. وقد حددت العديد من الأهداف التي يقودها المجتمع، بما في ذلك إشراك القبائل والأمم الأولى في الحوار المستمر حول الحفاظ على إينيبوا ؛ توحيد القوة السياسية للقبائل والأمم الأولى في السهول الكبرى الشمالية؛ تعزيز الدعوة الدولية لاستعادة إينيبوا ؛ وإشراك الشباب في عملية المعاهدة وتعزيز وتجديد العلاقات الثقافية والروحية القديمة مع إينيبوا والأراضي العشبية في السهول الكبرى الشمالية.

وكمثال على العلاقات الدولية بين السكان الأصليين، توضح أحكام المعاهدة المذكورة أعلاه الطبيعة المقدسة لوضع المعاهدات كوسيلة للأمم الأصلية "لتوسيع علاقات الارتباط الخاصة بها لتشمل جميع شعوب العالم المختلفة" (وليامز ١٩٩٧، ٥٠). وتحدد معاهدة بوفالو رؤية لمشاركة الحكومات الفيدرالية وحكومات الولايات والمقاطعات، فضلا عن المزارعين ومربي الماشية ومجموعات الحفاظ على البيئة في استعادة إينيبوا إلى أوطان السكان الأصليين. وبوصفها دولًا أصلية منفردة، وستكون لهذه المجتمعات قدرة محدودة على تعزيز استعادة التراث الأصلي. وبرؤية موحدة، مارسوا بشكل جماعي سلطتهم في تقرير المصير لتسهيل عودة إينيبوا إلى حوالي ٦,٣ مليون فدان من أوطانهم.

وتعد معاهدة بوفالو أيضًا وثيقة حية تتطلب تجديدًا وإعادة تفسير بشكل دوري. بعد عامين من توقيع المعاهدة، ارتفع عدد الموقعين من ثمانية إلى ٢١. وفي سبتمبر/ ايلول ٢٠١٦، أقام الموقعون حفل غليون في حديقة بانف الوطنية لتكريم إعادة إدخال ستة عشر إينيبوا إلى المنطقة. وفضلا عن استعادة أعداد الجاموس، دعا الموقعون حكومة ألبرتا في كندا إلى تغيير اسم جبل تانل في بانف إلى جبل بافالو جارديان المقدس. تستلزم رؤية تجديد وإدامة إينيبوا أيضًا تغيير

المناظر الطبيعية لتعكس الأماكن التي يعيش فيها البايسون. تعكس الأشكال الجديدة من صنع المعاهدات بين السكان الأصليين الدبلوماسية المعقدة والصحوة الروحية التي تشكل العلاقات الدولية بين السكان الأصليين.

خاتمة

إن اختلال توازن القوى، والاختلافات في وجهات النظر العالمية، بين الدول والشعوب الأصلية لا تزال موجودة في نظامنا الدولي، فالتطورات والانتقادات في مجال العلاقات الدولية ونظريتها، تسلط الضوء على كفاح الشعوب الأصلية للحفاظ على وجودها المكاني حتى تزدهر أراضيها وثقافاتها ومجتمعاتها وعلاقاتها لأجيال قادمة. يأتي فهم السكان الأصليين للعلاقات الدولية في أشكال عديدة، سواء عن طريق إعادة تنشيط المعاهدات مع العالم الطبيعي، أو (إعادة) إنشاء التحالفات بين الشعوب الأصلية أو مناصرة السكان الأصليين في الأنشطة الدبلوماسية داخل المنتديات العالمية. وتتحدى هذه الجهود النظام المهيمن المتمركز حول الدولة ليشمل طرقه المختلفة لفهم وهيكلة العلاقات ليس فقط بين الشعوب، بل مع العالم الطبيعي والكوكب. وبشكل أكثر تحديدًا، فإنهم يتحدون المفهوم الغربي لسيادة الدولة المطلقة ويبحثون عن طرق لاستعادة سلطة تقرير المصير فيما يتعلق بعلاقاتهم بأوطانهم وأممهم.

التاسع عشر: منظور معاصر للواقعية

فيليكس روش وريتشارد نيد ليبو

منذ نهاية الحرب الباردة، عادت الواقعية إلى جذورها. ويُظهر الباحثون الواقعيون اهتمامًا متجددًا بمفكريهم التأسيسيين، وفهمهم المأساوي للحياة والسياسة، واهتمامهم العملي بالأخلاق وفهمهم للنظرية كنقطة انطلاق للسرد التفسيري أو التوقعات المستقبلية التي تعتمد بشكل كبير على السياق. وعلى الرغم من وجهات نظرهم المختلفة حول السياسة العالمية، فإن كتابات ثوسيديدس، ونيكولو مكيافيلي، وإدوارد هاليت كار، ورينهولد نيبور، وأرنولد ولفرز، وجون هيرز، وهانز مورغنثاو، وهانا أرندت تُظهر وحدة فكرية ملحوظة، اذ كانوا مدفوعين بمخاوف مماثلة حول " المشكلات الدائمة". (مورجنثاو ١٩٦٢، ١٩). وإحدى هذه المشكلات عدم تسييس المجتمعات. كان الواقعيون يشعرون بالقلق من أن الناس في المجتمعات الحديثة لم يعد بإمكانهم التعبير بحرية عن مصالحهم في الأماكن العامة، مما يفقدهم القدرة على المساهمة بشكل جماعي في مجتمعاتهم. ومن ثم، يمكن النظر إلى الواقعية على أنها نقد و"تصحيح" لهذا التطور (كوزيت ٢٠٠٨، ١٢). وقد يبدو الأمر غريبا في البداية، ولكن إحدى الطرق لمعرفة مدى ارتباط الواقعية بعالم اليوم، النظر إلى جذورها - عن طريق باحثيها السابقين - بدلا من الخوض في بعض التطورات اللاحقة في النظرية الواقعية، مثل الواقعية الجديدة. لهذا السبب، سيعيد هذا الفصل النظر في الواقعية لتقديم منظور معاصر لما يعد على الأرجح أقدم نظرية في العلاقات الدولية، وبالتأكيد، أهم عائلة نظرية في العلاقات الدولية.

أساسيات المنظور المعاصر للواقعية

كان الواقعيون في منتصف القرن العشرين، والذين يُطلق عليهم غالبًا الواقعيون "الكلاسيكيون"، مجموعة متنوعة من العلماء. وعلى الرغم من أن مركزهم الجغرافي كان في الولايات المتحدة (مع بعض الاستثناءات)، إلا أن العديد منهم كانوا مهاجرين من أوروبا الذين اضطروا إلى المغادرة بسبب صعود الفاشية والشيوعية في الثلاثينيات. وعلى الرغم من أنهم شاركوا في رؤية عالمية إنسانية مشتركة، بمعنى أنهم تلقوا تعليمًا ثانويًا مكثفًا مماثلًا في الفنون الليبرالية واعتقدوا أن الناس لا يمكنهم تجربة أنفسهم كبشر إلا عن طريق التفاعل مع الآخرين في المجال العام، إلا أن تنوعهم يتجلى أيضًا في مجموعة واسعة من المهن. وبالنظر إلى أن العلاقات الدولية لم يتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها إلا بشكل تدريجي في أوروبا عندما تم

إنشاء أول مقر في ضوء أهوال الحرب العالمية الأولى في جامعة أبيريستويث في عام ١٩١٩، لم يتم تدريب أي منهم كباحث في العلاقات الدولية. وبدلاً من ذلك، كانوا مؤرخين وعلماء اجتماع وفلاسفة ومحامين وحتى علماء لاهوت. وكان الكثير منهم مرتبطًا بالعلاقات الدولية بأثر رجعي حتى مورجنثاو، ، الذي يمكن القول إنه أشهر الواقعيين، كان يشغل منصب أستاذية في العلوم السياسية والتاريخ، وليس في العلاقات الدولية. وعلى الرغم من هذا التنوع، اتفق الواقعيون في منتصف القرن العشرين على رؤية مأساوية للحياة، وتعد وجهة نظر شاركوها مع العديد من أسلافهم (Lebow 2003; Williams 2005). وذلك لأن الناس، ولا سيما القادة، يتعين عليهم اتخاذ القرارات على أساس معلومات غير كاملة، والتعامل مع عدم القدرة على التنبؤ بأفعالهم والتعامل مع صراعات القيم التي لا يمكن التوفيق بينها داخل المجتمعات وفيما بينها. وهم يدركون في المقام الأول أن القادة لابد وأن يلجأوا في بعض الأحيان إلى وسائل غير أخلاقية (مثل العنف) لتحقيق غايات جديرة بالثناء ــ ومن دون معرفة مسبقة بأن هذه الوسائل سوف تحقق الغايات التي يسعون إليها.

هذه النظرة المأساوية يمكن فهمها إذا أخذنا بالحسبان السياقات التي كتب فيها هؤلاء الواقعيون الكلاسيكيون. عاش ثوسيديديس في زمن الحرب البيلوبونيسية التي فقدت فيها أثينا تفوقها في العالم اليوناني القديم. وتأثرت حياة مكيافيلي أيضًا بالصراعات المتكررة التي هدفت فيها القوات البابوية والفرنسية والإسبانية وغيرها إلى السيطرة على شمال إيطاليا خلال حروب النهضة (١٤٩٤-١٥٥٩). أخيرًا، شهد الواقعيون المعاصرون، مع صعود الأيديولوجيات، ذروة التطور الذي بدأ قبل مائتي عام تقريبًا. منذ عصر التنوير الذي بلغ ذروته بالثورة الفرنسية، تحرر الناس من القيود الدينية. لكنهم في الوقت نفسه فقدوا الإحساس بالانتماء للمجتمع الذي لا يمكن لأيديولوجيات مثل القومية أو الليبرالية أو الماركسية استعادته إلا بشكل سطحي - وفي كثير من الأحيان فقط على حساب الصراعات العنيفة. شارك الواقعيون المشاعر العامة بأن فقدان هذا الإحساس بالانتماء للمجتمع تسبب في تراجع القيم المقبولة بشكل عام كما يتضح من النقاش الألماني حول الأزمة الثقافية في العقود الأولى من القرن العشرين. وهذا جعلهم أكثر عرضة لإغراءات الأيديولوجيات. وذلك لأن الأيديولوجيات توفر ما أسمته أرندت (١٩٦١، ٤٦٩) "تفسيرات العالم"، مما يمكّن الناس من توجيه دوافعهم البشرية إليها.

جادل جون هيرز (١٩٥١) بأن الدافع للحفاظ على الذات، والذي يضمن اهتمام الناس ببقائهم في العالم عن طريق البحث عن الطعام والمأوى، يثير معضلة أمنية لأن الناس لا يمكن أبدًا التأكد من تجنب هجمات الآخرين. على النقيض من ذلك، كان مورجنثاو (١٩٣٠) أكثر اهتمامًا

بالدافع لإثبات الذات، والذي يتحقق عن طريق تقديم مساهمات في عوالم الحياة الاجتماعية والسياسية للفرد. ان النجاح صعب لأن الناس ليس لديهم معرفة كاملة عن أنفسهم وعن عوالم حياتهم. وإن أي قرار سياسي يجب أن يكون دائماً مؤقتاً وقابلاً للمراجعة إذا تغيرت الظروف أو تطورت المعرفة. وعندما يدركون أن طموحاتهم تذهب سدى، يظهر جانب مأساوي آخر من الحياة في المقدمة. وبالنسبة لمورجنثاو، قبول هذا الجانب المأساوي يعد خطوة أولى نحو تجاوزه؛ يمكن للناس أن يفكروا بشكل نقدي في وجودهم ويدركوا أنه فقط عن طريق جهودهم الخاصة يمكن للحياة أن تصبح ذات معنى. ومع ذلك، في الحداثة، بعد أن فقدت القيم كأساس لإصدار أحكام مستنيرة، أصبحت حياة الناس تتميز بما أسماه ستيفن تولمين (١٩٩٠، ٣٥) "البحث عن اليقين"، لكن القليل جدًا منهم ينجحون في التعامل مع المصاعب التي يستلزمها التأمل النقدي الذاتي. ومعظمهم، كما لاحظ نيتشه، يكتفون بأوهام كونهم جزءا لا يتجزأ من شكل ما من أشكال المجتمع. لذلك، على مستوى الدول القومية، تلوح المأساة بشكل كبير لأن الناس يعيشون في مجتمعات سياسية تتميز بنفس أوجه القصور التي تعيق الحالة الإنسانية.

ولأن هذه الدوافع تؤثر على الناس على كافة المستويات، فإن الواقعيين لا يميزون بين السياسة المحلية والدولية. وبدلا من ذلك، فإنها تركز على المجتمعات السياسية مهما كان تصورها، لأنه عن طريق العلاقات بين الناس تبدأ هذه الدوافع البشرية في التأثير على السياسة. وفي هذه العلاقات تلعب القوة دورا حاسما. بسبب الدافع لإثبات الذات، يتطور توازن القوى في العلاقات الشخصية والجماعية والدولية لمواجهة طموحات الجهات الفاعلة السياسية لاكتساب القدرة على السيطرة على الآخرين. إن ميزان القوى هذا ليس مستقراً ولكنه يتطور لأن الجهات الفاعلة تواجه معضلة أمنية، مما يعني أنها، بسبب عدم اليقين، تعيش في خوف دائم. وهذا يجبرهم على جمع المزيد من القوة، ولا يؤدي إلا إلى نفس رد الفعل لدى خصومهم المحتملين. ومن ثم، فإن القيود الجسدية أو المادية الأقل هي التي تؤدي إلى توازن القوى والمزيد من عدم الأمان العاطفي. ومن عجيب المفارقات إذن أن توازن القوى يعمل بشكل أفضل عند الحاجة إليه على الأقل، لأنه إذا كان الناس والمجتمعات يتقاسمون شكلاً من أشكال الهوية المشتركة، فيمكنهم التعاون بسهولة أكبر ولا يحتاجون إلى توازن قوى.

وإن للدوافع البشرية ايضا تأثيرًا أكثر دراماتيكية على المجتمعات يتجاوز تطور توازن القوى، اذ يمكنها عدم تسييسها. يعد هذا الاهتمام مركزيًا في الفكر الواقعي لهانز مورغنثاو. لقد عرّف السياسي بأنه قوة عالمية متأصلة في كل إنسان وتركز بالضرورة على الآخرين، وفي الوقت نفسه لا تظهر إلا في العلاقات الشخصية. والمناقشات الناتجة، التي يعبر فيها الناس عن

اهتماماتهم، وتخلق "ساحة للتنافس" (جالستون ٢٠١٠، ٣٩١). وعن طريق إدراك قدراتهم الفردية وتجربة القوة عن طريق العمل معًا، يطور الناس هوياتهم، اذ يكتسبون المعرفة عن أنفسهم وعن عوالم حياتهم.

ومع ذلك، فإن مأساة النقص البشري تعرض السياسي للخطر، لأنها تعزز تطور الأيديولوجيات. وبما أن معظم الناس لا يستطيعون مواجهة عيوبهم، فإن الأيديولوجيات توفر شكلاً من أشكال الأمن الوجودي. وهذا يعني أن الأيديولوجيات توفر للناس إحساسًا بالنظام وتساعدهم على إخفاء اللامعنى الأولي للحياة، اذ تقدم الأيديولوجيات تفسيرات للأحداث الاجتماعية والسياسية التاريخية والراهنة. احتلت الفاشية والشيوعية على وجه الخصوص عقول الواقعيين الكلاسيكيين، اذ كانتا أكثر الأيديولوجيات عنفًا في حياتهم، لكنهم انتقدوا أيضًا غطرسة الليبرالية الأمريكية والقومية بشكل عام.

بالنسبة للواقعيين، تهدف الأيديولوجيات إلى الحفاظ على الوضع الاجتماعي والسياسي الراهن وأي نشاط إنساني موجه نحو الحفاظ على هذا التجسيد. ويُنظر إلى الواقع الاجتماعي والسياسي الحالي على أنه أمر مسلم به ولا يمكن تغييره بشكل جذري. إن تطوير المجال السياسي كمجال يمكن للناس عن طريقه التعبير عن مصالحهم بحرية ومشاركة أفكارهم حول تكوين مجتمعهم السياسي والغرض منه، يعرض الوضع الاجتماعي والسياسي الراهن للخطر، لأنه من المحتمل أن يشجع التغيير الاجتماعي والسياسي. ولمواجهة عدم التسييس هذا، طرح الواقعيون ما يمكن أن نطلق عليه «أخلاقيات المسؤولية»، حسب مصطلح ماكس فيبر. على الرغم من أن الواقعيين كانوا مقتنعين بأن معظم الناس لن يكونوا راغبين أو غير قادرين على تحمل المسؤولية عن حياتهم، إلا أنهم ما زالوا يدافعون عن الأخلاقيات التي يسترشد فيها صنع القرار بـ "الصدق الفكري" (Sigwart 2013, 429). يجب وضع الأفكار والمعتقدات في سياقها في عملية النقد الذاتي التي تظهر التعاطف تجاه موقف الآخرين. وإن "أخلاقيات الخطاب" الناتجة، كما أسمتها أرندت، لا يمكن أن تحدث إلا بشكل جماعي. وقد وفرت اجتماعات مجلس المدينة الأمريكي المكان المثالي لأرندت لتوضيح ذلك، لأنها تسمح لجميع الأشخاص الذين لديهم اهتمامات مشتركة بالتجمع. ونتيجة لذلك، يجب على الناس أن يكونوا مستعدين لتغيير مواقفهم وأن يكونوا على استعداد لتحمل المسؤولية عن المعضلات الأخلاقية للسياسة الوطنية (الدولية).

وخلافًا للافتراضات الشائعة، فإن الواقعيين ليسوا مدافعين عن الدولة القومية، بل ينتقدونها، ويهدفون إلى تجنب مخاطرها وتجاوز عيوبها عن طريق التحقيق في إمكانات الدولة العالمية

(Scheuerman 2011). ولعدة أسباب، عدّ الواقعيون الكلاسيكيون الدول «وحشًا أعمى وقويًا» (Morgenthau 1962, 61). إنهم عميان لأن العولمة والتقدم التكنولوجي لا يعيقهم عن أداء دورهم في توفير الأمن فحسب، بل يعرضون الحياة على الأرض للخطر تمامًا. ويمكن العثور على نسخ قوية بشكل خاص من هذا النقد عند آرون وهيرز ومورغنثاو. قدم الأخير وجهة نظر محبطة بشأن آفاق الإنسانية في واحدة من آخر ظهوراته العامة، مجادلًا بأننا نعيش في "عالم الأحلام" لأن الدول القومية لم تعد قادرة على التمسك بادعاء احتكار السلطة على منطقة معينة بسبب تطوير الأسلحة النووية. فضلا عن ذلك، فإن تبديد الموارد الطبيعية يهدد البيئة، مما يؤدي إلى "مجتمع النفايات" (Morgenthau 1972, 23). ومع ذلك، فإن الدول القومية قوية أيضًا لأنها عندما تكتسب السيادة على إقليم معين ومجموعة محددة من الناس، فإنها تمارس العنف على هؤلاء الأشخاص وعلى الآخرين. وتعمل الدول القومية على تعميم معاييرها الخاصة، بل وتحاول حتى فرضها على الآخرين، كما يتضح من صعود الفاشية في أوائل القرن العشرين في أوروبا. بعد الاستيلاء على السلطة في دول مثل إيطاليا وألمانيا وإسبانيا وكرواتيا، لم تشن الحركات الفاشية حروبًا على المستوى الدولي فحسب (مما أدى في النهاية إلى الحرب العالمية الثانية)، ولكنها مارست أيضًا العنف محليًا عن طريق نبذ الأقليات الأخلاقية والدينية والاجتماعية والسياسية. فضلا عن ذلك، فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى تعقيد عوالم الحياة البشرية، مما يؤدي إلى تسريع عمليات صنع القرار الاجتماعي والسياسي. وقد أفاد هذا تطور النخب العلمية، التي لا تخضع للمساءلة أمام الجمهور، ولكنها في محاولتها للتخطيط الاجتماعي للعالم تؤثر على الناس في حياتهم اليومية بشكل كبير.

وجهات النظر الواقعية الكلاسيكية حول أزمة الهجرة الأوروبية

منذ عام ٢٠١١، نزح ملايين الأشخاص من سوريا بسبب الحرب الأهلية هناك. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب تدفقات الهجرة القادمة من دول أخرى في أفريقيا والشرق الأوسط بسبب الظروف السياسية والاقتصادية المختلفة. وبحلول عام ٢٠١٥، تم الإعلان عن هذه القضية كأزمة في أوروبا - وجهة العديد من المهاجرين. قد لا يبدو التركيز على هذه الأزمة خيارا واضحا، لكن العديد من الواقعيين كانوا لاجئين أو مهاجرين أنفسهم. في الواقع، وصف هيرز (١٩٨٤، ٩) نفسه بأنه "مسافر بين جميع العوالم" وكان مورغنثاو "منفيًا مزدوجًا" (فرانكفورتر ١٩٣٧) بعد طرده من ألمانيا وإسبانيا لاحقًا قبل وصوله إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٣٧. وأبعد من ذلك أن الواقعية توفر رؤى مفيدة حول هذه الأزمة، اذ يمكننا التحقيق في ظروف

التعايش السلمي بين الاختلافات. وهذا أمر مهم، اذ تم تحديد قضية اللاجئين كأحد الأسباب التي دفعت الجمهور البريطاني إلى التصويت لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي في استفتاء "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي" عام ٢٠١٦. كما تورطت في صعود الأحزاب اليمينية في جميع أنحاء أوروبا وانتصار دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠١٦. ومن الواضح أن الخطابات الأمنية تصور اللاجئين والمهاجرين بوصفهم تهديداً ـ وله تأثيرات قابلة للقياس.

إن ربط أعمال الواقعيين "الكلاسيكيين" في منتصف القرن العشرين بهذا التطور الحديث يمكّن علماء العلاقات الدولية من فهم أن الأمن ينشأ في سياق استطرادي، مما يجعله يعتمد على الظروف المكانية والزمانية. وهذا يعني أن الأمن له معاني مختلفة في سياقات مختلفة، ومن ثم فهو تحويلي (Behr 2013, 169). وهذا يضع الفكر الواقعي في تقارب مع النظريات النقدية التي تبدو ظاهريًا معارضة له. وبالنظر إلى أن كلا المجموعتين وجدتا التحفيز في نفس المصادر، وأحدها كان كتاب كارل مانهايم "الإيديولوجية واليوتوبيا" (١٩٢٩)، فإن هذا ليس مفاجئا. وأحد المفاهيم الأساسية في كتاب مانهايم (شرطية المعرفة). وهذا يعني أن المعرفة مرتبطة دائمًا بالبيئة الاجتماعية والسياسية التي تعمل فيها، مؤكدا أن المعرفة العالمية مستحيلة. وبتطبيق هذه الفكرة على أزمة اللاجئين الحالية، فإننا نفهم أن النظر إلى اللاجئين بوصفهم تهديدًا للأمن يعد نتيجة للإرادة البشرية والقوة السياسية. على سبيل المثال، كانت أزمة اللاجئين واحدة من الدوافع المهيمنة للخطاب البريطاني بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن المملكة المتحدة استقبلت أقل من ٤٠ ألف طالب لجوء في عام ٢٠١٥. وبالمقارنة، اختار ما يقرب من ٨٩٠ ألف لاجئ ألمانيا كوجهة لهم في العام نفسه ، مما جعل ألمانيا الدولة الأوروبية. التي تقبل معظم اللاجئين مقارنة بإجمالي عدد السكان.

هذا لا يعني أن هذه العملية تحدث دائمًا بوعي لأننا لا نستطيع أبدًا أن نكون متأكدين تمامًا من كيفية نظر الآخرين إلى كتاباتنا أو أفعالنا، لكن الواقعية الكلاسيكية يمكن أن تساعدنا على فهم أن البشر ليسوا مجرد كائنات للأمن ولكن أيضًا رعاياه. في الخطابات العامة، يتمتع الناس بالفرصة لإعادة تعريف جوهر الأمن، بدلاً من تركه لنخب السياسة الخارجية الدولية. يمكن أن تتطور هذه الخطابات بشكل عنيف، لأنها تشمل مصالح جميع الأشخاص المعنيين. ولتجنب هذا الخطر الوشيك، يؤكد الواقعيون على إمكانية التعلم الحواري، كما تسميه الدراسات الراهنة، لزيادة إمكانية تحويل هذه الخطابات إلى منفعة عامة. يعتمد هذا الشكل من التعلم على إمكانيات التبادل المستمر بين اللاجئين والمهاجرين والسكان المحليين، ويتطلب من جميع المجموعات

إظهار الانفتاح والتعاطف فضلا عن الاستعداد لتحدي مواقفهم الخاصة. ونتيجة لذلك، يمكن إعادة تعريف الأمن، وما يُنظر إليه على أنه أزمة يمكن فهمه في النهاية على أنه فرصة لخلق شيء "لم يكن موجودًا من قبل، ولم يُمنح، ولا حتى كموضوع للإدراك أو الخيال" (أرندت ١٩٦١، ١٥١).

أن الواقعيين الكلاسيكيين كانوا متشككين في وعود الدول القومية الحديثة وجادلوا من أجل إنشاء مجتمع عالمي، مما يؤدي في النهاية إلى دولة عالمية. مثل هذا المجتمع العالمي من شأنه أن يساعد في تجاوز عدم التسييس في المجتمعات الحديثة وحتى دعم "المدافعين عن الدولة العالمية للبقاء يقظين" (Scheuerman 2011, 150). ومن شأن مثل هذا الرصانة أن تكون مفيدة لإضافتها إلى النقاش الأكاديمي والسياسي حول الهجرة. ففي نهاية المطاف، كان أصل أزمة الهجرة في أوروبا أن بعض الدول، وبعض المجموعات المؤثرة داخلها، قررت فرض الأسوار المجازية والمادية على حدودها والحد من (أو منع) المهاجرين من الدخول بسبب وصفها بمثابة ضمانة وتهديد لأمتهم. وعن طريق تمكين الناس من الاجتماع على مستويات مختلفة، يصبح بوسع المجالات السياسية أن تستقر خارج الحدود الوطنية، مما يسمح للناس بتبادل مصالحهم على مستوى العالم وتطوير هوية تتجاوز هوية الدولة تدريجيا. كما يسمح لصور مختلفة للمهاجرين أو اللاجئين باكتساب المزيد من الاهتمام ـ لتحل محل الصور السلبية التي أصبحت منتشرة على نطاق واسع في أوروبا بحلول عام ٢٠١٥.

تسمح المرونة الموجودة في الأدب الواقعي الكلاسيكي للناس باستيعاب الاهتمامات الإنسانية المتنوعة. ويساعد الانعكاس الذاتي والانفتاح الناتجان على قبول مسارات الحياة التي تتأثر بعوامل تاريخية أو ثقافية أو اجتماعية أو سياسية أو دينية مختلفة. وفي المجالات السياسية، يتم الاعتراف باختلافات الناس، وعن طريق المناقشة، يتم إنشاء أرضية مشتركة تكون مقبولة على الأقل لدى المواطنين على المستوى الأساسي. وإذا كان من الممكن القيام بذلك داخل كل دولة، فمن الممكن أن يتم ذلك على المستوى العالمي. إذا أمكن تحقيق هذه الغاية، فلن تكون هناك أزمات هجرة في المستقبل، اذ سيتواجد مواطنون عالميون. ولم يتوصل الواقعيون الكلاسيكيون إلى هذا الاستنتاج على الفور. وبدلاً من ذلك، كان الباحثون مثل مورغنثاو ونيبور متشككين في البداية بشأن المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والأشكال المبكرة للاتحاد الأوروبي. وسرعان ما أدركوا أنها توفر المساحة (إذا تم استخدامها كما كانوا يأملون) للتطور السياسي تدريجيًا، اذ يمكن لمختلف الجهات الفاعلة أن تجتمع معًا سلميًا وتتبادل أفكارها على المستوى الدولي.

خاتمة

لقد قدمنا في هذا الفصل منظورًا للواقعية ربما يختلف عن ما يمكن العثور عليه في الكتب الأخرى المتعلقة بنظرية العلاقات الدولية. لقد كان طموحنا تعريف الطلاب بمنظور أكثر دقة حول الواقعية، وتمييزها عن الواقعية الجديدة، وإظهار أن الواقعية يمكن أن تساعدنا على تطوير وعي أكثر انتقادًا للسياسة الدولية. ومن ثم فإن الواقعية، ولا سيما في شكلها الكلاسيكي، بعيدة كل البعد عن كونها جاهزة لرميها في مزبلة تاريخ نظرية العلاقات الدولية ــ كما يقترح بعض النقاد. ويمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق للتشكيك في بعض الافتراضات المشتركة الموجودة في هذا التخصص، واقتراح حلول لبعض المشكلات المعاصرة في العلاقات الدولية، وتبين لنا كيف يمكننا إنشاء مجتمعات أكثر شمولاً.

العشرون: "العقائد" شريرة. الجميع يحيون "العقائد"!

أليكس بريتشارد

في هذا الفصل الختامي، نسعى لاستكشاف بعض المشكلات التي تأتي مع تصنيف نظرية العلاقات الدولية بالطريقة التي نقوم بها. ونسعى للنظر في مشكلة. لماذا نسمي نظريات السياسة العالمية نظريات وليس أيديولوجيات؟ للإجابة على هذا السؤال، سننخرط قليلًا في ما وراء النظرية – أي النظرية وما حولها – لكشف بعض التعقيدات والمشكلات التي تظهر عندما نفكر بشكل أكثر عمقًا في كيفية استخدام "المعتقدات" ويجب أن نستخدمها. الهدف من هذا الفصل مساعدة الباحثين على التفكير نظريًا حول كيفية ترابط الفصول السابقة في هذا الكتاب معًا. بمعنى آخر، على الرغم الملاحظة بالفعل الخصائص المشتركة لمختلف "المذاهب"، إلا أننا نريد فيهذا الفصل تقديم الأدوات اللازمة لفهم سبب وجود هذه القواسم المشتركة على الإطلاق.

باختصار، الحجة أن نظريات العلاقات الدولية يجب أن تُفهم ليس فقط كنظريات، بل أيضًا كأيديولوجيات. سوف يصبح القرب والاختلاف بين النظريات والأيديولوجيات أكثر وضوحًا مع تقدمنا، لكن النقطة الأساسية التي سنوضحها أنه عندما نفهم العنصر الأيديولوجي في نظرية العلاقات الدولية، فإننا نكون أكثر قدرة على التفكير بشكل نقدي حول مشروع تقسيم العلاقات الدولية مجموعة من المذاهب في المقام الأول.

يبدأ الفصل بنظرة سريعة على صعود وسقوط المذاهب في الدراسات السياسية ونظرية العلاقات الدولية. ومن المضحك أنه بالنسبة للعديد من الناس، فإننا نعيش في عصر ما بعد الأيديولوجية، وحقيقة أن منظري العلاقات الدولية يتحدثون عن نظريات وليس عن أيديولوجيات ويعد هذا دليل واضح على ذلك. ثم نناقش بعد ذلك بعض الأسباب التي تجعلنا نرفض هذه المذاهب كوسيلة لتقسيم التفكير الفلسفي في العلاقات الدولية، ونبين كيف أن تحليل المفاهيم ونقد الأيديولوجية يعدان أمرًا جيدًا في التغيير. لكننا ننهي حديثنا بالقول إننا بحاجة إلى الأيديولوجيات ومعتقداتنا ليس فقط للمساعدة في تأطير تفسيرات السياسة العالمية، ولكن أيضًا كمواد خام لكشف الافتراضات السياسية والأخلاقية التي يعمل عليها الباحثون. ونأمل أن يشجعك هذا الفصل الأخير على أن تكون مرحًا وتجريبيًا في الوقت نفسه مع نظرية العلاقات الدولية

العقائد هي لاحقة تشير إلى مجموعة منتظمة إلى حد ما من المعتقدات و/أو الآراء و/أو القيم حول العالم. تتم إضافة اللاحقة عندما ينتقل شيء ما من كونه محددًا تمامًا إلى تضمين آراء ومعتقدات ومواقف أكثر اتساعًا أو عمومية. على سبيل المثال، قد يكون لدى الرئيس الفلبيني رودريجو دوتيرتي وجهات نظر عامة فريدة بالنسبة له، ولكن إلى أن يقوم هو أو أي شخص آخر بتنظيمها في رؤية عالمية متماسكة، فمن غير المرجح أن نبدأ الحديث عن عقيدة (رودريجية) بنفس الطريقة التي نتحدث بها عن الماركسية على سبيل المثال.

تصبح المذاهب أكثر اتساعًا عندما يساهم أكثر من شخص في مجموعة وجهات النظر الأولية أو يطورها. تشتمل الماركسية المعاصرة على مجموعة واسعة من الأفكار والنظريات والمناهج ونظريات المعرفة والوجود. في الواقع، تضيف المذاهب الأخرى قدرًا كبيرًا من الماركسية إلى مذاهبها أيضًا، وذلك لتمييزها عن الأنواع الفرعية الأخرى. على سبيل المثال، يمكن أن يكون هناك ماركسية أرثوذكسية أو غير تقليدية، أو نسوية ليبرالية ونسوية ماركسية، وما إلى ذلك. باختصار، في العلوم السياسية، تشير المصطلحات بشكل عام إلى الأيديولوجيات وتحسيناتها.

ففي العلاقات الدولية، نحن نفكر في المذاهب بوصفها نظريات، وليست أيديولوجيات، ويعد أمر غريب. لماذا نسمي الماركسية نظرية في العلاقات الدولية، ولكنها أيديولوجية في العلوم السياسية؟ هذه ليست مجرد مسألة دلالية. في الواقع، فهو يذهب إلى جوهر ما فكرت به العلاقات الدولية في نفسها في الفترة التي ظهرت فيها كعلم اجتماعي قائم بذاته في مطلع القرن العشرين. السبب الذي جعل علماء العلاقات الدولية يتحدثون عن النظرية بدلاً من الأيديولوجية في هذا الوقت، أنه كان يُعتقد عمومًا أن العلاقات الدولية لم تكن قابلة للتقبل للرؤى الشاملة للحياة الجيدة التي نجدها مفصلة في بنية الأيديولوجيات الرئيسة (Wight 1966). كان الواقعيون يفخرون بقدرتهم على اختراق الضباب الأخلاقي للسياسة العالمية والوصول إلى المشكلات الدائمة للسياسة العالمية. لم تكن الواقعية إيديولوجية، بل أصبح يُنظر إليها على نحو متزايد على أنها مجموعة بسيطة من الحقائق العالمية حول السياسة.

تم تعزيز هذا الاتجاه لتمييز نظرية العلاقات الدولية عن الأيديولوجيات في نهاية الحرب الباردة عندما أصبح كل شخص آخر تقريبًا أيضًا ما بعد أيديولوجي. كان لهذا عدد من الميزات الأساسية. حفزت نهاية الحرب الباردة إجماعًا واسع النطاق على أن الليبرالية لم تعد أيديولوجية، ولكنها بدلاً من ذلك كانت موجودة في هياكل التاريخ، والتي، وفقًا لفرانسيس فوكوياما (١٩٨٩)، بدأت تؤتي ثمارها مما يدل على "نهاية التاريخ". لقد سقط الاتحاد

السوفييتي، الذ عدّ القوة المناهضة للهيمنة التي قدمت البديل الوحيد الموجود لليبرالية الغربية. بالنسبة للكثيرين، مثل فوكوياما، كان هذا يعني أننا ندخل عصر ما بعد الأيديولوجية، وهو العصر الذي تعني فيه هيمنة الليبرالية وزوال منافسيها الرئيسيين - الفاشية والشيوعية - ببساطة عدم وجود إيديولوجيات أخرى حولنا، مما يجعل الليبرالية الحقيقة تظهر في نهاية التاريخ. ومع ذلك، فإن جزءًا من هذا التفسير لليبرالية يتضمن مفهومًا خاصًا جدًا للعقلانية البشرية، المفهوم الذي قيل فيه إن تعظيم مصلحتك الذاتية يعد أمر عقلاني وسمة عالمية للنفسية البشرية.

المؤسسية والفردية المنهجية والعقلانية كلها مفاهيم نظرية. هذه المفاهيم التي "تقوم بعمل ما" فقط، وتعد كلمات لم تستثمر فيها كثيرًا سياسيًا، على الأقل في ظاهر الأمر. أولئك الذين ينشرون مثل هذه الكلمات عادة ما يفخرون بنهجهم غير الأيديولوجي في تطوير النظرية، ويقترحون أن مثل هذه المفاهيم تعد أدوات علمية بدلاً من ذلك. وتخترق هذه الأدوات زغب الأيديولوجية لمعرفة ما يحفز الناس حقًا. وعن طريق هذه الروايات «العقلانية»، لم تكن الشيوعية التي حفزت السوفييت، بل المصلحة الذاتية. فضلا عن ذلك، لم يكن الركوع العالمي أمام هذه الأيديولوجية أو تلك ذلك الذي من شأنه أن يجلب النظام إلى العالم، كما اقترح الصراع بين الشيوعيين والرأسماليين، بل كان الادعاء الأكثر دنيوية بأن "المؤسسات مهمة" (كيوهين ومارتن ١٩٩٥) في مساعدة ومحاذاة المصالح (جان ٢٠٠٩).

قد يعتقد المرء أن اليسار كان سيستمر في انتقاده للتستر على المحتوى الأيديولوجي للعلوم الليبرالية، ولكن من الغريب أن أجزاء كبيرة من اليسار تبنت أيضًا تنوعها الخاص في التفكير ما بعد الأيديولوجي في الوقت نفسه تقريبًا. وانطلقت نظرية ما بعد البنيوية في نهاية الحرب الباردة. وكان أحد أهم الانتقادات الموجهة للأيديولوجيات التي طورها ما بعد البنيويين طرحها على أنها رؤى للعالم والتاريخ كانت أكثر أهمية كأنماط للقوة من البيانات الوصفية الدقيقة حول العالم وتاريخه. وتمت إعادة وصف الليبرالية والليبرالية الجديدة على أنها أنماط من الحكم (الذاتي) وليس تفسيرات لكيفية عمل العالم. بمجرد أن نقبل الافتراضات حول العقلانية، نصبح الشخص الأناني الذي كان من المفترض أن تصفه النظرية فقط. لان الأيديولوجيات تنتج موضوعات سياسية. وبهذه الطريقة، أصبح يُنظر إلى الإيديولوجيات على أنها تنظيمية ومهيمنة بطبيعتها؛ لم تكن وصفًا للعالم، بل كانت طرقًا تجعلنا نتصرف فيه.

بحلول أواخر التسعينيات، كانت هذه التغييرات الفلسفية والتاريخية العالمية المتعارضة قد وصلت إلى الشاطئ في العلاقات الدولية. وهنا أعيد وصف الأيديولوجيات بأنها «نظريات»،

يمكنك الاطلاع على تفاصيلها في الصفحات السابقة من هذا الكتاب. وقليل من المساهمين، إن وِجد، يتحدثون عن نظرياتهم المختلفة على أنها أيديولوجية. إن القيام بذلك سيكون بمثابة دعوة لجميع أنواع الانتقادات. لتلخيص الانتقادات المذكورة أعلاه فقط، يُنظر إلى الأيديولوجيات على أنها غير علمية ومهيمنة وأخلاقية. في كلمة واحدة: انتهى. وعلى النقيض من ذلك، فإن النظريات علمية، وقابلة للاختبار إلى حد ما، وغير مسيسة اسميًا على الأقل، وتفتقر إلى الرؤى التاريخية العالمية والشمولية للحياة الجيدة التي نربطها عادةً بالأيديولوجيات. ولكن في العلاقات الدولية، طورت كل نظرية صناعة ذاتية خاصة بها، مع مجلاتها المتخصصة وبرامجها العلمية. وعلى الرغم من هذا (ربما بسببه، من يدري)، لم يعد أحد تقريبًا يجادل بين النظريات. يبدو أن المناظرات العظيمة التي كانت مركزية في هذا المجال في الماضي قد تلاشت، على الرغم من وجود أدلة متزايدة على أنها لم تكن مناظرات حقيقية أبدًا، ناهيك عن كونها مناظرات عظيمة (ويلسون ١٩٩٨)! ومن عجيب المفارقات أن المذاهب التي نتعامل معها في هذا الكتاب لم تكن أكثر رسوخًا في هذا المجال من أي وقت مضى، ولكنها لم تُستخدم كثيرًا كأسلحة من قبل مختلف أبطالها. لقد وصلنا، وفقًا لوجهات نظر حديثة، إلى "نهاية نظرية العلاقات الدولية" (Dunne, Hansen and Wight 2013).

إذا لم نكن نتحدث عن الأيديولوجيات في نظرية العلاقات الدولية، فما الذي نتحدث عنه؟ بالنسبة لديفيد ليك (٢٠١١)، نحن نتحدث عن الطوائف الأكاديمية التي تطورت حول كل من المذاهب. تطلب هذه الطوائف من الطلاب المتقدمين (عادة أولئك الذين يشرعون في دراسات الدكتوراه) أن يضعوا أنفسهم في صندوق، ويتبنوا نظرية مدى الحياة، ثم يستمروا في التخصص في طقوس وأكواد هذه "اللاهوتات". في نهاية المطاف، تتلاشى ببساطة قدرة العلماء المتقدمين على التفكير فيما وراء المذاهب أو عبرها أو فيما بينها. في محاولتنا لتحديث كل مذهب لتلبية متطلبات أحدث حدث في "العالم الحقيقي"، أصبحت المذاهب محددة بشكل أضيق، أو امتدت لتصبح محددة على نطاق واسع بحيث تجعلها أيديولوجيات عمليا. وفي كلتا الحالتين، فإنها تصبح منفصلة عن السياق التاريخي والاجتماعي والجيوسياسي الذي ظهرت فيه. ثم نبدأ بعد ذلك في تكرار عبارات مثل "أهمية المؤسسات" دون أن نفهم مدى أهميتها في الحرب الباردة وربما تكون ذات أهمية بطرق مختلفة اليوم، ويُعرف هذا باسم "التجسيد".

ومع ذلك، فهم (ليك) النظرية بطريقة ميزت بشكل قاطع بين الأيديولوجيات واللاهوت والفلسفة والنظرية. يرى ليك أن المذاهب فئات فكرية أوسع بكثير من النظريات. تفترض النظريات العلاقة بين المتغيرات وتولد فرضيات قابلة للاختبار، في حين أن التقاليد أكثر فوضوية، وتعد

تجمعات غير منهجية من الأفكار التي يحتاج الناس إلى تصويبها من أجل استخراج تلك الفرضيات.

على سبيل المثال، تأتي كل من الليبرالية والواقعية من تقاليد أيديولوجية أوسع وأطول أمدا، ولكن لجعلها نظريات عن العلاقات الدولية كان لا بد من تحديد بعض المبادئ الأساسية. في هذه الحالة، يشترك كلا التقليدين في وجهة النظر القائلة بأن الفوضى والمصالح المادية تعد السمات الرئيسة للسياسة العالمية، لكنهما يضيفان متغيرات إضافية لتوليد نظريات مختلفة. في متابعة هذا النمط العام المتمثل في ١) توضيح الافتراض العام، ٢) طرح العلاقات بين المفاهيم النظرية، ٣) توليد فرضيات قابلة للاختبار، ليس هناك شك في أن ما يمكن وصفه نظرية، وما يمكن وصفه دليلاً، ويضيق ما يمكن وصفه موضوعًا قابلاً للتطبيق في العلاقات الدولية أضعافا مضاعفة. ويفترض ليك أن نظريات العلاقات الدولية تطمح إلى أن تكون علمية بالمعنى الضيق للغاية لهذه الكلمة (Lake 2011, 470)، ثم يقول إن تلك النظريات التي لا تطمح إلى أن تكون علمية بالمعنى الضيق جدًا لهذه الكلمة (Lake 2011, 470)، ثم يقول إن تلك النظريات التي لا تطمح إلى ذلك ليست مناسبة حقًا للعلاقات الدولية. الأسئلة النظرية الفوقية (مرة أخرى، النظرية حول النظرية) - مثل ما إذا كان للتاريخ نقطة نهاية أو ما إذا كان التاريخ يتشكل بواسطة قوى مادية أو أفكار - تعد أسئلة غير علمية ليس لها إجابات نهائية. وبدلا من ذلك، ينبغي لنا أن نركز على ما يسميه "نظرية المستوى المتوسط" ـ أي الفرضيات التي يمكن اختبارها في مقابل الأدلة التجريبية: أسئلة مثل: ما المؤسسات الأفضل للحد من العنف؟ هذه تعد الطريقة التي يعتقد ليك أننا سوف نفهم بها كيف يعمل العالم فعليًا، وليس عن طريق الفلسفة التأملية.

إن هذا الطلب من نظرية العلاقات الدولية لطرح ما يبدو أنه أسئلة أبسط يمثل مشكلة إلى حد ما. يطلب منا الحل الذي قدمه ليك أن نتجاهل الطبيعة الأيديولوجية العميقة للمفاهيم التي نستخدمها بشكل روتيني في نظريات العلاقات الدولية. ولأننا لم يعد بإمكاننا طرح أسئلة تأملية حول تماسك الافتراضات والمفاهيم الأساسية، مثل ما الرأسمالية، على سبيل المثال، فإننا في نهاية المطاف نتعامل مع المخزون الموجود بالفعل من نظرية العلاقات الدولية بوصفه مدى المادة التي قد نحتاج إليها لنتعلم منها ورسم فرضيات قابلة للاختبار. إن حقيقة وجود إجماع ضئيل حول ماهية الدولة، ناهيك عن ما إذا كانت المؤسسة الأفضل لتقييد العنف، أمر بالغ الأهمية.

ومن المفارقة إذن أن انتقادات ليك تجعل نظريات العلاقات الدولية، ولا سيما تلك الأكثر غموضا، تبدو مثل الأيديولوجيات إلى حد كبير، ولكن النقطة المهمة، أن كل النظريات تعد

إيديولوجيات. ما لا يرغب في قبوله أن منهجه المفضل في حد ذاته مشبع بعمق بمفهوم معياري للعلم والذي يعد في حد ذاته أيديولوجي. وعن طريق هذا الاعتبار، ان المعرفة الحقيقية تلك التي يمكن التحقق منها تجريبيا، وفقط ما يمكننا تجربته ذلك الذي يعد دليلا حقيقيا. لكننا لم نتمكن من معرفة هذا عن ليك ما لم يكن لدينا فهم واسع للأيديولوجيات العلمية أيضًا، مثل الوضعية والتجريبية، بحيث نكون قادرين على كشف افتراضاته الأساسية (Jackson 2011). ولا يمكن تحقيق أي مكاسب عن طريق ممارسة خفة اليد الشائعة في العلاقات الدولية المعاصرة الأنجلوأميركية، والتي تتمثل في اعتبار كل شيء ما عدا العلم أيديولوجياً.

قبل أن نقترح طريقة للخروج من هذه المشكلة، دعونا نستعرض سريعًا بعض المشكلات التي تظهر عندما لا يفكر الطلاب بوضوح في ماهية المذاهب وفي ما نستخدم هذه المذاهب. يمكن للمرء أن يفترض مما سبق أن العلاقات الدولية أفضل حالًا بدون مبادئها، وربما يكون هذا صحيحًا في بعض النواحي. ليس هناك ما يمكن أن يكسبه الطلاب أو الباحثون عن طريق التفكير في أن المذاهب تعد مولدات فرضيات قائمة بذاتها. ولا ينبغي لنا أن نرحب بالنظريات التي تزعم أنها قادرة على تفسير كل شيء، وتقدم العلاجات لإصلاح العالم في شكل استنتاجات عامة. ونعتقد أن أي شخص سيكون محقًا في الشك في هذا. ولكن هناك مشكلة حقيقية في التفكير في المذاهب بهذه الطريقة في المقام الأول ـ ولسنا مضطرين إلى ذلك.

ماذا لو غيرنا ما نعتقده من أيديولوجيات؟ هل سيساعدنا هذا على إعادة التفكير في المذاهب في العلاقات الدولية أيضًا؟

الأيديولوجيات تعد أشياء عجيبة، يسهل اختراقها، ومعقدة ومتطورة تمنحنا نظرة فريدة على بنية الفكر الجماعي. وهناك مقاربتان معروفتان جيدًا للأيديولوجيات يجب أن تكشفا ما نعنيه هنا.

بالنسبة للنهج الأول، دعونا ننظر إلى الأيديولوجيات بوصفها شبكة من المفاهيم، اذ تعمل المفاهيم الأساسية كعقد ترتبط بها المفاهيم الطرفية وتنفصل عنها مع تطورها بمرور الوقت (Freeden 1996). لذلك، على سبيل المثال، في حين أن الحرية قد تكون مركزية بالنسبة لليبرالية، فإن المفاهيم الهامشية مثل التفوق الأبيض أو الديمقراطية قد انحسرت وتقدمت في أهميتها بمرور الوقت (على التوالي). وبالمثل، ربما ينبغي لنا أن نفهم أن المفاهيم تستخدم في سياقات تاريخية معينة، مما يعني أنها قد يكون لها معاني مختلفة عن الطريقة التي نستخدمها بها الآن (Berenskoetter 2016). إن مفاهيم مثل الدولة هي في حد ذاتها مولدة للمذاهب، في حين أن المعاني المحددة لمفهوم معين لا يمكن فهمها إلا عن طريق تلك المذاهب.

على سبيل المثال، هل يمكننا حقًا أن نفهم ما الليبرالية دون فهم ما يعنيه الليبراليون المعاصرون بالحرية؟ وأيهما يأتي أولا، الأيديولوجية أم المفهوم؟ هذه ليست حجة تافهة، لأنه ما لم نتمكن من فهم الخصوصية التاريخية للغة التي نستخدمها بشكل مناسب، فسوف نميل إلى افتراض أن هذه الطريقة التي استخدمت بها لغتنا دائمًا، مما يتركنا "مسحورين" بالحاضر (Skinner 1998).

بمجرد أن نبدأ في استجواب المفاهيم الأساسية ومنطقها وتماسكها وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى، يمكننا رسم علاقات الأيديولوجيات مع بعضها البعض. على سبيل المثال، تشترك كل من الواقعية والليبرالية في مفاهيم أساسية مثل الفوضى والدولة والقوة المادية وما إلى ذلك. لكن الأهمية النسبية لكل منها لا يمكن فهمها حقًا إلا عندما نرى كيف يتم نشر المفاهيم "المحيطية" وغيرها من المفاهيم "الأساسية" فيما يتعلق ببعضها البعض، مثل التعاون أو الرأسمالية أو المؤسسات أو الهيمنة. هل سبق لك أن تساءلت عن سبب موافقتك على بعض جوانب الأيديولوجية ولكن ليس مع جوانب أخرى، وتألمت بشأن كيفية فهم ولائك المنقسم؟ توضح لنا هذه الطريقة في فهم بنية الأيديولوجيات بشكل أفضل نسيج الأيديولوجيات المترابط، وهذا أمر نحتاج إلى الاعتياد عليه - ويعد مسعى جدير بالاهتمام لطلاب العلاقات الدولية للتعامل مع جميع النظريات المقدمة في هذا الكتاب.

لذا، فإن الأيديولوجيات، مثل النظريات، تعد نسيج من المفاهيم. ولكن، دعونا نرجع خطوة أخرى إلى الوراء وننخرط في بعض النقد الأيديولوجي لاستكشاف النهج الثاني. ما الذي جعل من الممكن أن نحلم بنظرية مثل الواقعية أو الليبرالية في المقام الأول؟ باستثناء ما بعد الاستعمار والنسوية، تم تطوير معظم نظريات العلاقات الدولية، بشكل عام، في الغرب من قبل الرجال البيض، في الغالب من أعلى ١-٢٪ من أصحاب الدخل، أو الطبقة المتوسطة العليا. في الواقع، تطلب الأمر ظهور منظرين نسويين وما بعد الاستعمار اثنين للإشارة إلى ذلك. وللقيام بذلك، كان على هؤلاء المنظرين تطوير حسابات معقدة للعالم وكيفية ترابطه، الأمر الذي تناول المفاهيم والافتراضات الأساسية للتيار السائد. وعلى النقيض من ليك، لم يكن التطور النظري ممكنًا على الإطلاق إلا لأن النسويات ومنظري ما بعد الاستعمار (من بين آخرين) بحثوا في المفاهيم والفئات الوجودية. وقد شمل ذلك فضح نظريات العلاقات الدولية بوصفها أيديولوجية. هذه الطريقة التي عمل بها الفكر الجدلي. فهو يستكشف شروط إمكانية وجود طريقة معينة في التفكير، سواء كان ذلك التماسك المفاهيمي، أو الخصوصية التاريخية أو أي شيء آخر، ثم يدفع إلى ما هو أبعد من ذلك.

ليس من المهم ما إذا كانت نظريات العلاقات الدولية صحيحة أم لا. ما يهم ما إذا كانت تساعد في تشكيل تفكيرنا بحيث يمكنها توجيه العمل الأكاديمي أو السياسي أو اللاهوتي. ولأنها توجه العمل، وتشكله، وتقيده، وتفهمه، فيجب التدقيق باستمرار في الأيديولوجيات والنظريات. الأيديولوجيات تعد البنية المعرفية والأخلاقية الأساسية التي تشكل المجتمعات وتعكس اختلافاتها، ومن ثم فإن فهم كيفية عملها سيخبرنا بالكثير عن العالم الذي نعيش فيه.

دعونا نجرب شيئًا ما: قم بتشغيل التلفزيون الخاص بك. أليس هناك تشابه مذهل بين البرامج التي يتم بثها في أغلب البلدان ـ ولا سيما الغربية منها؟ لا يقتصر الأمر على وجود الكثير من البرامج المتعلقة بالطهي والعقارات فحسب، بل إن الافتراضات الأساسية وراء هذه البرامج لها صدى معين. ولا تجد مقدمي البرامج العقارية يندبون هياكل الرأسمالية الظالمة أو يعلنون أن الملكية سرقة! بل هناك شعور مشترك بحتمية منطق ملكية العقار أو أن الهدف تأمين أعلى سعر ممكن. فكر في الطريقة التي يتم بها جذب الأولاد والبنات بشكل مختلف في الرسوم الكاريكاتورية التي يشاهدونها، اذ يتم إعطاء أدوار الجنسين بشكل روتيني تقريبًا بدلاً من التشكيك فيها.

وكما جادل ستيف سميث (٢٠٠٧، ٨)، فإن "خيار الحسابات غير النظرية للعالم ببساطة غير متاح". على هذا النحو، تحتاج إلى التعرف على ماهية النظرية، وكيف تعمل وكيف تشكل الطريقة التي ترى بها العالم. يستكشف النقد الأيديولوجي الطرق التي يتم بها تقييد التواصل بشكل عام وتقييده عن طريق الأفكار والمفاهيم والمواقف والنظريات المسلم بها، أو الطريقة التي ترتبط بها اللغة العادية بالنظرية وتعتمد عليها. النظريات إذن، ونظريات العلاقات الدولية أيضًا، هي في حد ذاتها انعكاسات للأيديولوجية. ويجب أن يتعرضوا للنقد بنفس الطريقة.

خاتمة

فكر في المذاهب وافهمها بشكل واسع بثلاث طرق:

أولاً، إن المعتقدات تعد أيديولوجيات، ونظريات العلاقات الدولية مشبعة أيديولوجيًا أيضًا. وهذا ليس أمرا سيئا في حد ذاته. بمجرد أن نعرف ذلك، يجب أن نكون قادرين على استجواب التماسك الداخلي للأيديولوجية ومقارنة فضائلها مع الآخرين.

ثانيا، تشكل الأيديولوجيات نفسها المجتمع الذي نعيش فيه. لذا، يتعين علينا أن نكون قادرين على فهم مجتمعنا والسياسة العالمية بشكل أفضل عن طريق استكشاف الطرق التي تعمل بها الأيديولوجيات على تشكيل وهيكلة الطرق التي يعيش ويتصرف بها الناس. إذن، في كثير من النواحي، تعكس نظرية العلاقات الدولية طرق العيش والتصرف هذه أيضًا. ومن ثم، يمكننا أن نفكر في نظرية العلاقات الدولية بوصفها في حد ذاتها انعكاسًا أيديولوجيًا للعالم من حولنا. قدم ووكر (١٩٩٣، ٦) اقتراحًا مثيرًا للجدل مفاده أن "نظريات العلاقات الدولية أكثر إثارة للاهتمام بوصفها جوانب من السياسة العالمية المعاصرة التي تحتاج إلى تفسير أكثر من كونها تفسيرات للسياسة العالمية". قد لا ترغب في الذهاب إلى هذا الحد، ولكن ليس هناك شك في أنه لا يوجد شيء محايد سياسيًا أو أيديولوجيًا في نظرية العلاقات الدولية - وتحديد موقع نظريات العلاقات الدولية في سياقها التاريخي والفكري يكشف هذا الأمر بشكل لا رجعة فيه.

ثالثاً، قد تكون الأيديولوجيات خاطئة، وقيمها بغيضة، وافتراضاتها الأساسية منافية للعقل. وذلك لأنها تستخدم من قبل أشخاص قد نختلف معهم في ممارساتهم وسياساتهم. بالنسبة لروبرت كوكس (١٩٨١، ١٢٨)، النظرية ليست دائمًا «لشخص ما ولهدف ما» فحسب، ولكنها أيضًا تعكس حتماً التحيزات الطبقية. نحن بحاجة إلى أن نكون على دراية بهذا وأن نخضع النظرية لمجموعة من الانتقادات. إن فهم الماركسية سيكون الشرط المسبق الذي لا غنى عنه لتحقيق ذلك. إن القيام بذلك سيكون مستحيلاً إذا أنكرنا وجود النظرية بوصفها أيديولوجيات، أو إذا تغاضينا عن مدى تورط أسلوبنا الحديث في العيش والتفكير في الهياكل الأيديولوجية.

لن نستفيد شيئًا من رفض المذاهب ما لم نفهم في البداية مدى تعقيد ما نرفضه. قد تكون هذه المذاهب شريرة، لكن يجب علينا أن نوليها الاحترام الواجب من أجل تطوير التفكير النقدي الذي نحتاجه لتجاوزها.

المصادر

1- Acharya, Amitav. (2014). 'Global IR and Regional Worlds: Beyond Sahibs and Munshis – A New Agenda for International Studies', Presidential Address to the 55th Annual Convention of the International Studies Association, Toronto, 26–29 March.

2- Acharya, Amitav. (2016). '"Idea-shift": How Ideas From the Rest are Reshaping Global Order', Third World Quarterly 37 (7): 1156–1170.

3- Acharya, Amitav and Barry Buzan. (2010). 'Why is There No Non-Western International Relations Theory? An Introduction', in Non-Western International Relations Theory Perspectives on and beyond Asia, edited by Amitav Acharya and Barry Buzan, 1–25. Oxon and New York: Routledge.

4- Agnew, John. (1994). "The Territorial Trap: The Geographical Assumptions of International Relations Theory', Review of International Relations 1(1): 53–80.

5- Archibugi, Daniele. (2004). 'Cosmopolitan Guidelines for Humanitarian Intervention'. Alternatives 29 (1): 1–22.

6- Arendt, Hannah. (1961). Between Past and Future: Six Exercises in Political Thought. London: Faber & Faber.

7- Ayoub, Phil and David Paternotte, eds. (2014). LGBT Activism and the Making of Europe: A Rainbow Europe? Palgrave: New York.

8- Bairoch, Paul. (1993). Economics and World History: Myths and Paradoxes. New York: Harvester Wheatsheaf.

9- Behera, Navnita Chadha. (2010). 'Re-Imagining IR in India', in Non-Western International Relations Theory Perspectives on and beyond Asia, edited by Amitav Acharya and Barry Buzan, 92–116. Oxon and New York: Routledge.

10- Behr, Hartmut. (2013) ‘Security Politics and Public Discourse: A Morgenthauian Approach’, in Interpreting Global Security, edited by M. Bevir, O. Daddow, and I. Hall, London: Routledge.

11- Beitz, Charles. (1975). ‘Justice and International Relations’, Philosophy and Public Affairs 4 (4): 360–389.

12- Berenskoetter, Felix, ed. (2016). Concepts in World Politics. London: Sage.

13- Biermann, Frank. (2001). ‘The Emerging Debate on the Need for a World Environment Organization: A Commentary’, Global Environmental Politics 1 (1): 45–55.

14- Bigo, Didier, Philippe Bonditti and Christian Olsson. (2010). ‘Mapping the European Field of Security Professionals’, in Europe’s 21st Century Challenge: Delivering Liberty, edited by Didier Bigo, Sergio Carrera, Elspeth Guild and R. B. J. Walker, 49–64. London: Routledge.

15- Biswas, Shampa (2014). Nuclear Desire: Power and the Postcolonial Nuclear Order. Minneapolis/London: University of Minnesota Press.

16- Blake, Michael. (2001). ‘Distributive Justice, State Coercion, and Autonomy’, Philosophy and Public Affairs 30 (3): 257–296.

17- Booth, Kenneth. (1991). ‘Security and Emancipation’, Review of International Studies 17(4): 313–326.

18- Booth, Kenneth. (1997). ‘Security and Self: Reflections of a Fallen Realist’, in Critical Security Studies, edited by K. Krause and J. C. Williams. London: UCL Press.

19- Boswell, Thomas. (2001). 'In Disbelief: A Suspension of American Innocence', Washington Post, 12 September: D01.

20- Boyd, Charles. G. (2001). 'Vulnerable to Hate', Washington Post, 12 September: A29. Brock, Gillian. (2010). Global Justice: A Cosmopolitan Account. Oxford: Oxford University Press.

21- Brown, Garrett Wallace. (2012). 'Distributing Who Gets What and Why: Four Normative Approaches to Global Health', Global Policy 3 (3): 292–302.

22- Bull, Hedley. (1977). The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics. London: Macmillan. Butler, Judith. (2003). 'Violence, Mourning, Politics', Studies in Gender and Sexuality 4(1): 9–37.

23- Butler, Judith. (1990). Gender Trouble. New York: Routledge. Buzan, Barry, Ole Wæver, and Jaap de Wilde. (1998). Security: A New Framework for Analysis. London: Lynne Rienner

24- Caney, Simon. (2010). 'Climate Change, Human Rights and Moral Thresholds', in Climate Ethics: Essential Readings, edited by Stephen Gardiner, Simon Caney, Dale Jamieson and Henry Shue, 163–180. Oxford: Oxford University Press.

25- Caney, Simon. (2006). Justice Beyond Borders. Oxford: Oxford University Press. Chowdhry, Geeta and Sheila Nair, eds. (2002) Power, Postcolonialism and International Relations: Reading Race, Gender and Class. New York: Routledge.

26- Chun, Chaesung. (2010). 'Why is There No Non-Western International Relations Theory? Reflections on and from Korea', in Non-Western International Relations Theory Perspectives on and

beyond Asia, edited by Amitav Acharya and Barry Buzan, 69–91. New York: Routledge.

27- Coomaraswamy, Radhika. (2015). Preventing Conflict, Transforming Justice, Securing the Peace: A Global Study on the Implementation of United Nations Security Council Resolution 1325. New York: UN Women.

28- Corntassel, Jeff. (2008). 'Toward Sustainable Self-Determination: Rethinking the Contemporary Indigenous-Rights Discourse', Alternatives 33 (1): 105– 132.

29- Cox, Robert W. and Jacobson, Harold. K. (1977). 'Decision Making', International Social Science Journal 29(1): 115–135

30- Cox, Robert W. (1981). 'Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory', Millennium – Journal of International Studies 10 (2): 126–155.

31- Cozette, Murielle. (2008) 'Reclaiming the Critical Dimension of Realism: Hans J. Morgenthau and the Ethics of Scholarship', Review of International Studies 34(1): 5–27.

32- Crist, Valine. (2014). 'A Peace of Mind: Haida Heiltsuk Affirm Historic Relationship', Haida Laas: Newsletter of the Council of the Haida Nation. Pp. 8–10.

33- Deudney, Daniel and G. John Ikenberry. (1999). 'The Nature and Sources of Liberal International Order'. Review of International Studies 25 (2): 179–196.

34- Dunne, Tim, Lene Hansen and Colin Wight. (2013). 'The End of International Relations Theory?', European Journal of International Relations 19(3): 405–425.

35- Dyer, Hugh. (2014). 'Climate Anarchy: Creative Disorder in World Politics', International Political Sociology 8 (2): 182–200.

36- Edkins, Jenny. (2006). 'The Local, the Global and the Troubling', Critical Review of International Social and Political Philosophy 9(4): 499–511.

37- Enloe, Cynthia. (1989). Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Politics. London: Pandora. Fanon, Frantz. (1967).

38- Black Skin, White Masks. New York: Grove Press. Fierke, Karin M. (2015). Critical Approaches to International Security, 2nd ed. Cambridge: Polity Press.

39- Finnemore, Martha. and Kathryn Sikkink. (1998). 'International Norm Dynamics and Political Change', International Organization 52(4): 887–917.

40- Foucault, Michel. (1976). History of Sexuality 1. New York: Penguin. Foucault, Michel. (1984). 'The Order of Discourse', in M. Shapiro, Language and Politics. Oxford: Basil Blackwell

41- Fraser, Nancy. (1995). 'From Redistribution to Recognition? Dilemmas of Justice in a "Post-Socialist" Age', New Left Review 212: 68–93.

42- Frankfurter, Felix. (1937) 'Letter to Nathan Greene', 9 December. Container 22, Manuscript Division, Library of Congress, Washington, DC.

43- Freeden, Michael. (1996). Ideologies and Political Theory: A Conceptual Approach. Oxford: Clarendon. Galston, William. A. (2010) 'Realism in Political Theory', European Journal of Political Theory 9 (4): 385–411.

44- Goodin, Robert. (1992). Green Political Theory. Cambridge: Polity. Gramsci, Antonio. (1998). Selections from the Prison Notebooks, London: Lawrence & Wishart.

45- Harris, Paul. (2010). World Ethics and Climate Change: From International to Global Justice. Edinburgh: Edinburgh University Press.

46- Handrahan, Lori. (2004). 'Conflict, Gender, Ethnicity and Post-Conflict Reconstruction', Security Dialogue 35 (4): 429–445.

47- Hardin, Garret. (1968). 'The Tragedy of the Commons'. Science 162: 1243– 1248. Harvey, David. (2001). Spaces of Capital: Towards a Critical Geography. Edinburgh: Edinburgh University Press.

48- Harvey, David. (2006). Spaces of Global Capitalism: Towards a Theory of Uneven Geographical Development. London and New York: Verso.

49- Harvey, David. (2009). Cosmopolitanism and the Geographies of Freedom. New York: Columbia University Press.

50- Hayden, Patrick. (2010). 'The Environment, Global Justice and World Environmental Citizenship' in The Cosmopolitanism Reader, edited by Garrett W. Brown and David Held, 351–372. Cambridge: Polity Press.

51- Hayward, Tim. (2007). 'Human Rights Versus Emission Rights: Climate Justice and the Equitable Distribution of Ecological Space', Ethics and International Affairs 21 (4): 431–450.

52- Herbert, Bob. (1994) 'In America; Terror in Toyland'. New York Times, December 1. Available at www.nytimes.com/1994/12/21/opinion/in-americaterror-in-

toyland.html Herz, John. (1951) Political Realism and Political Idealism. Chicago: University of Chicago Press.

53- Herz, John. (1984) Vom Überleben: Wie ein Weltbild entstand.

54- Düsseldorf: Droste. hooks, bell. (2000). Feminist Theory: From Margin to Center. Cambridge, MA: South End Press.

55- Huntington, Henry P. (2013). 'A Question of Scale: Local versus Pan-Arctic Impacts from Sea-Ice Change', in Media and the Politics of Arctic Climate Change: When the Ice Breaks, edited by Miyase Christensen, Annika E. Nilsson and Nina Wormbs, 114–127.

56- Basingstoke: Palgrave Macmillan. Hutchings, Kimberly. (2001). 'The Nature of Critique in Critical International Relations Theory', in Critical Theory and World Politics, edited by Richard Wyn Jones, 79–90.

57- Boulder and London: Lynne Rienner. Inoguchi, Takashi. (2007). 'Are There Any Theories of International Relations in Japan?', International Relations of the Asia-Pacific 7 (3): 369–390.

58- Jackson, Patrick Thaddeus. (2011). The Conduct of Inquiry in International Relations: Philosophy of Science and its Implications for the Study of World Politics. London: Routledge. Jahn, Beate. (2009). 'Liberal Internationalism: From Ideology to Empirical Theory – and Back Again', International Theory 1(3): 409–438.

59- Kaldor, Mary. (2010). 'Humanitarian Intervention: Toward a Cosmopolitan Approach', in The Cosmopolitanism Reader, edited by Garrett W. Brown and David Held, 334–350. Cambridge: Polity Press.

60- Katzenstein, Peter. J. (1996). The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics. New York: Columbia University Press.

61- Keohane, Robert O. and Lisa L. Martin. (1995). 'The Promise of Institutionalist Theory', International Security 20(1): 39–51.

62- King, Hayden. (2015). 'The Problem with "Indigenous Peoples": Reconsidering International Indigenous Rights Activism', in More Will Sing Their Way to Freedom: Indigenous Resistance and Resurgence, edited by Elaine Coburn, 167–183.

63- Halifax: Fernwood Publishing. Krummel, John W. M. (2015). Nishida Kitarō's Chiasmatic Chorology: Place of Dialectic, Dialectic of Place. Bloomington: Indiana University Press.

64- Lake, David A. (2011). 'Why "isms" Are Evil: Theory, Epistemology, and Academic Sects as Impediments to Understanding and Progress', International Studies Quarterly 55(2): 465–480. League of Nations. (1923). 'Petition to the League of Nations from the Six Nations of the Grand River', communications by the Government of the Netherlands, document C.500.1923.VII.

65- Lebow, Richard. N. (2003). The Tragic Vision of Politics: Ethics, Interests, and Orders. Cambridge: Cambridge University Press. Lebow, Richard. N. (2011) 'German Jews and American Realism', Constellations 18(4): 545–566.

66- Lefebvre, Henri. (1991). The Production of Space, translated by Donald Nicholson Smith. Oxford: Blackwell. Link, Arthur S. (1956). Wilson: The New Freedom, vol. 2. Princeton: Princeton University Press.

67- Little Bear, Leroy, Ervin Carlson, Angela Grier, Chief Earl Old Person and Tommy Christian (2014). 'Historic Treaty: Bring Buffalo Home, Heal the Prairie', LiveScience. Available at www.livescience.com/47998-tribal-treaty-torestore-territory-american-bison.html Lu, Peng. (2014). 'Pre-1949 Chinese IR: An Occluded History', Australian Journal of International Affairs 68 (2): 133–155.

68- Machiavelli, Nicollò. (1532). The Prince. The Harvard Classics, vol. XXXVI. Available at www.bartleby.com/36/1/prince.pdf

69- MacKenzie, Megan. (2010). 'Securitization and de-Securitization: Female Soldiers and the Reconstruction of Women in Post-Conflict Sierra Leone', in Gender and International Security: Feminist Perspectives, edited by Laura Sjoberg, 151–167. London: Routledge.

70- Mallavarapu, Siddharth. (2014). 'Siddharth Mallavarapu on International Asymmetries, Ethnocentrism, and a View on IR from India', Theory Talks, 9 February. Available at www.theory-talks.org/2014/02/theory-talk-63.html

71- Mannheim, Karl. (1929, 1985) Ideology & Utopia: An Introduction to the Sociology of Knowledge. San Diego: Harcourt.

72- Manuel, Chief George and Michael Posluns. (1974). The Fourth World: An Indian Reality. New York: Collier Macmillan Canada.

73- March, James. and Johan Olsen. (1998). 'The Institutional Dynamics of International Political Orders', International Organization 52 (4): 943–969.

74- McGinnis, Michael Vincent, ed. (1999). Bioregionalism. London: Routledge.

75- McGlinchey, Stephen. (2017). International Relations. Bristol: E-International Relations.

76- Mearsheimer, John J. (2002). 'Realism, the Real World and the Academy', in Realism and Institutionalism in International Studies, edited by Michael Brecher and Frank P. Harvey. Ann Arbor: The University of Michigan Press.

77- Meena, Krishnendra. (2013). 'BRICS: An Explanation in Critical Geography', Contexto Internacional 35(2): 565–593.

78- Meiser, Jeffrey. (2015). Power and Restraint: The Rise of the United States, 1898–1941. Washington: Georgetown University Press. Memmi, Albert. (1991). The Colonizer and the Colonized. Boston: Beacon Press.

79- Miller, David. (2007). National Responsibilities and Global Justice. Oxford: Oxford University Press.

80- Miller, Robert J., Jacinta Ruru, Larissa Behrendt and Tracey Lindberg. (2010). Discovering Indigenous Lands: The Doctrine of Discovery in the English Colonies. Oxford: Oxford University Press.

81- Morgenthau, Hans. J. (1930) Über die Herkunft des Politischen aus dem Wesen des Menschen. Container 151, Manuscript Division, Library of Congress, Washington.

82- Morgenthau, Hans J. (1948). Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace. 7th edition. New York:

83- McGraw-Hill. Morgenthau, Hans. J. (1962) Politics in the Twentieth Century, vol. I, The Decline of Democratic Politics, Chicago: University of Chicago Press.

84- Morgenthau, Hans. J. (1972) Science: Servant or Master?, New York: New American Library.

85- Nagel, Thomas. (2005). 'The Problem of Global Justice'. Philosophy and Public Affairs 33 (3): 113–147.

86- Nash, Kate and Cath Browne. (2010). Queer Methods and Methodologies. New York: Ashgate.

87- Ollman, Bertell. (2003). Dance of the Dialectic: Steps in Marx's Method. University of Illinois Press.

88- Onuf, Nicholas G. (1989). World of our Making. Rules and Rule in Social Theory and International Relations. London: Routledge.

89- Pankhurst, Donna. (2008). 'Introduction: Gendered War and Peace', in Gendered Peace: Women's Struggles for Post-War Justice and Reconciliation, edited by Donna Pankhurst, 1–30. New York: Routledge.

90- Picq, Manuela. (2015). 'Self-Determination as Anti-Extractivism: How Indigenous Resistance Challenges World Politics', in Restoring Indigenous Self-Determination: Theoretical and Practical Approaches, edited by M. Woons.

91- Bristol: E-International Relations. Picq, Manuela and Markus Thiel. (2015). Sexualities in World Politics: How LGBTQ Claims Shape International Relations. Routledge: New York.

92- Pogge, Thomas. (1989). Realizing Rawls. Cornell: Cornell University Press. Pogge, Thomas. (2001). 'Eradicating Systemic Poverty: Brief for a Global Resources Dividend', Journal of Human Development 2(1): 59–77.

93- Pogge, Thomas. (2010). 'Cosmopolitanism and Sovereignty', in The Cosmopolitanism Reader, edited by Garrett W. Brown and David Held, 334–350. Cambridge: Polity Press.

94- Puchala, Donald. J. (1997). 'Some Non-Western Perspectives on International Relations', Journal of Peace Research 34 (2): 129–134.

95- Qin, Yaqing. (2016). 'A Relational Theory of World Politics', International Studies Review 18 (1): 33–47.

96- Rawls, John. (1971). A Theory of Justice. Oxford: Oxford University Press.

97- Rich, Adrienne. (2002). Arts of the Possible: Essays and Conversations, London and New York: W.W.

98- Norton & Co. Risse, Mathias. (2008). 'Who Should Shoulder the Burden? Global Climate Change and Common Ownership of the Earth', Faculty Research Working Papers Series, John F. Kennedy School of Government, Harvard University.

99- Said, Edward W. (1978). Orientalism. New York: Random House.

100- Said, Edward W. (1997). Covering Islam: How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of the World. New York: Vintage Books.

101- Sarkar, Benoy Kumar. (1919). 'Hindu Theory of International Relations', American Political Science Review 13 (3): 400–414.

102- Sedgwick, Eve Kosofsky. (1990). Epistemology of the Closet. Los Angeles: University of California Press. Shue, Henry. (2014).

Climate Justice: Vulnerability and Protection. Oxford: Oxford University Press.

103- Sigwart, Hans-Jörg (2013) 'The Logic of Legitimacy: Ethics in Political Realism', Review of Politics 75(3): 407–432.

104- Skinner, Quentin. (1998). Liberty before Liberalism. Cambridge: Cambridge University Press.

105- Smith, Steve. (2007). 'Introduction: Diversity and Disciplinarity', in International Relations Theories: Discipline and Diversity, edited by Tim Dunne, Milja Kurki and Steve Smith. Oxford: Oxford University Press.

106- Thucydides. (1972). History of the Peloponnesian War. Baltimore: Penguin Books. Tickner, Ann J. (2016). 'Knowledge Is Power: Challenging IR's Eurocentric Narrative', Presidential Special Issue International Studies Review 18 (1): 157–159.

107- Toulmin, Stephen (1990) Cosmopolis. The Hidden Agenda of Modernity. Chicago: University of Chicago Press. Toynbee, Polly. (2001). 'The Rule of Reason over Madness Died Along with the Victims', The Guardian, 12 September. Available at: https://www. theguardian.com/politics/2001/sep/12/september11.britainand9 113

108- True, Jacqui. (2012). The Political Economy of Violence against Women. Oxford: Oxford University Press. United Nations General Assembly. (2007). United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples resolution, adopted by the General Assembly, 2 October 2007. UN. Doc. A/ RES/61/295. United Nations Permanent Forum on Indigenous Issues. (2006). Who are

Indigenous Peoples? Available at www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/5session_factsheet1.pdf

109- Vivekanandan, Jayashree. (2014). ‘Strategy, Legitimacy and the Imperium: Framing the Mughal Strategic Discourse’, in India’s Grand Strategy: History, Theory, Cases, edited by Kanti Bajpai, Saira Basit and V. Krishnappa, 63–85. New Delhi and Oxon: Routledge.

110- Walker, Rob B. J. (1993). Inside/Outside: International Relations as Political Theory. Cambridge: Cambridge University Press.

111- Wallerstein, Immanuel. (1974). The Modern World-System I: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century. New York: Academic Press.

112- Waltz, Kenneth N. (1979). Theory of International Politics. Reading, MA: Addison-Wesley.

113- Wæver, Ole. (2000). ‘The EU as a Security Actor: Reflections from a Pessimistic Constructivist on Postsovereign Security Orders’, in International Relations Theory and the Politics of European Integration, edited by Morten Kelstrup and Michael C. Williams, 250–294. London: Routledge.

114- Wæver, Ole. (2015). ‘The Theory Act: Responsibility and Exactitude as Seen from Securitization’, International Relations 29(1): 121–127. Wang, Yiwei and Xueqing Han. (2016). ‘Why is There No Chinese IR Theory? A Cultural Perspective’, in Constructing a Chinese School of International Relations: Ongoing Debates and Sociological Realities, edited by Yongjin Zhang and Teng-chi Chang, 52–67.

115- Oxon and New York: Routledge. Weber, Cynthia. (2014). ‘Why is there no queer international theory?’, European Journal of International Relations 21(1): 27–51.

116- Weber, Cynthia. (2016). Queer International Relations. New York: Oxford University Press. Wendt, Alexander. (1992) ‘Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics’, International Organization 46(2): 391–425.

117- Wendt, Alexander. (1995) ‘Constructing International Politics’, International Security 20(1): 71–81. White Face, Charmaine. (2013). Indigenous Nations’ Rights in the Balance: An Analysis of the Declaration on the Rights of Indigenous Peoples.

118- St. Paul, Minnesota: Living Justice Press. White paper by the State Council Information Office of the People’s Republic of China. (2017). ‘China’s Policies on Asia-Pacific Security Cooperation’. Available at http://english.gov.cn/archive/white_paper/2017/01/11/ content_281475539078636.htm

119- Williams, Robert A., Jr. (1997). Linking Arms Together: American Indian Treaty Visions of Law & Peace 1600–1800. New York: Oxford University Press.

120- Young, Iris Marion. (2011). Justice and the Politics of Difference. Princeton: Princeton University Press. Yeophantong, Pichamon. (2013). ‘Governing the World: China’s Evolving Conceptions of Responsibility’, Chinese Journal of International Politics 6 (4): 329–364.

121- Zellen, Barry Scott. (2009). On Thin Ice: The Inuit, the State and the Challenge of Arctic Sovereignty. Lanham Maryland: Lexington Books.